ا

جامعة 8 ماي 1945- قالمة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الحوكمة و متطلبات التنمية المستدامة

-

***مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ***

*****تخصص حوكمة محلية و تنمية سياسية و اقتصادية*****

إعداد الطلبة : | **إشراف الأستاذة/د:**

- قماري فوزية . | **د/ غزلاني وداد.**

- غميط مبروكة.

أعضاء لجنة المناقشة

- أ بلخير آسيا : رئيسا.

- أ دندان عبد الغني : مناقشا.

- أ/د غزلاني وداد : مقررا.

2014م/2015م

الخطة :

المقدمة

الفصل الأول :الإطارالمفاهيمي للحوكمة و التنميية المستدامة .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.

المطلب الأول :مفهوم الحكم الراشد و نشأته.

المطلب الثاني :فواعل الحكم الراشد و أسسه.

المطلب الثالث :معايير قياس الحكم الراشد و أبعاده .

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .

المطلب الأول :نشأة و مفهوم التنمية المستدامة .

المطلب الثاني :أهداف و أبعاد التنمية المستدامة .

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها.

الفصل الثاني :علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة.

المبحث الأول :فواعل الحكم الراشد و علاقتها بالتنمية المستدامة .

المطلب الأول :دور الدولة في ترشيد التنمية المستدامة التنمية المستدامة .

المطلب الثاني : دور القطاع الخاص في ترشيد التنمية المستدامة .

المطلب الثالث : دور المجتمع المدني في ترشيد التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : أثر تطبيق آليات الحوكمة على التنمية المستدامة .

المطلب الأول :مؤشرات الحوكمة و علاقتها بالتنمية المستدامة .

المطلب الثاني :دور الحوكمة في تدعيم و ترسيخ التنمية المستدامة .

الملخص:

تهدف هده الدراسة إلى البحث في مفهوم الحكم الراشد ، كطرح جديد نتيجة لانتشارالفقر البشري و استشراء الفساد ، في الاجهزة الادارية و على مستوى أنظمة الحكم ، والدي حال دون تحقيق الغايات النهائية للسياسات العامة التنموية ، هدا ما انعكس سلبا على الاستقرار السياسي و أدى إلى تردي الاوضاع الاجتماعية و زيادة حدة الفاقة و البطالة و تدهور الحالة الصحية ، بحيث يعمل الحكم الراشد على تحقيق التنمية بكل أبعادها من خلال إدخال مقوماته ، الكفاءة ، الفعالية ، المشاركة ، الشفافية، النزاهة ، المساءلة ، حكم القانون ،و الديمقراطية ، و مراعاة حقوق الانسان ،كأسلوب جديد في تسيير المنظمات الرسمية و غير الرسمية ،الربحية و غير الربحية ،

كما أن دراستنا هده تصب في خانة البحث في إمكانية تحقيق التنمية و استدامتها، و تحسين أداء الدولة التنموي في هدا المجال ، من خلال التركيز على العدالة في التوزيع و الاستغلال العقلاني للموارد .و البحث في كيفية تفعيل الحكم الراشد لخدمتها على المدى الطويل بخلق أطر للحوار المفتوح و التعاون الحقيقي ما بين المؤسسات الرسمية و الأطر الاجتماعية و و العمل على خلق نوع من التوازن فيما بينها .

و الجزائر هي واحدة من بين الدول النامية التي تبنت الحكامة كنهج للخروج من الحلقة المفرغة للتخلف و الفقر بتفعيل آليات الرشادة و الاهتمام بشتى جوانب التنمية ، و التي هي مطالبة بمضاعفة المجهودات و إعادة النظر في قضايا الفساد ، و تعزيز سبل المساءلة ، و بعث الكفاءة في التسيير و وتكريس الديمقراطية .

الكلمات المفتاحية :

الحكم الراشد ، التنمية ، التنمية المستدامة ، الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني ،

الديمقراطية .

الملخص

:Abstruct

The of this study is reseurche in the good goverment term as new supstraction as arisult of human poverty and cause the coruption becam elevated in the administrathves devices and the goverment systemes wiche hinder between the realization of the goales of devolopment general policies thats what impact at the political stabilization and the bood social position and couses in the acuteness of poverty and unemployment and come bad of the helthy position where the good goverment work to realizates the devolopment withe alle the dev elopment dimention s during the accoontability ،efectivness ،perticipation ،transparency ،integrity ،goverment of low،democracy and the respect of human rightes as a new way in managmeny of the official organization and the other goverment ....

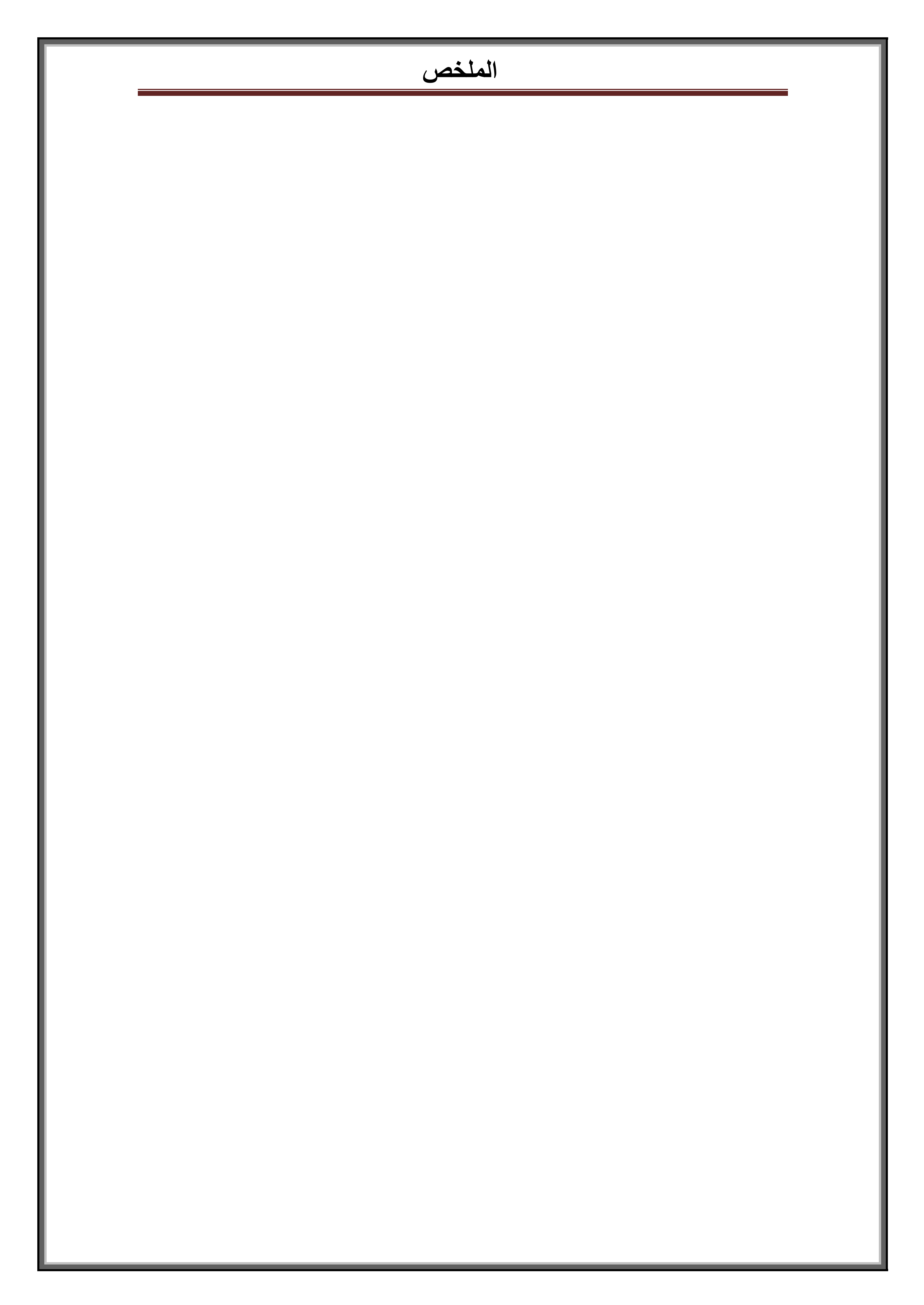
Since over study it is like a reserche in the posibility realization of sutinable devlopment and mak the efforte of state mor than good in htis doman wherever the justees in the distribution and rational make use of resources and reseurch in posibility of how to make the good at the open discution and the ،goverment mor efective at the long time between all the actorses in the state try to make ،real corportion accordance between themes.

One of the under devlopment wiche adopted the good goverment is algiria as a way for go out at the empty cyrcal of poverty about the efect the devices of good goverment and make atention about all the billars of devalopment wiche is requestness for dubel the forces and make another vue in the corruption cases and effortes the managment effectivness and achive democracy .

Key wordes.

Good government.Devolopment .sustinable Devolopment .state .privat sector.civil societi.democracy

.



الملخص

المختصرات:

:صندوق البيئة ومكافحة التلوثFEDEP

1:الصندوق الوطني لحماية الشوطئ والمناطق الساحلية FNPLZ

2:صندوق البيئة العالميFEM

3:الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةFADES

4:الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية.FIDA

5:البنك الاوربي للاستثمار.BEI

6:صندوق النقد الدوليF MI

7:المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDAT

مقدمة:

إن للتطور الدي حصل في المجتمع المعاصر و موجات التحول و التغيير في نوعية الاحتياجات المطالب بها من طرف أفراده و بالنظر إلى الرفاه الدي أصبح سمة العالم المتقدم و هدفا يرجى بلوغه و العمل عليه من طرف الدول النامية تماشيا و الحداثة و بالرجوع الى تقييم المجهودات التي بدلتها المؤسات الحكومية، في بعث بعض الفعالية في مشاريعها و سياساتها التنموية ، التي لم تكن بمعزل عن المساعدات الخارجية ووصفات المؤسسات المانحة ، إلا أن كل دلك باء بالفشل و بدلك تحول التفكير من مجرد تعديلات هيكلية إلى التفكير في أزمة حكم في الدول النامية و هشاشة نظمها الاقتصادية و السياسية ،و كان أفضل علاج هو وجود منظومة متكاملة تشتمل على جميع معايير الرشادة وتشمل كافة المجالات و العناصر المكونة للمجتمع و كان البديل المطروح و الخيار الوحيد هو تبني نهج الحكامة في تسيير الشؤون العامة، و إعادة النظر في الدور المنوط بالدولة و حلول اللامركزية في تقديم الخدمة العامة كما انحسر دورها لصالح القطاع الخاص و المجتمع المدني و هدا ضمن منظومة الحكم الراشد الدي يعتد بالديمقراطية و النزاهة و المشاركة .

ومن خلال هده الاسباب استمد الحكم الراشد أهميته كمجموعة من التوجيهات الارشادية لمحاربة الفساد و لتحقيق التنمية التي كان تطورها كمفهوم و ممارسة عبر مراحل زمنية بدأ بالنمو الاقتصادي الذي اقتصر التفكير فيه كما دكرنا على معالجة المشكلات الاقتصادية وصولا الى اوجه جديدة للتنمية بما فيها التنمية المستدامة هذه الاخيرة التي لاقت اهتمام واسع النطاق من طرف الحكومات والمنظمات الدولية على حد سواء ،ابتداءا من قمة الارض و تقارير الامم المتحدةالإنائية،ز هدا في محاولة العالم لايجاد علاج يسري مفعوله على المدى البعيد لنضوب الموارد الطبيعية في البيئة واستبدالها بطاقات نظيفة ومتجددة للإبقاء على مستوى أفضل للعيش للجميع حاليا و مستقبلا،و هدا ماعبرعنه باستدامة التنمية والظاهر أن تحقيق تنمية مستدامة لا يتأتى إلا بتوفير بيئة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و كدلك ثقافية ملائمة ،وهذا الذي لا يتحقق إلا في ظل صلاح الحكم و رشادة السياسات المتبناة التي هي جوهر أي تنمية في أي مجتمع.

فالعدالة و المساءلة و الشفافية و غيرها من القيم و المقومات كفيلة بضمان التنمية الإنسانية المستدامة ،من خلال التمكين و اتباع نمط جديد في التسيير و إصلاح المنظومة الاقتصادية ، و علاوة على دلك فإن كل هده التغييرات المتبعة هي في الواقع تشكل مسايرة لتطورات العالم و متغيراته الجديدة ، فتعاظم الإهتمام إدن بالحكم الراشد مبرر لتجاوز هوة التخلف الكبيرة بين العالم المتقدم و الغالم المتخلف، و مواجهة التحديات و الأزمات التي تواجه الدول المتخلفة و من بينها الجزائر التي تحتم عليها إجراء العديد من التغييرات تماشيا و الأوضاع العالمية الجديدة، الخوصصة بعد فشل القطاع العام في أداء أدواره و إصلاح القطاع الإقتصادي ،نتيجة للأزمات التي عاشتها و تفاقم العديد من الظواهر السلبية كالبطالة و و نقص التعليم و ضعف المنظومة التربوية و الصحية و غيرها و بدلك وجب إعادة النظر في الاستراتيجية التنموية و سبل تفعيلها و كدا إعادة النظر في الكيفية التي تصاغ من خلالها السياسات العامة بتطبيق مبادئ الحكم الراشد لتحقيق تنمية شاملة مستدامة .

- فهل يسهم الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة و ما واقع دلك في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما مفهوم التنمية المستدامة ؟وما هي أبعادها وأهدافها ؟

- ما مفهوم الحكم الراشد ؟وما هي أسباب ظهوره؟

- هل يمكن لسياسات الحكم الراشد تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر في ظل العوائق والتحديات التي تحول دون تحقيق دلك ؟

أماعن فرضيات الدراسية فصيغة كالتالي:

الفرضية الرئيسية :

كلما تجسدت مباىٔ الحكم الراشد و آلياته بفعالية و كفاءة ساهم دلك في تحقيق التنمية المستدامة

الفرضيات الفرعية:

- كلما كان هناك تكامل لأدوار الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني أدى دلك إلى ترشيد برامج التنمية المستدامة .

- يعود ضعف الأداء التنموي في الجزائر إلى ما تعانيه من فساد إداري.

ومن خلال طرحنا هدا فإن أهمية الدراسة تكمن في التعرف على مفهوم التنمية المستدامة و تطوره ضمن ما يعرف بتحولات الفكر التنموي اتجاه الحاجات الانسانية و أهدافها التي تمس كافة الجوانب حيث يستمد مفهوم التنمية المستدامة أهميته من أنه مطلب أساسي في تحقيق العدالة، كما يهدف بحثناهدا إلى التطرق إلى دراسة الحكم الراشد و التعرف على معاييره و مؤشرات قياسه وأبعاده و الأطراف الفاعلة فيه و الوقوف على أهميته في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة في الجزائر و القضاء على جملة المظاهر السلبية كالضعف التنموي و الفساد و الإمكانات المتاحة للجزائر لبلوغ دلك و أما فيما يخص أهداف الدراسة فهي:

أهداف عملية :كما نعرف أن المعرفة تبنى على أساس تراكمي و يشكل بحثنا هدا إضافة في موضوع التنمية المستدامة و الحكم الراشد و مرجعية لبحوث أخرى و إثراء لمكتبة الجامعة .

- **أهداف علمية** : تتمثل أساسا في الحصول على درجة الماستير في العلوم السياسية و خصيصا الحوكمة المحلية و التنمية السياسية و الاقتصادية ،

- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية :وهي المدة الزمانية التي تمت معالجة واقع الحكم الراشد و التنمية المستدامة في الجزائر و كانت ما بين 2000 و 2014م.

- الحدود المكانية: فكانت دراسة حالة للدولة الجزائرية بأهم هياكلها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ،المجتمع المدني والقطاع الخاص .

أسباب اختيار الموضوع :

تعود أسباب اختيارنا لهدا الموضوع إلى:

- أسباب موضوعية :نظرا لأهمية موظوع التنمية المستدامة و دور الحكم الراشد في ترشيد السياسات و أهميته البالغة في ترقية أداء الجهات الفاعلة في تحقيق التنمية بما في دلك التنمية المستدامة .

- أسباب داتية : والتي تمثلت في :

1: نوع التخصص العلمي الدي ندرس فيه و الدي يفرض معالجة مثل هده المواضيع التي تصب في مجال الحوكمة و الادارة و التنمية.

2: الرغبة في البحث في موضوع التنمية المستدامة و موضوع الحكم الراشد نظرا لأهمية البالغة في الأوساط الأكاديمية و العلمية و كدلك أهميته على المستوى التطبيقي في المنظمات .

الاطار المنهجي:

أما فيما يتعلق بالإطار المنهجي لهده الدراسة فلقد اعتمدنا على كل من :

- المنهج التاريخي : و دلك باستعراض السياق التاريخي لعناصر البحث أو لكلا المتغيرين و أهم التطورات و المحطات التارخية التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد و التنمية المستدلمة .

- منهج دراسة حالة : و يتضح دلك في دراسة حالة الجزائر و التعرف على واقعها التنموي و مدى تطبيقها لآليات الحكم الراشد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة و التوقف عند فرص و معوقات تحقيق التنمية المستدامة و تفعيل الحكم الراشد .

- المنهج التحليلي : .إعتمدنا المنهج التحليلي الدي يركز على دراسة الظاهرة في الواقع و تشخيصها و يحلل جوانبها و يبين العلاقة فيمل بينها و بين الظواهر الأخرى و هدا ما يتناسب وموضوع دراستنا للتنمية المستدامة و تحليل جوانبها و استراتيجياتها و خصائصها و أبعادها مع الكشف عن علاقتها بالحكم الراشد.

- المنهج الاحصائي : من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات و المؤشرات حول الوضعية التنموية في الجزائر و مؤشرات الفساد و أرقام التقارير الدولية و حوصلة الانجزات و الانحرافات التي حدثت خلال مدة زمنية معينة .

الاطار النظري :اعتمدنا كإطار نظري :

المقدمة

المقترب النظمي: بما ان دراسة الحكم الراشد والتنمية المستدامة ومؤشراتها وفواعل الحكامة هي تمثل في مجموعها عناصر تتفاعل مع البيئة المحيطة بها تتاثر و تؤثر فيها,و على اعتبار ان الدولة و المجتمع المدني و القطاع الخاص هي تمثل و تكون نظاما قائما بداته,و يشكل بيئة تتاثر بالمعطيات الخارجية حيث تعتبر الحكم الراشد و التنمية المستدامة رسائل من البيئة الخارجية والنظام ككل المكون من هده الفواعل وهده الفوعل تستجيب لهده المؤثرات نظزا لضغوطات ومطالب جهات معينة وهدا ما يتطابق ومتغيرات دراستنا .

هيكلة الدراسة:

سنتطرق في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للحكم الراشد حيث سنعرج على السياق التاريخي و أسباب ظهور الحكم الراشد و التعريفات المقدمةله و خصائصه و كدلك خصائص الحكم الطالح وسنقوم بدراسة معاييرو مقومات الحكامة و أهميتها في المؤسسة و كدا الاضطلاع على الاهمية القصوى للحكم الراشد، و لموضوع التنمية و التنمية المستدامة حيث أدرجنا كدلك تعريف التنمية و التنمية المستدامة و مجالاتها و أبعادها و فواعلها و كدا أهميتها ،أيضا تطرقنا إلى استراتيجياتهاو أهم مؤشراتها.

أما الفصل الثاني فخصصناه للعلاقة التي تربط الحكم الراشد و التنمية المستدامة متعرضين في دلك لعلاقة كل من القطاع الخاص الدولة و المجتمع المدني بالتنمية المستدامة و كدلك علاقة التأثير الموجودة ما بين مقومات الحكم الراشد و الأداء التنموي و أهم المعيقات و التحديات التي تحول دون تحقيق دلك.

أما عن الفصل الثالث: فكان دراسة حالة إخترنا فيها الجزائر نمودجا بدراسة واقع التنمية المستدامة فيها و إسهام الحكم الراشد في ترسيخ دلك و تم فيه دراسة واقع الصحة و التعليم و البطالة و الوضعية الاجتماعية للفرد الجزائري و أيضا تم دراسة موقع الجزائر من مؤشر الفساد و التنمية البشرية و في الأخير أدرجنا المعوقات التي تقف حاجز أمام تحقيق التنمية و أيضا بعض الآفاق التي تلوح في سماء العملية التنموية في الجزائر.

أدبيات الدراسة :بعد عملية البحث و التقصي تم جمع مجموعة من الدراسات تصب في نفس موضوع البحث وهي :

الكتب:

- كتاب لزهير عبد الكريم كايد ،الحكمانية قضايا و تطبيقات ، و الدي نشر عام 2003بالألردن ، حيث قام الكاتب في هدا المؤلف بمعالجة موضوع الحكم الراشد من كل جوانبه و أدرج فيه نمادج الحكمانية .

- كتاب لحسن كريم بعنوان مفهوم الحكم الصالح،حيث تضمن هدا الكتيب الحكم الراشد و تعريفاته و خصائه ؛تم نشره في بمركز دراسات الوحدة العربية سنة 2013

المقدمة

- كتاب التنمية المستدامة و السياحة دراسة أنثربلوجية ،لأحمد مصطفى فاروق و قد درس فيه التنمية المستدامة من ناحية علاقتها باستدامة السياحة و آفاق السياحة،تم نشره بمصر سنة 2011.

- كتاب للمؤلف المشاقبة أمين العواد ،الدي تم نشره عام2012 بالأردن ، و تضمن هدا الكتيب العلاقة بين الحكم الراشد و إصلاح المنظومة السياسية كما تطرق إلى تعريف الحكم الراشد و مجموعة من العناصر الأخرى.

- كتاب إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة لمصطفى قاسم خالد،و قد جاء في هدا الكتاب دراسة للتنمية المستدامة بالتركيز أكثر على الجانب البيئي مع ربطها بمتغير العولمة ، نشر سنة2010 بمصر .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للحوكمة و التنمية المستدامة.

تعد الحوكمة من بين أهم المصطلحات التي برزت خلال الأعوام الأخيرة المنصرمة ،حيث ظهرت مجموعة من الدعوات المنادية بمكافحة الفساد و إحلال الرشاد كأسلوب للتسيير، و تقييم الأداء هذا سواء على مستوى الفعل الحكومي أو على مستوى عمل الأجهزة و الوحدات التابعة لها أو على مستوى الهيئات المجتمعية و المدنية و كذا القطاع الخاص .

إن أهم ما يميز الدولة المحوكمة هو تبنيها لآليات الشفافية في صنع سياساتها، و صياغة ميزانيتها ،و القضاء على كل أنواع الفساد الذي بات يهدد أمنها و استقرارها . هذا بالنظر إلى أن معظم الأنظمة السياسية تعاني من حالات عدم الاستقرار بسبب قضايا الفساد .

كما يعتبر الحكم الراشد أو الحوكمة على علاقة وطيدة بتحقيق التنمية المستدامة ذلك أن هذا الأخير يحسن من أداء الأجهزة الإدارية ،و يرفع من مستوى السياسات المصاغة في عديد المجالات بتنوعها ، إذن فالتحسين في الجهاز التنفيذي لهذه السياسات يعتبر عاملا حاسما في نجاحها و تحقيق الأهداف و الغايات من وراء وضع هذه السياسات، التي تهدف أساسا إلى تحقيق العدالة في التوزيع و المساواة و استغلال الإمكانات المتوفرة بصفة اقتصادية فكل هذا يصب في خانة تحقيق التنمية و استدامتها.

و للتوسع أكثر في الموضوع سيتم التطرق إلى جملة من النقاط أهمها :

- السياق التاريخي للحكم الراشد و أهم التعاريف التي قدمت لهدا المفهوم ،و معاييره.

- تطور مفهوم التنمية المستدامة ، و تعريفاتها ، و استراتيجياتها ، وأهم محاورها.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.

لمعالجة موضوع الحكم الراشد كإطار مفاهيمي له ،ارتأينا أن نتطرق إلى سياقه التاريخي و التوقف عند أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره ،و الإشكاليات التي يعاني منها كمفهوم طرح مؤخرا عي الساحة الأكاديمية و كذا ممارساتيا ، كما سنتناول أولا أهم التعاريف المقدمة من زوايا مختلفة إلى جانب أهم الخصائص التي يتميز بها الحكم الراشد و أهم خصائص الحكم غير الصالح.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشدو نشأته.

الفرع الأول : نشأة الحكم الراشد. من خلال المسح التاريخي لبدايات استعمال مصطلح الحكم الراشد يظهر أنه لا يرجع إلى وقت قريب ، لان استعماله في مختلف اللغات يعود إلى عدة قرون سابقة.

و من باب التأصيل يذهب مانويل اوليفر باراتا (Monuele oliviera parata) ، من مصلحة الترجمة للاتحاد الأوربي إلى أن الفعل الإغريقي Kubermam الذي يعني قيادة السفينة قد استعمل لأول مرة من طرف أفلاطون للدلالة على حككم الأفراد وقد أدى ذلك إلى ظهور الفعلGubernare في اللغة اللاتينية الكامل لنفس لمعنى و الذي اشتقت منه عدة مفردات في لغات مختلفة كالفرنسية مثلا : (يحكم : Gouverner ، الحكومة: Gouvernement، الحكم : Gouvernance)[1] . ثم كمصطلح قانوني ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير 1679 Charge de gouvernace كما أن كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي حيث انصرف المعنى الانجلوسكسوني (Gouvernance) من خلال مؤرخي العصور الوسطى لانجلترا إلى التعبير عن نمط تنظيم السلطة الإقطاعية من جهة أخرى استخدم الملك شارل ألبرت Charles Albert مصطلح Boum Governe حوالي سنة 1840 للدلالة على أداة جوهرية لإخراج مملكته من حالة الانسداد [2].

فهو مصطلح قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات، حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطاب السياسي و خاصة في معاجم تحاليل التنمية و يمكن شره بأنه طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون لدولة [3]،كما ظهر هذا المصطلح سنة 1937 في بحث للكاتب و الاقتصادي الأمريكي Ronald Coase بعنوان " The mater of the firm "الذي تمحور حول حكم المؤسسة ، موضحا فيه أن المؤسسة الاقتصادية لا تستطيع الصمود في

---

[1] سليم بركات ، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية تقييم من رف النظراء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، القانون فرع الدولة و المؤسسات العمومية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2007 ، 2008 ، ص 09.

[2] نفس المرجع،ص09.

[3] نصر الدين لبال ، دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011 ، 2012 ، ص 08.

السوق ، إلا إذا كانت أنماط تنسيقها الداخلية تسمح لها بتقليل تكاليف معاملاتها لتكون المؤسسة أكثر نجاحة في تنظيم مبادلاتها في السوق ، و على العموم فإن مفهوم الحكمانية كان يعبر عن إدارة السياقة أو تسيير مجتمع معين ، كما دل على مجموعة من التعابير مثل:التعاونيات، الشراكة بين القطاع العام و الخاص ، فن تسيير شؤون الدولة و ظل المفهوم يستعمل لمدة طويلة في لقضايا ذات العلاقة بالمسائل القانونية المتعلقة بتسيير شؤون الدولة أو بعض المؤسسات المهنية قبل أن يسيطر عليه الفكر السياسي و الاقتصادي .[4]

من جهة أخرى تشير العديد من الدراسات إلى أن المحتوى و الدلالات التي يحملها مصطلح الحكم الراشد قد ظهرت في حقب تاريخية سابقة ، من خلال كتابات الفكر الإسلامي حيث أخذت على عاتقها فكرة تسديد و ترشيد الحكم فالماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ، و الطرطوشي في كتابه سراج الملوك، و ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي و الرعية ابن خلدون في مباحث مقدمته الشهيرة و أبو القاسم بن رضوان في كتابه بدائع الملك في طبائع الملك، و غيرهم من الذين اهتمت كتاباتهم بهذا لأفق الفكري المهم بما نسميه اليوم ترشيد السياسات و نظام الحكم للوصول للحكم الراشد.[5] و مع بداية الثمانينات استخدمت المؤسسات الدولية مصطلح الحكم الراشد لتحديد معايير حسن سير الإدارة العمومية في الدول النامية و القيام بإصلاحات مؤسسية ضامنة لنجاح مختلف البرامج الاقتصادية [6] ، حيث اقتنعت بعبارة الحاكمية الجيدة ،لأجل تعريف و تحديد خصوصية إدارة جيدة عمومية ، و التي يمكن تطبيقها على بلدان مطالبة أكثر فأكثر في إطار تبادل الفرص، كي تضع محل الموضع الإصلاحات المؤسساتية اللازمة ، لنجاح كل البرامج الاقتصادية أي أن هناك نظرة جديدة للحكم الراشد ، سواء كتسيير جديد عمومي قائم على مبدأ المنظم بمعنى أن الحكم الرشيد أدى الى إضعاف فكرة الدولة الحمائية و ترسيخ و تجسيد مبدأ القيادة الإدارية ، خاصة في المؤسسة ، و في إطار التسيير الفعال للمؤسسات كما أن الحكم الرشيد يهدف إلى شفافية أكثر اتجاه المستفيدين من السياسات الاجتماعية ، خصخصة المصالح العمومية ، ففي عام 1997 و خلال الأزمة الأسيوية اعترف البنك الدولي صراحة أن السوق لا يمكنها ضمان تخصيص أمثل للموارد ،و

---

[4] آسيا بلخير ، إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق (الجزائر أنموذجا : 2007/2000 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، رسم السياسة العامة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامع بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2009 ، ص 23.

[5] سليم بركات ، مرجع سابق ،ص10.

[6] عبد الله دوكارة و آخرون ، ملتقى الجكم الراشد في الإدارة العمومية ، فرع إدارة عامة ، المدرسة الوطنية للإدارة ، 2005 ، 2006 ص 12.

كذا ضبط الآثار الحساسة للحوكمة أما الحاكمية العالمية فهي افتراض ينطلق من أن التطبيقات التقليدية للحوكمة القائمة على التعاون الدولي بيمن الدول و الأمم لا تسمح أكثر بحل المشاكل الناجمة عن العولمة.[7]،هذا فيما يخص السياق التاريخي للحكم الراشد ،و كأي ظاهرة عرفها التاريخ فإن للحكم الراشد أسباب ظهوره ،و لهل أهم ما يميز هذه الأسباب هي انقسامها ما بين أسباب داخلية و أخرى خارجية :

أولا: الأسباب الداخلية:

- غياب دولة و مفهوم المواطنة حيث أن طبيعة الدولة و شرعيتها لا تقومان على تعاقب بين الحكام و المحكومين و المواطنة واحترام الحقوق والالتزام بالواجبات .

- النمو الكبير لأجهزة البيروقراطية و الإدارة العامة و ازدياد العجز في الميزانيات و عدم تكيف الأجهزة الحكومية مع المتطلبات المتغيرة و المتسارعة للمجتمعات المتقدمة .

- أزمة الحكم التي ميزت خاصة الأنظمة السياسية في إفريقيا ، ما أدى إلى تقديم مجموعة من المبادئ تؤسس لمفهوم الحكم الراشد مثل الشفافية .

- ضعف بنية المؤسسات السياسية و الإدارية ، و غياب أو ضعف أنظمة المحاسبة و المساءلة.

- تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية حيث لم تشهد هذه الأخيرة نقلا نوعيا تجاه تعزيز الديمقراطية.

- ضعف اقتصاديات الدول النامية في ظل الأزمات الاقتصادية

- إهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر و البطالة و ضعف التنمية داخل هذه الدول .[8]

فظهور الحكم الراشد ما هو إلا انعكاس للتغيير في طبيعة الحكومة و دورها و الفشل في إدارة دفة التخطيط و تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني أثر في منظومة الإدارة المركزية للدولة و سلطاتها الواقعية.[9]

---

[7] رياض عيشوش، الحكم الراشد بحث في مقياس نظريات المنظمة في التنظيم ، تخصص اقتصادي تطبيقي و تسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2007 ، 2008 ص 07.

[8] حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، الدراسات الأورومتوسطية كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 ، 2012 ص 19-22.

ثانيا: الأسباب الخارجية: أما فيما يخص الأسباب الخارجية التي ساهمت في بروز الحكم الراشد فتتلخص في مجملها فيمايلي:

- تصاعد ثورة المعلومات التي واكبت ثورة الاتصالات.

- تعاضد المنظومات الدولية حاملة لواء الاقتصاد الرأسمالي، و التجارة العالمية و أسواق المال العالمية ،و على رأسها البنك الدولي ،و صندوق النقد الدولي ، و منظمة التجارة العالمية .

- تدخل الاتفاقيات الدولية بمفاهيم الحكم و مراقبتها و فلسفتها عبر الحدود القطرية.

- المعونات و المنح التي تقدمها الدول الفنية لم تحقق الغايات التي انفقا من أجها بسبب الحكم الرديء.[10]

الفرع الثاني :تعريف الحكم الراشد و خصائصه.فيما يخص تعريف الحكم الراشد فسوف يتم التطرق إليه من الناحية اللغوية و من الناحية الاصطلاحية :

أولا : لغة .تشتق كلمة الحكم من مصدر ثلاثي واحد في اللغة العربية (حكم) الذي يتضمن معاني العلم و الإتقان في العمل والعدل في القضاء كما يتضمن معاني الحكمة و الحكومة بالأمر و للرجل و عليه و بينهم ، قضى و فصل و و حكم (ه) في الأمر أي فوض إليه هدا و فيما يخص كلمة الرشيد فهو دو الرشد و رشد رشدا و رشادا أي إهتدى و استقام و منه الحكم الرشيد هو الحكم الدي يحمل معاني الاستقامة و الرشاد[11] .

ثانيا :إصطلاحا:يعتبر مفهوم الحكم من أكثر المفاهيم الاجتماعية و السياسية تداولا و إن اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مقارنة هذا المفهوم أو عند التحدث عن الدولة وهو في أصله مفهوم محايد إذ أنه يعبر عن ممارسة السلطة لسياسة ومن المدرك أن مفهوم الحكم هو أوسع من مفهوم الحكومة لأنه يشمل إضافة إلى ما تقد به أجهزة الدولة الرسمية من أعمال و إلى جانب ممارسات السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية فإنه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية و كل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني كما لا يخرج من إطاره

---

[9] سمير عبد الرزاق مطير، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد و علاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الدولة و الحكم الرشيد ، جامعة الأقصى ، فلسطين،2013 ، ص 14.

[10] نفس المرجع،ص14.

[11] د م ، المنجد في اللغة و الاعلام ، ط 40 ، (بيروت :دار المشرق 2003)، د ص .

عمل القطاع الخاص أما مفهوم صالح أو رشيد ربطا بالحكم فإنها استخدمت حديثا أي ليس ببعيد وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول[12] ولقد تعددت التعاريف المقدمة للحكم الراشد وذلك باختلاف وجهات النظر و الزوايا و المنظورات على تنوعها.

- و في ما يلى التعريفات المقدمة من قبل لمؤسسات الدولية:

عريف البنك الدولي: ظهر مفهوم الحكم الراشد في تقرير البنك لدولي سنة 1984 حول إفريقيا و جنوب الصحراء وقد عرف الحكم الراشد على أنه " الترتيبات المؤسسية للدولة وعملية صياغة السياسات وصنع القرار و تنفيذه و العلاقة بين الحكومة و المواطنين [13]" و في تعريف آخر له عرف البنك الدولي الحكم الراشد أيضا على أنه "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية بهدف التنمية "

في نظر البنك الدولي فإن الحكم الراشد يتطابق مع فكرة تطوير الإدارة حيث أن خبرات البنك الدولي في الدول النامية تشير إلى أنه رغم حسن تعميم البرامج و المشاريع التي يمولها البنك ، إلا أنها فشلت في تحقيق تلك النتائج و رغم ضرورة الإصلاحات القانونية إلا أن القوانين الجديدة التي تصطدم بعدم الالتزام المستمر أو الإعاقة في تنفيذها على أرض الواقع ، كذلك فإن الفشل في إشراك المستفيدين و المتأثرين بتصميم و تنفيذ المشاريع يؤدي إلى حد كبير إلى تقليص مدى إدامتها و استمراريتها في المستقل لذا فإن الحكم الراشد من وجهة نظر البنك الدولي ، هو أسس لخلق و إدامة البيئة الداعمة للتنمية التي تتسم بالقوة و العدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية الجدية.[14]

تعريف صندوق النقد الدولي للحكم الراشد: إن الحكم الراشد بالنسبة لصندوق النقد الدولي هو أهمية قصوى لأي دولة في أي مستوى من مستويات التنمية [15] نجد أن هذا الأخير قد ركز على خدمة و تحقيق التنمية و نجد أن هذا الأخير قد ركز على خدمة و تحقيق التنمية عن طريق إتباع أسلوب فعال من ضمن آليات الحكم الراشد و قد عرف الحكم الراشد بأنه : الطريقة التي

---

[12] أمين عواد المشاقية ، المعتصم بالله داود علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد ،(الأردن: دار الحامد لنشر و التوزيع، 2012)، ص 54.

[13] Ngair woods , '' the chalange of good governance for the IMF and the world banke themselfs '', world developement , vol 28 n° 05, 2000; p 824.

[14] زهير عبد الكريم كايد ، الحكماتية قضايا و تطبيقات، (الأردن : المنظمة العربية لتنمية الإدارية ،2003)، ص 14.

[15] Ngair woods , op cit ./ p 824

بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية الاجتماعية لخدمة التنمية و ذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير أقل التكاليف و تحقيق أبر المنافع '' من خلال هذا التعريف نجد أن صندوق النقد الدولي هو أيضا ركز على البعد التقني أي الناحية الاقتصادية من الحكم مؤكدا على ضرورة تجسيد الشفافية في حسابات الحكومة و فعالية إدارة الموارد العامة و استقرار البيئة لتنظيمية لنشاطات القطاع الخاص.[16]

- تعريف برنامج الأمم المتحدة:عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدي تم إنشاؤه سنة 1965 الحكم الراشد على أنه '' ممارسة السلطات الاقتصادية و السياسية و الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته '' لذا الحكمانية تتكون من الآليات و لعمليات و المؤسسات التي ن خلالها يستطيع أن يشكل المواطن صالحه و يمارس حقوقه القانونية و يؤدي واجبه و كذا يقوم بمناقشة خلافاته و في تطوير آخر تم تعريف الحكمانية بأنها '' التقاليد و المؤسسات و العمليات التي تقرر كيفية ممارسة السلطة و كيفية سماع صوت المواطنين و كيفية صنع القرارات في القضايا ذات اهتمم عام'' فالحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو حال تعكس تقدم و تطور ا لإدارة [17] . أما مؤسسة التمويل الدولية عرفته على أنه النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها. [18]

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية :تم تعريف الحكم الراشد في اجتماع اللجنة الوزارية للمنظمة الذي عقد في باريس مارس 1996 بأنه يشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة و المواطنين سواء كأفراد أو كجزء من المؤسسات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و في تعريف آخر عرفت الحكم الراشد على أنه استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة في المجتمع بهدف إدارة الموارد ن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مشاركة الأطراف المجمعية الأخرى ''

إن الحكم الراشد حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية قيم تضبط ممارسة السلطة السياسية باتجاه تنموي يلتزم:

- تحقيق العدالة الاجتماعية.

---

[16] آسيا بلخير ، مرجع سابق، ص ص38-39

[17]زهير عبد الكريم كايد، مرجع سابق ، ص 10،11،14.

[18] أنمار مهي البراوي، محددات الحوكمة دراسة سياسية لعينة مختارة من الدول، لبنان : المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15 -17 ديسمبر 2012 ، ص 04.

- تحقيق الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين تحقيق مستى من الحياة الكريمة لهم.

- تنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة.

- النزاهة و المساءلة بواسطة الناس.

- احترام المصلحة العامة.

- تعريف لجنة الحكم العالمية:عرفت الحكم الراشد سنة 1995 على أنه هو مجموع الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات العمومية و الخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون و المصالحة و التوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع عنها كما يتيح هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية و المنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية و الترتيبات و التعديلات التي على أساسها تكون الشعوب و المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع. [19]

- تعريف الحكم الراشد لبعض الكتاب و الباحثين:

تعريف R.A.Rohdes :حاول أن يصنف تعريفات هذا المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب و التدخل الحكومي من جانب آخر فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة .

- المحور الثاني: ويبحث الحكمانية من خلال التركيز على المنظمات الخاصة.

- المحور الثالث: ويعبر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة.

- المحور الرابع: ويعبر عن الحكمانية الجيدة وربطها بالجوانب السياسية و الإدارية .

- المحور الخامس : ويعتبر أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة التفاعلات الرسمية و غير الرسمية بين عدد من الفاعلين.

---

[19] بوزيد سايح ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد و تنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص130 ،131.

- المحور السادس : و يرى أن الحكمانية مفهوم يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية.

تعريف جون ميل jhon mail: الحوكمة من وجهة نظره هي :" التخطيط للمستقبل ، الغاية النهائية ، وضع الأهداف و تحديد الطريق العام لتحقيق الأهداف الموارد ، تأمين الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف أو الوصول إلى الغاية النهائية ، التحكم و السيطرة (التأكد و بشكل دوري بأن الآلية المؤسسية يتم إدامتها ضمن الحدود اقانونية نحو الغاية النهائية و كذلك عنصر المساءلة

تعريف إلين مارغيت هو ليس مجرد حالة من الشفافية و المساءلة و حكم القانون فقط بل هو أيضا حالة من المشاركة الديمقراطية و حقوق الإنسان و الاتفاق حول مكونات النفقات العامة.[20]

فالحكم الراشد إذن هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير بطريقة شفافة في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة و غير قابلة للرد أو الانتقادات على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة التي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني [21]

ويمكن القول أيضا أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم و ذلك برضاهم و عدم مشاركتهم و دعمهم.[22]

وبعد جملة هذه التعاريف جاء تعريفنا كالتي:

{{الحكم الراشد هو أسلوب لتسيير المنظمات أو المؤسسات تعتمده الإدارة الحديثة في تسيير مواردها المختلفة و شؤونها لتحقيق أو لتغطية كافة مجالات التنمية.}}

الفرع الثالث :إشكالية الحوكمة: من بين أهم الإشكاليات التي لا تزال محل نقاش حول مفهوم الحكمانية هي تلك المتعلقة بعدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها لهذا لمصطلح ولا

[20] زهير عبد الكريم كايد، مرجع سابق، ص ص 11-17

[21] بلال علي النسور ، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، الأردن نمودجا، (الأردن: دار جليس الزمان ، 2011) ،ص 209.

[22] حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ،ص 07.

تعريف موحد وذلك نظرا لاختلاف الزوايا المنظور منها و كذلك إشكالية النموذج و سنتطرق إليها بالتفصيل كالتالي :

أولا: إشكالية التعريف :يثير تعدد التعاريف المعطاة لهذا المصطلح الجدل حول طبيعة و محتوى المفهوم بحيث يتم تقديم تعريف بسيط و واضح و شامل لعناصر الظاهرة يمكن من تعميمه على مختلف المجتمعات مم يؤدي إلى الإخلال بوضوح المعنى في سبيل الشمولية كما أن تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى و تعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم أو تعكس خصوصية مجتمعات عينة و تجرد التعريف من العمومية مثال ذلك التعريف المعطى له من قبل البنك لدولي الذي يعتبره أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد المادية ، البشرية[23] بهدف التنمية، يقترب هذا المفهم من التعريف المعطى لعلم السياسة الأمريكي دافيد أسطون إلا أنه يوضح طبيعة ممارسة القوة و السلطة لم يحدد الأطراف الفاعلة في ممارسة القوة و إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية الموجهة لأهداف التنمية.

ثانيا: إشكالية الترجمة: عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى و الدلالات باللغة الانجليزية بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها : إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة و المجتمع، الحوكمة ، الحكمانية ، الحاكمية ، **ثالثا: إشكالية النموذج** : تثير إشكالية توافق و تلاؤم آليات و مضامين الحكم الراشد مع مختلف المنظومات الفكرية و القيمية لمختلف المجتمعات و الحضارات على اعتبار تعرض هذا المفهوم إلى انتقادات من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبيرالية ، تعكس توجها معياريا من قبل المؤسسات الدولية خاصة منها المانحة نحو تبني الحكم الراشد كمقياس لمنع الفروض و الهبات و مرجع تقومي لنوعية الحكم بناء على معايير و مصالح الدول الكبرى الميمنة كما أن بعض متطلباته كإعادة النظر في الدور المعطى للدولة في إطار الحكم الراشد و أدبيات العولمة قد لا ينطبق وقيم منظومات دول مجتمعات معينة وهذا يستدعي دراسات معمقة لدى إمكانية تجسيد قيم الرقابة و الشفافية و المشاركة و تعميمها على كافة المجتمعات [24] .

---

[23] وليد خلاف ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية العلاقات الدولية ،ديمقراطية و رشادة ، كلية الحقوق ،جامعة منتوري ،قسنطينة، 2009 ، 2010 ، ص 23.

[24] نفس المرجع، ص 23.

الفرع الرابع :خصائص الحكم الراشد:أما فيما يخص خصائص الحكم الراشد يمكن إجمالها حسب رأي المشاركون في مؤتمر الإدارة الرشيدة 2005 ، أن خصائص الحكم الرشيد و الصالح هي:

المشاركة الشعبية الفاعلة التي تضمن لجميع الرجال و النساء على حد سواء أن يكون لهم صوت مسموع و مؤثر في اتخاذ القرار .

حكم القانون و دولة المؤسسات ، وذلك بتطبيق النصوص القانونية بصورة عادلة و دون أي إقصاء بين أفراد المجتمع.

الشفافية لضمان التدفق و التبادل الحر للمعلومات بحيث تكون معلومات المؤسسات و معاملاتها و حساباتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن.

الجاهزية و الاستجابة بحيث تكون المؤسسات الخدمية و القائمون عليها في خدمة الوطن و المواطن.

التوجه نحو الجماعية حيث أن جميع المصالح الخلافية يتم التوسط فيها للوصول إلى إجماع واسع حول ماذا يعني النفع العام للوطن و الجماعات المحلية.

العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع المواطنين الفرصة الحياتية لتحسين أوضاعهم.

الفاعلية و الكفاءة للعمليات و المؤسسات العامة.

المساءلة لجميع متخذي القرار في إطار الدولة ، القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع.

الشرعية لضمان شرعية السلطة من خلال أطر قانونية واضحة.

المشاركة من جميع الأطراف في تسيير الشأن العام.[25]

وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن من أهم ما يتميز به الحكم الراشد هو المشاركة ، حكم القانون ، الشفافية ، الاستجابة ، بناء التوافق ، المساءلة ، الفاعلية و الكفاءة ، الرؤية الإستراتيجية.[26]

---

[25] أيمن طه حسن أحمد ، المؤشرات المفاهيمية و العملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، التخطيط الحضري و الإقليمي ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، 2008 ، ص ص 24.25.

و في هذا الصدد نشير إلى خصائص الحكم الفاسد أو الحكم الطالح و هو:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصالح العامة و بين المال العام و الخاص ، و ينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة و استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني و لا يطبق مفهوم حكم القانون بحيث تطبق القوانين استنسابيا و تعسفيا و يعفى المسئولين من تطبيق القوانين.

- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الأموال و الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة و غير شفافة للمعلومات و العمليات صنع القرار بشكل عام و عمليات وضع السياسات بشكل خاص.

- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته و ثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

- الحكم الذي يمتاز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به ، مما قد يدفع إلى انتشار القمع و مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الانسان و سيادة السلطة.[27]

المطلب الثاني : فواعل قياس الحكم الراشد و أسسه.

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتطلب تكامل عمل كل من الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني ، و الحكم الراشد يعد من أولويات الاهتمام السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الأمر الذي يستلزم دراسة مبادئ و المعايير التي تساهم في تحسين مستوى الأداء.و سنتطرق إلى مجموعة من النقاط التي تدور حول :

فواعل الحكم الراشد و الأدوار المنوطة بها و أيضا الأسس التي يقوم عليها و الأهداف التي يتم تحقيقها من خلاله و معاييره و مؤشرات قياسه.

---

[26] سليم بركات ، مرجع سابق ، ص 28.

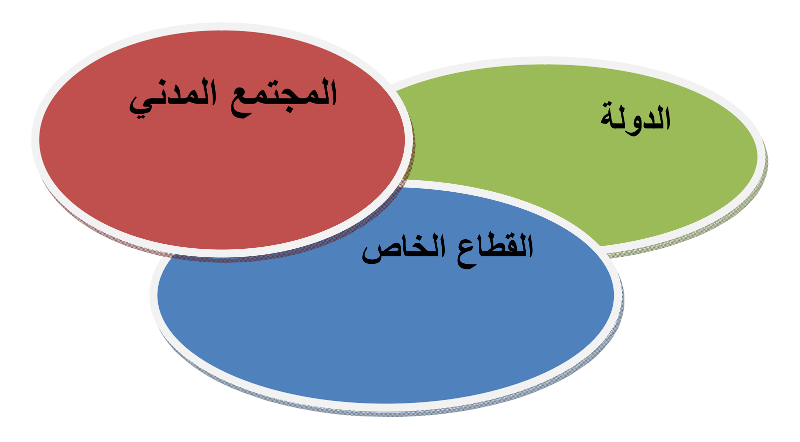
[27] يوسف أزروال ،الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق ، دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ، كلية الحقوق ،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ،2008،2009،ص،16.

يرى جيلي باكي " Gilles paques " أن الحكم يعبر عن نماذج التكامل و التوافق بين النشاطات الإستراتيجية للعديد من الجماعات و الفاعلين فهو يتعلق بنظام يركز على أهمية نتائج الجهود المختلفة للقطاعات الخاصة و العامة و المدنية في التأثير على توجهات المنظمات و الأنظمة في اتجاه يدم مصالح تلك القطاعات ، و وفق هذا الطرح يعبر الحكم عن الطريقة التي يتم بها اتخاذ القرارات ،سواء على مستوى البلديات و الولايات أو الدول، و يعني بالنسبة لأعضاء الحكومة ممارسة السلطة بهدف إدارة الشؤون العامة، و بالتالي يعنى هذا المفهوم بـ :

كيفية ممارسة الحكومة و وظائفها.

من يشارك في عملية صنع السياسات و أين تنعكس آثار النشاط السياسي الايجابية أو السلبية في المجتمع.

و يتضمن الحكم الراشد ثلاث فواعل رئيسية تتمثل في الدولة State القطاع الخاص Private Sector المجتمع المدني Civil Society [28]



الشكل رقم (1): فواعل الحكم الراشد

أولا : الدولة:في البلدان التي توجد بها عمليات انتخابية تصطلح الدولة بوظائف عديدة منها أن تكون بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة و أن تكون المفوضة بالسيطرة و ممارسة القوة و أن تصطلح بمسؤولية توفير الخدمات العامة و تهيئة بيئة تمكينية لتنمية البشرية المستدامة و تعني هذه الوظيفة وضع و صون أطر قانونية تنظيمية ، مستقرة فعالة و أن تخضع للمساءلة

---

[28] خديجة بوديب ، دور مؤسسات الإتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، فرع الديموقراطية و الرشادة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة منتوري، قسنطينة ، 2010 ، 2011 ، ص 31.

و عادلة للنشاط العام و الخاص و الإبقاء على هذه الأدوار الأربعة جميعها، تواجه الدولة تحديات تتمثل في أن يعالج الحكم الرشيد هموم و احتياجات الفئات الأكثر فقرا ،من خلال زيادة الفرص المتاحة للناس لالتماس نوع الحياة التي يطمحون إليها، و تحقيقها و إدامتها و تستطيع الدولة أن تنجز الكثير في مجالات عدة كدعم حقوق الفئات الضعيفة ، و حماية البيئة و الحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي ،و الحفاظ على معايير الصحة العامة و تعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات العامة و البنية الأساسية الضرورية ، و الحفاظ على النظام و الأمن و الانسجام الاجتماعي كما يمكن لمؤسسات الدولة أن تساهم في تمكين الناس الذين تقوم على خدمتهم، بتوفير الفرص المتكافئة و كفالة المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية و تمكينهم من الوصول الى الموارد وهذا لا يكون إلا إذا كانت هيئاتهم التشريعية و عملياتهم الانتخابية ،و نظمهم القانونية و القضائية تعمل بصورة سليمة فوجود برلمانات تتألف من أعضاء منتخبين بصورة حرة و نزيهة يمثلون مختلف الأحزاب يعد أمرا بالغ الأهمية، و على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة [29] إذن فعلى السلطة التنفيذية أي الحكومة توفير المستوى اللازم من الإدارة المطلوبة للحفاظ على حرية المؤسسات الحكومية، دون أن تمس باستقلال القضاء و يتوجب عليها أيضا إدارة أموال الدولة و متابعة تحصيل الموارد دون أي إخلال بمهامها لأن أي خلل أو ثغرة في نظم عملها يبعد الدولة عن الحكم الراشد.

أما السلطات المحلية فالمنوط بها أن تعمل هي كذلك على إشراك المواطنين سواء عبر اللقاءات الدورية مع ممثليهم أو عير الاستماع لانشغالاتهم بتشكيل لجان متابعة و إشراف كما ينبغي عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات و ميزانيتها و مشاريعها و إشراك المواطنين في تحديد الحاجات و تحديد الأولويات التنموية عبر لجان المتابعة أو المساحات الإحصائية، كما أنه يقع عليه عبئ العمل على إشراك الهيئات المحلية و منظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلافي المصالح و عدم تعارضها و لبناء الثقة بين السلطة المحلية و هيئات المجتمع المدني.[30]

ثانيا : المجتمع المدني:يشكل المجتمع المدني كمفهوم بناءا متضاربا على المستوى الاستيمولوجي فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس

[29] حسين عبد القادر ، مرجع سابق، ص 39.
[30] شعبان فرج ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإتفاق العام و للحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 03 ، 2011-2012 ص 11.

حول ماهيته فالمجتمع المدني يعد من أحد المفاهيم التي كثر استعمالها بعد الانتفاضة العمالية لنقابة تضامن في بولندا 1980 [31] أي بدأت عودة المجتمع الحالية إلى الملأ كمفهوم و كأداة تحليلية و معيارية في الثمانينات في تعامل النظرية السياسية مع السياق البولندي خاصة و الأوربي الشرقي عامة.

إن تركيب مصطلح المجتمع المدني هو سر تطوره ، إلا أن فحوى النتيجة النهائية في تطور المفهوم كمفهوم رائج يقصد بها المؤسسات المدنية المجتمعية يعني التراجع عن المجتمع المدني باختزاله لهذا المعنى ، أو خرق المراحل و اختصار الطريق المؤدي إليه وما هذا الطريق إلا صيرورة تشكل المجتمع المدني فهو ببساطة يعني في مرحلة معينة الحقوق المدنية و في مرحلة أخرى اعتبار المجتمع قائما على تعاقد و في مرحلة ثالثة الانتخابات البرلمانية و توسيعها و شموليتها، و في مرحلة رابعة حقوق المواطن . المجتمع المدني يعود إلى الديمقراطية لأنه عملية تطور الديمقراطية ذاتها و المؤسسات المجتمعية بشكلها المعاصر هي آخر تجلياته.[32]

حسب هيجل فإن المجتمع المدني هو ذلك الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين الأسرة و الدولة و المجتمع المدني وهو يشمل على أفراد يتنافسون عن مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية و لهذا فهو بحاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من ظرف الدولة و الدولة حسبه لها دور إيجابي للغاية فهي الضامنة للنظام و القانون و التوازن بين المتنافسين بواسطة أجهزتها كالقضاء و الشرطة[33]

لذلك يجب أن نؤكد على أن الدولة المفعلة يتعين أن لا تكون دولة حراس ليليين تترك و بقدر الإمكان كل شيء لصالح الملاك و لمصالح المنظمة إلا إنه من الضروري إلى حد كبير، تطوير أشكال جديدة لتوجيه السياقات و لتفعيل ناشطي المجتمع المدني أما أنطوينو غرامشي فيعرف

---

[31] أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقارنة في الحسية الديمقراطية ، على الرابط الالكتروني http://www.politics.ar/index.php/permalink/3017.html يوم 10.03.2015 على الساعة 15:30.

[32] عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)ص ص 36-48.

[33] عبد الله بوصنوبرة، الحركة الجهوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2010-2011 ، ص 12.

المجتمع المدني بمجموعة التنظيمات الخاصة التي ترتبط [34]بوظيفة الهيمنة و هو ليس فضاء للمنافسة الاقتصادية .كما رأى ماركس على أنه مجال للتنافس الإيديولوجي و الثقافي، على هذا الأساس اعتبر غرامشي المجتمع المدني مجموعة التنظيمات و المؤسسات التي تشكل وعي المواطنين مثل المؤسسات التربوية و الثقافية و الإعلامية و المؤسسات التقليدية الموروثة على الماضي مثل المؤسسات الدينية وعلمائها.

أما سعد الدين إبراهيم فيعرف المجتمع المدني بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات و الروابط و النقابات و الأحزاب و التعاونيات. [35]

و يمكن القول أن المجتمع المدني يتضمن المؤسسات الإعلامية ، الصحافة ، الاتحادات و عدد كبير من المؤسسات غير الرسمية التي تكون خارج نطاق القطاع العام و تكمن حيوية المجتمع المدني في قدراته على تأطير الأفراد و إشراكهم للعمل التطوعي في الشأن العام و تنظيمهم في جماعات ذات القوة و التأثير في السياسات العامة، إذن ضمان استمرار هذه المنظمات أو المؤسسات في أداء مهامها و إنتاجيتها متوقف في قدرتها على الاستمرار في الاستقلالية و على تنوع مصادر تمويلها و على تطوير قدراتها وبذلك تنتقل من مفهوم المنظمات الخيرية إلى منظمات التنمية و تساهم في الحكم الصالح[36]

ثالثا : القطاع الخاص:يشمل القطاع الخاص المشاريع الخاصة للتصنيع و التجارة و المصارف و كذلك القطاع غير المؤطر في السوق، فالقطاع الخاص يعمل إلى جانب الحكومة و المجتمع المدني على تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهذا من خلال توفيره لفرص العمل، و التحقيق من البطالة و يستطيع توفير الخبرة و المال و المعرفة اللازمة في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، أو أجهزة الدولة الرسمية و منظمات المجتمع المدني [37]

---

[34] توماس ماير أودوفور فولت ، المجتمع المدني و العدالة، تر:رافدا النشار،(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2010)،ص 29.

[35] عبد الله بوصنوبرة، مرجع سابق، ص 13.

[36] جابر ناصر ، مرجع سابق ، ص 36.

[37] أمينة فلاح، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم الانسانية ،جامعة منتوري ، قسنطينة، ، د.س.ن ، ص 52 - 53 ،على الرابط .www.elma3a3aif.bahr.org

و يمكن القول أن القطاع الخاص هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج و إدارتها، و حيث يمتاز بمجموعة من الخصائص انطلاقا من دوره التنموي، و أهم ميزة يمتاز بها القطاع الخاص هي السرعة في الإنجاز، و الإبداع بحيث يرون أن تدخل الدولة بشكل مباشر في الإنتاج، يؤدي إلى إعاقة القوى البشرية داخل الوحدات الاقتصادية العامة، لوجود عدة أسباب نفسية اجتماعية و اقتصادية، و غيرها كانعدام الحوافز على المنافسة، و لهذا فإن معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية سلمت المشاريع الصناعية و غير الصناعية الناجحة إلى القطاع الخاص و الذي يعزف عن المخاطر في بداية النشاط أو التنمية ، و بالتالي يعمل على تحقيق أعباء إضافية عن الدولة، بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يزيل تخوف رأس المال الأجنبي، و يشجعه على الاستثمار و الشراكة .

و يمتاز القطاع الخاص أيضا بخاصية الديناميكية و الحيوية و سرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة لتسيير الفعال و نجاعته بعكس القطاع العام [38] فالقطاع الخاص اليوم أصبح يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و في هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص و النمو الاقتصادي، و أن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، و مع توجه السياسات الاقتصادية مؤخرا نحو اقتصاد السوق فإن التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص إلى مجمل الاستثمارات من ناحية ،و إلى زيادة نسبة الاستثمارات الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، حيث أكدت الدراسات أن لاستثمارات القطاع الخاص تأثير يفوق تأثيراستثمارات القطاع العام بكثير و التي تؤكد ارتباط درجة استثمار القطاع الخاص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي، في المجتمعات التي تهيئ البيئة المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية [39] و ذلك لأنه يوفر المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها و الموجهة خصيصا لاستفادة المواطنين، كالخدمات الصحية و التعليمية و هو ما يضمن تحسن في مستوى المعيشة بشكل

---

[38] صباح المزواد، دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة ، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة- علي منجلي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،، جامعة منتوري ، قسنطينة، ج.س.ن ، ص09.

[39] عبد الرزاق مولاي لخضر ، شعيب بونوة، ''دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر''، مجلة الباحث ، العدد 07 ، (2009،2010) ، ص 138.

ملحوظ، و لهذه الأهمية التي يكسبها القطاع في العمل التنموي لأي دولة فإن مسألة تطويره أصبحت ضرورية لأنه فاعل رئيسي لإقامة أسس الحكم الراشد[40]

2- أهداف و أهمية الحكم الراشد: يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق جملة من الغايات و خاصة في الدول النامية ، فدراسة الحوكمة هو بحث في سبل تأسيس دولة ديمقراطية تنموية، دولة تقوم على المشاركة سياسيا، على النمو الاقتصادي هذه الطبيعة من التلازم بين السياسة و الاقتصاد جعلت مفهوم الحكم الراشد معنى و غاية و أهداف.

و للوصل إلى هذه الطبيعة كان وراءها ميراث من الجدل النظري و الخيرات التنموية يتعين التطرق إليها، ففي حقبة التسعينات من القرن العشرين سادت مقولات النظرية الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد ، التي تقوم على الإيمان بأن التنمية الاقتصادية تتحقق فقط من خلال القطاع الخاص، و أن دور الدولة يجب أن يكون في حدوده الدنيا و لكن هذه التوجهات لبثت و إن تراجعت نتيجة النتائج السلبية في إفريقيا جنوب الصحراء نتيجة التوسع في تطبيق برامج إعادة التكييف الهيكلي ، و التي استندت على تنحية الدولة في التنمية و دورها جاءت دراسات أخرى تثبت وجود دور للدولة في مجال التنمية على المستوى الكلي، و من خلال أداء بعض الأدوار الاجتماعية التي لا تستطيع منظمات المجتمع المدني، و المنظمات الخاصة القيام بها هذا ما ساهم في رد الاعتبار للدولة في عملية التنمية ، تزايد الاهتمام بتجارب تنموية كان دور الدولة فيها أساسي و محوري، مثل الصين و ماليزيا يأتي هذا وتسارع وتيرة العولمة ، بما تحمله من تسارع و تزايد كثافة التشابكات التجارية العابرة للحدود ،و تنامي فرص التعرض لعدم الاستقرار الاقتصادي على الصعيد الكلي، و ظهور أنماط جديدة عابرة للقارات و هي أزمات يصعب مواجهتها مع تراجع دور الدولة ما استدعى بقاء الدولة قوية قادرة على توفير إطار تنظيمي و تشريعي و إداري للعملية التنموية و انطلاقا من التفرقة بين حضور و غياب الدولة في العملية التنموية يمكن القول أن التلازم الجديد بين مفهومي الديمقراطية و التنمية في

---

[40] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ ، رؤية نظرية في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، MPRA، العدد 28 ، (مارس ،2014) ،على الرابط: http://mpra-ub-uni-mufrchfn-de/54816 تم الاضطلاع عليه بتاريخ 10 ماس 2015 ،على الساعة 15:32 ، دص.

سياق منظومة الحكم الراشد يسعى إلى إرساء دعائم دولة تستند إلى حكم القانون ، المشاركة و المساءلة و الشفافية و التمكين[41]

لا شك إذن أن الإرتباط الحكم الجيد بالديمقراطية أعاد تعريف غايات كل منهما، فالحكم الراشد يتسع في نطاقه إلى ما وراء العمليات الكفؤة، ليتضمن كذلك العمليات و المؤسسات التي تؤمن الخبرات المدنية، و الحقوق لكل أفراد الجماعة، بما في ذلك الفقراء المهمشين، فالحكم الديمقراطي هو الذي يضمن تحقق الحكم الجيد، لأنه يؤسس مدخلاته، و يوزع مخرجاته بصورة ديمقراطية و بالتالي يضمن استمراره ، إن امتزاج الحكم الديمقراطي بالحكم الراشد لتحقيق التنمية الإنسانية يعني حكم الناس لأنفسهم من خلال حكومة يتم اختيارها بنزاهة و شفافية و حرية تكون مهمتها بالتالي الحفاظ على مستويات التنمية المتحققة.،فتكون المشاركة السياسية هي ما يميز الحكم الديمقراطي عن الحكم الراشد، وهما يتداخلان من حيث المضمون المؤسسي و الفني، اللازم لتحقق التنمية، وبالتالي يجب التركيز على أن الحكم الديمقراطي الذي ينشأ عن الحكم الجيد أو الحكم الرشيد و علاوة على قيامه و تؤسسه على متطلبات الحكم الرشيد، فهو يتميز بالشفافية و التشاركاتية و الفصل بين السلطات و مساءلة الحكومة و قطاع الأعمال و المساهمة معها في تحمل المسؤولية أمام المجتمع و توصيل صوت المجتمع لكليهما[42] ، و يمكن أن نلخص أهداف الحكم الراشد و أهميته من خلال تقلص دور الدولة و ليس انعدام دورها، كما أوردنا في السابق بحيث أنه لا يمكن للدولة أن تتراجع تماما عن دورها، كما يتوجب أن تفسح المجال و تعطي الحرية لباقي الفواعل الأخرى، وهذا ما أكده تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تضمن الأهداف الأساسية للحكم الراشد.و قد جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تقلص دور الدولة ، ورد بأن الحكمانية الجيدة لها أهداف أساسية تشمل:

- تحقيق الانسجام و العدالة الاجتماعية وذلك بتحديد الحد الأدنى لمستوى معيشة كافة المواطنين و تحقيق مستوى من الحياة الكريمة لهم.

- تحقيق و إدامة حالة من الشرعية في المجتمع.

---

[41] فوزي سامح، "الحوكمة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، العدد 10،(أكتوبر 2005)، ص 11، 12.

[42] د ك م ، أدبيات الحوكمة ، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ص 25، على الرابط: ...www.ad.gov.eg/admin ، تم الاطلاع يوم 25 مارس 2015 ، على الساعة 11:22.دص.

- الكفاية في تحقيق التنمية الاقتصادية و في تخصيص و استعمال الموارد العامة فالحكمانية الجيدة تعني بضرورة وجود شبكة من مؤسسات الحكومة تستخدم القوانين و الإجراءات ، و التي بدورها تعمل على خلق و إدامة بيئة اجتماعية تسمح بتنمية بشرية جيدة لتشمل كافة الجماعات في المجتمع.[43]، و يؤكد جون ميل بأن الحكمانية ليس لها محتوى معياري و أن الحكمانية الجيدة تكون نحو تحقيق النتائج المرغوبة فيها من جانب و نحو تحقيقها بالطريقة الصحيحة و يمكن القول أن الحكمانية الجيدة تعكس مناخا مجتمعيا ديمقراطيا يتفاعل فيه أطراف المجتمع و مكوناتها المؤسسية لتحقيق مستوى معيشي لكافة أفراد المجتمع، أفضل على تنوع نتائجهم و مستوياتهم إضافة إلى تعزيز المساءلة و الشفافية و المساءلة وحكم القانون في الممارسات و الإجراءات التي يتم اتخاذها في سبيل تحقيق الغايات النهائية للمشاريع الاقتصادية و الاجتماعية و الإنمائية[44]ومن خلال هذه الأهداف تسعى الحوكمة إلى رفع أداة المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتحليل الفساد و الرقابة و توزيع الحقوق و المسؤوليات كما تساعد الحوكمة أيضا في تجنب وقوع الأزمات على جميع المستويات سواء كانت سياسية أو إدارية أو اجتماعية أو اقتصادية [45].

و لكي تتحقق هذه الأهداف و الغايات وجب الارتكاز على جملة من المرتكزات و الآليات بحيث لا يمكن الحديث عن حكم راشد إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع و أخرى لاستدامته و تطوره و هي الانتخابات الحقيقية و فعالية المجتمع المدني و انفتاح الفضاء الإعلامي و الإعلام الحر، و توفر النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل مع مؤسسات الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة و سلطة القانون و رفاهية السكان و كذلك الشفافية في إدارة الموارد المالية التدقيق المالي و المحاسبي، و توفر الآليات ذات الطابع الأممي، القطاع الخاص، المجالس المحلية المنتخبة و الرؤية التجديدية.[46]

المطلب الثالث :معاييرقياس الحكم الراشد و أبعاده.

أولا :أبعاد الحكم الراشد: للحكم الراشد أبعاد ثلاثة مترابطة تتمثل في:

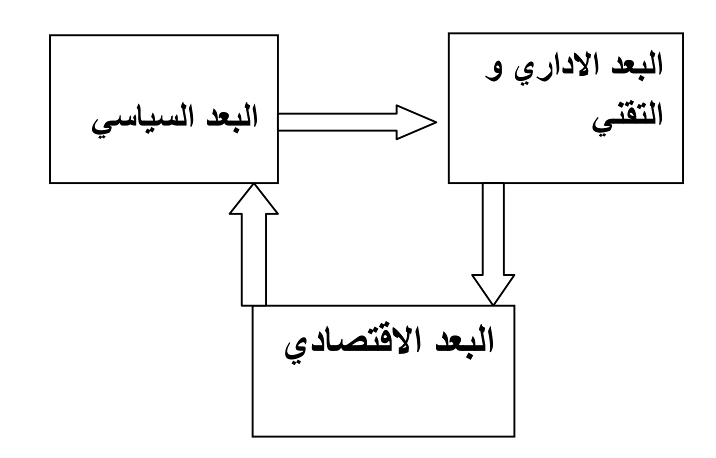
---

[43]زهير عبد الكريم كايد ،مرجع سابق ،ص 15.

[44] نفس المرجع ، ص ص 15،16.

[45] عبد الغني دندان، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الاداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإاري ، كلية العلوم الاقتصاية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

[46] فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، (الاردن :دارآيلة ، 2008) ، ص ص 111، 112.



الشكل (2):أبعاد الحكم الراشد.

1- البعد السياسي: يتعلق هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها فلا يتصور أن تكون رشادة دون منظومة سياسية تقوم على التمثيل و الشرعية لأنهما يعبران عن الصلة الصحيحة بين الحاكم و المحكوم ويؤديان إلى التفاعل الايجابي بين الطرفين مما يحقق التعاون و الانصراف إلى خدمة الصالح العام، و هذا لن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي و ما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن و الاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح و اتساع حجم المشاركة السياسية.

2- **البعد الاقتصادي:** يمثل هذا البعد أحد أهم محاور الحكم الراشد كخطوة أساسية في النظام الديمقراطي، حيث أن المضمون المحوري للحكمانية في المجال الاقتصادي هو انسحاب الدولة من هذا القطاع و فتح المجال للحريات الاقتصادية و يكمن هذا البعد في تحقيق الرشادة الاقتصادية التي تعني عملية تشمل أساليب و إجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة و علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو ، و إنما امتد ليشمل جوانب و مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات، و إدراك ضروريات التنمية الاقتصادية و أثارها على حياة الناس و على استقرار البلد و الأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية .

3- **البعد الإداري و التقني:** يتعلق هذا البعد بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءة و فعالية موفيها ويشمل نسق العمل العام الذي من خلاله يتم وضع و إعداد السياسات العامة و تطبيقها و تقويمها

من طرف الجهاز الإداري و عليه يمكن القول أن البعد الإداري للرشاد يعني التسيير العقلاني ، الشفاف ، العادل للموارد المالية زو البشرية للمجتمع [47]

إذن البعد الإداري للحكم الراشد تعني كفائة الجهاز و فعاليته فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون الاستقلال من النفوذ السياسي، و لا يمكن تصور مجتمع مدني دون استقلالية عن الدولة و لا تستقيم السياسات الاقتصادية و الاجتماعية بغياب المحاسبة و المشاركة و الشفافية.[48]

ثانيا :معايير الحكم الراشد.أما عن معايير الحكم الراشد فتتمثل في:

1- الشفافية: وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الحكم في الدول العربية فان الشفافية تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن و التي قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ و حماية المصالح، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة و المسئولية و تصنع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.و يقصد أيضا بالشفافية وضوح التشريعات و سهولة فهمها ،و استقرارها ، و انسجامها مع بعضها ، و موضوعية لغتها و مرونتها و تطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و بما يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات و نشر المعلومات و الإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع ويشار إلى مبدأ الشفافية، هو نوع من أنواع الرقابة على العمل التي تمارس من خلاله السلطة التشريعية و الصحافة ، و مؤسسات المجتمع المدني بكافة أنواعها، فالشفافية تشمل كل الوسائل التي تسهل وصول المواطنين الى المعلومات ، و فهمهم لآليات صنع القرار، إن الشفافية كظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بطريقة مكشوفة ، هي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حوله و الاطلاع مباشرة

---

[47] اسيا بلخير، مرجع سابق ، ص ص 45.48.

[48] صالح خليل أبو أصبع،الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي،(الأردن: دار البركة للنشر و التوزيع، 2009) ، ص 86.

على العمليات و المؤسسات المرتبطة بهذا الشأن ، و تزيد درجة الشفافية سهولة الوصول إلى المعلومات.[49]

2- **المشاركة:** و تشير إلى حق كل من الرجل و المرأة في إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرار، إما مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة، وهذا يتطلب توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و حرية التعبير و الانتخاب و الحريات العامة بصفة إجمالية ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة و لترسيخ الشرعية السياسية.[50]، و المشاركة تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار و التي تضمن حرية الرأي و التعبير ، و المعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات و حدها لا تفي بالغرض بل لابد من أن تكون هناك آليات يكون الشعب قادر على اتخاذها ليؤثر في صنع القرار وأن يصنع المسئولين تحت طائلة المسئولية و المحاسبة، وعلى الدول أن تعطي لأفراد المجتمع الحق في المشاركة في صياغة القوانين و اللوائح و الأنظمة واستشارتهم في شؤون الحياة العامة و إعطائهم حق الاعتراف و حق إجراء الاستفتاء على القوانين و غيرها من الأمور بكل نزاهة و سهولة و شفافية. [51]

3- **المساءلة:** يعرف برنامج الأمم المتحدة المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه له تلبية لمتطلبات اللازمة منهم قبول بعض المسئولين عن الفشل و عن الكفاءة،كما يشير مفهوم المساءلة إلى أن المستخدم مسئول عن نتائج عمله و عن تقديم إجابات أو تفسيرات عما يقدمه و أن هناك جهة إدارية تساؤله، و يعد مفهوم المساءلة Accountability من المكونات الأساسية لمفهوم الحوكمة و تعني تقديم حساب عن تصرف ما لجهة تملك الحق في الرقابة على من قام بهذا الفعل كأن يخضع المواطن لمساءلة مديره و السلطة التنفيذية تخضع لمساءلة السلطة التشريعية.[52]

---

[49]أيوب لعمودي ، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة ، 2013، ص 26- 27.

[50] حسن كريم، مرجع سابق، ص16 .

[51] رشاد أبو جامع فرغلي حسن، الحكم الراشد، على الرابط الالكتروني http://www.forum.ok.eg.com/show.php?main=18id=28502 يوتم الاضطلاع عليه بتاريخ 2015-03-05 ، الساعة 17:30.

[52]أيوب لعمودي، مرجع سابق ، ص29.

4- **حكم القانون:** يعني مرجعية القانون و سيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان، و هو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، و بينهم و بين الدولة من جهة ثانية، كما أنه بنظم العلاقة بين مؤسسات الدولة و يحترم فصل السلطات و استقلالية القضاء، و من هذه القواعد الحقوقية العدالة و المساواة بين المواطنين، و هذا يتطلب وضوح القوانين و شفافيتها و انسجامها في التطبيق.[53]،كما يتطلب الحكم الجيد أطر قانونية عادلة و التي يجري تنفيذها بحيادية و يتطلب الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، و تعرف سيادة القانون على أنها نظام عادل و نزيه يتم تحديده من قبل المؤسسة، و عليه يستخدم مصطلح سيادة القانون ليعني نظام مستقل و عادل و فعال ذو علاقة بالحكومة التي تطبقه بشكل متساوي و منصف على جميع الناس.

5- **الكفاءة و الفعالية**: يمكن تعريف الكفاءة على أنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة من دون حصول أي هدر يذكر، أما الفعالية فينظر إليها الباحثون في علم التسيير على أنها أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسيطرة، و تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح، فقد اعترف المفكرون الكلاسيك الفعالية بمثابة الأرباح المحققة، ومن ثم حسب نظرهم تقاس فعالية المؤسسة بكمية الأرباح المحققة، كما يقصد بالفعالية القدرة على تدنية مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج و عوامله أو النتائج و الموارد المستخدمة ، ويقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف و بالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة و الأهداف المرسومة.[54]

6- **المساواة و العدالة:** تعني المساواة توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهيتهم و حمايتهم، مما يتطلب توفر العدل الاجتماعي لجميع المواطنين لتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي ، أما العدالة فقد عبر عنها البعض

---

[53] حسن كريم، مرجع سابق، ص 17.16.

[54] سمير عبد الرزاق مطير، مرجع سابق، ص 43.

بمفهوم العدالة في التوزيع و تتضمن توفير الإمكانيات اللازمة و الفرص المواتية لفائدة المواطنين للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل و التعليم و الخدمات الصحية.[55]

7- التوافق: يرمز إلى القدرة على التوسط و التحكيم بين المصالح المتضاربة ، من أجل الوصول إلى إجماع واع حول مصلحة الجميع، وإن أمكن حول المصلحة العامة ، و السياسات العامة.[56]ويرمز التوافق إلى سعي الحكم الراشد إلى تسوية الخلافات ،في المصالح لتحقيق الإجماع حول المصالح الأفضل و تبقى مصلحة الجميع فوق المصالح الخاصة

8- الاستجابة : تعني قدرة المؤسسات و العمليات على تقديم الخدمات للمنتفعين و العملاء دون تفرقة أو استثناء.[57]و الاستجابة هي أن تسعى الأجهزة إلى خدمة جميع الأطراف المعنية و الاستجابة لمطالبها ، خاصة الفقراء و المهمشين، و تربط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية و توافر الثقة بين الأجهزة و المواطنين.[58]

9- الرؤية الإستراتيجية: و هي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية و الاجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس و تنمية المجتمع و القدرات البشرية ،[59]و ترمز إلى النظرة التي يطمح لها القادة و الشعب من وراء تحقيق الحكم الراشد.و التنمية البشرية، فحسب الحكم الراشد فان الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة و القطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة و أفراده من جهة ثانية.[60]

---

[55] نفس المرجع، ص 25 . 26.
[56] حسن كريم، مرجع سابق،ص 17.
[57] ناصر جابر، السياسة العامة و الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، 2013، ص37.
[58] عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة،(عنابة، منشورات جامعة باجي مختار،2010)، ص 56.
[59] حسن كريم، مرجع سابق،ص18.
[60] جابر ناصر، مرجع سابق، ص 38.

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة .

إن التنمية المستدامة كمفهوم حديث عرفه العالم إثر التطور الذي عرفته التنمية تاريخيا قد جاء ليدل على صيغة جامعة لكافة كمجالات التنمية، ولقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المفهوم بتعدد مجالات الاهتمام، كما ازدادت أهميته مع نص المتزايد لوتيرة الاستهلاك ونفاذ الثروات وافتقار الكثير من الشعوب للرفاه الاجتماعي.

إذن فالتنمية المستدامة ذات أهمية كبيرة، ولها أهداف عديدة وشاملة كما أن تحقيقها، يستوجب الحديث عن استراتيجيات وخطط بعيدة المدى لتشمل جميع الأبعاد وتمس كافة المؤشرات والمتغيرات.

المطلب الأول: نشأة وتعريف التنمية المستدامة:

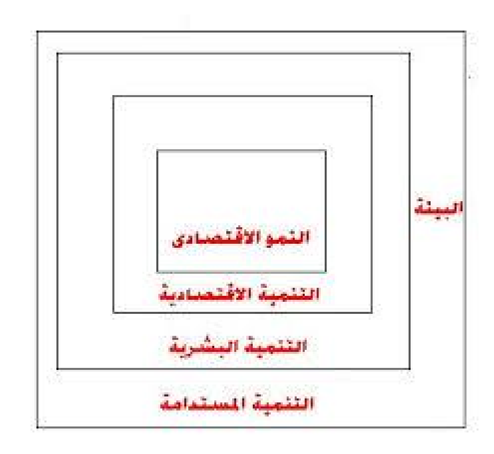
الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة : لقد عرف مفهوم التنمية تطورا عبر التاريخ فبعد أن كان الاهتمام منصب على النمو الاقتصادي وارتفاع نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان والتركيز على النمو الاتجاهي المستمر للدخل أو الناتج القومي الذي يتجاوز التقلبات الدورية من روابح وكساد.[61] إلا أن هذه الفكرة سرعان ما تغيرت وذلك بسبب أن البلدان النامية بعد استقلالها وإن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي بقيت متخلفة واستمرت مظاهر التخلف الاقتصادي تلاحقها وبذلك ظهر مفهوم التنمية الموسع ليحل محل المفهوم التقليدي لها الذي حصر مفهومها في مجرد النمو الاقتصادي السريع.

وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب إلى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر وتوسيع فرص العمل، وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي وبذلك أعيد تعريف التنمية في السبعينات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد مستمر بالنمو[62]وفي هذا السياق طرح **دودلي سيزر**، السؤال الأساسي والرئيسي عن معنى التنمية بشكل محكم ودقيق وذلك عندما أكد على ذلك في أن الأسئلة التي يمكن أن تعرض عن تنمية دولة هي: ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث للبطالة؟ ما الذي حدث لعدم المساواة؟ وكيف يمكن حل هذه المشكلات[63]وحتى أن البنك الدولي غير من نظرته للتنمية وبدأ ينظر إليها نظرة أوسع كما ورد في تقريره العام1991 حيث يؤكد بأن تحدي التنمية يعني تحسين نوعية الحياة والتي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع الدخل لتشمل تعليما أفضل ومستوى أعلى من الصحة والحياة والتغذية وفقر أقل وبيئة أنظف وتكافؤ الفرص وحياة ثقافية أغنى وحرية فردية أكبر، وظهر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تصورات بخصوص مفهوم التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية.[64]والذي تم تعريفه وفقا لأدبيات الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع لغيارات الناس، ويتحقق هذا التوسيع بزيادة القدرات

---

[61] صبحي تاروس قريصة، مذكرات في التنمية الاقتصادية،(مصر: الدار الجامعية، د.س.ن)، ص25.
[62] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية(نظريات سياسات، وموضوعات)، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص125 -126.
[63] مشيل ب: تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2006)، ص52.
[64] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص27.

البشرية وطرائق العمل البشرية، وأن القدرات الأساسية الثلاث للتنمية الخطاب الاقتصادي والسياسي على العالم بأسره وبقوة كبيرة.[65]



الشكل (3) :تطور مفهوم التنمية .

وظهر أيضا مفهوم التنمية المستدامة كتعبير أكثر عمقا وشمولا من النمو والتنمية وجرى أن تم تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية ونضوب الموارد الطبيعية والتلوث ضمن الجوانب البيئية، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة1968 حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الاعمال دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة وفي سنة 1972 نشر النادي تقريرا مفصلا حول تطور النوع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك إلى سنة2100م، والذي ابرزت نتائجه حدوث خلل في القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

في نفس السنة وبالتحديد خلال5-6جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستكهولم حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين

[65] بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر، 2007، ص06.

البيئة والمشاكل الاقتصادية وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذ أريد تحسين البيئة وبالتالي تضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة.[66]

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة تقرير عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطرالمحيط بالعالم. وفي 28أكتوبر1982 أقرت الجمعية العامة للأم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، وكان الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة وفي27أفريل1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأم المتحدة تقرير بعنوان مستقبلنا المشترك ويعرف أيضا بتقرير بورتلاند[67] وقد قام هذا التقرير بتقديم تعريف للتنمية المستدامة كالتالي: "القدرة على خلق تنمية مستدامة هي أن تجتمع بين استيفاء حاجاتك في الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة"[68] وانعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام1992 برزت التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج العمل في القرن الواحد والعشرين أجندة21: تضمنت 40فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي سنة2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة،إذن هذا التطور في الفكر التنموي من1972إلى 2002 ينطوي على تقدم ناضج، وذلك لأن العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان يضن ،إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة مصدر الموارد التي يحولها الإنسان إلى ثروات وهذا هو جوهر التنمية.[69]

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة:كما سبق وذكرنا فان التنمية المستدامة هي من بين المفاهيم الحديثة العهد ولقد قدمت مجموعة من التعريفات لهذا المفهوم من طرف العديد من الجهات المهتمة بهذا المجال وخاصة المؤتمرات التي احتضنت واهتمت بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، فلقد عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في تقريرها لسنة1987 في تقريرها"

---

[66] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ،7-8أفريل2008، ص02.

[67] نفس المرجع، ص02.

[68]Robert.w.kates ,thomes M.parris ,Anthony A.leisorouritz, what is sustainable Development ? Goals,INDICATORS,VOLUES,AND PRACTICE,Environement Science and policy for sustainable Derrolopment,VoL47,Nun3,(APRIL,2005),P10.

[69] رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2010-2011، ص10.

مستقبلنا المشترك" من خلال معالجتها لمشكلات الصراع بين البيئة وأهداف التنمية وذلك بصياغتها تعريفا للتنمية المستدامة، "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة"[70]

أما مجلس منظمة الأغدية والزراعة في1988 تعرفها على أنها "إدارة الموارد الطبيعية وصياغتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية، بطريقة ملبية لاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، بصورة مستمرة فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على الأراضي والمياه والنباتات والموارد الحيوانية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية، وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

وعرفها مجلس حكومات أستراليا عام1993 بأنها:"استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل"[71]

ومن خلال التعاريف المقدمة نجد أن التنمية المستدامة وخاصة في تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، تركز على نقاط رئيسية في مقدمتها أنها تتضمن التعاون وتكاثف الجهود من طرف الجميع، وأنها يجب أن تكون ثقافة تجمع ما بين المستوى الاقتصادي والبيئة وكذلك المواطنين في شكل حلقة معقدة ،[72]أما المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ري ودي جانيرو عام1992 التنمية المستدامة بأنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية" بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل واشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه: لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها" وهاذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين

---

[70] Jonathan M.Harris,Basic principles Dervelopment ?Global Development and Environzment Insttute Working poper00-04June2005 ،p5.

[71] محمد بن قانة اسماعيل، اقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، استراتيجيات)، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص208-209.

[72] Tracey Stronge ,Anne Boyley ,Sustainable Dervelopment(Kinking economy Society ,environment ,O E C D publishing ,2008,P24.
ON the Internet :W W W.OECD.org/insights.

ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وادارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.[73]

أما البنك الدولي فعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التي تتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان الثبات في رأس المال الشامل أو زيادة المستثمرة عبر الزمن"[74]

كما يعرفها إدوارد باريبي EDWARD BARBIERبأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار والاساءة إلى البيئة ويوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي".

ومن خلال جملة التعاريف المقدمة نجد أنها تتمحور في مجملها حول نقطتين هامتين هما:

- ادارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة فهي تنمية مستدامة تحافظ على البيئة بمكوناتها.
- المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة.[75]

أما التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية فقد حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: اقتصادية، بيئية، اجتماعية وتكنولوجية، فاقتصاديا تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف. وعلى الرغم من حداثة هذا المصطلح إلا أنه ليس بالمفهوم الجديد في الإسلام فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة وتضع الضوابط التي تحكم علاقة

[73] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة،(مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000)، ص17.
[74] عمار عماري،مرجع سابق ،ص 04.
[75] نفس المرجع، ص04.

الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب أن لا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، وهكذا فان مهمة التنمية المستدامة في الإسلام هي توفير متطلبات البشرية حاليا ومستقبلا سواء كانت مادية أو روحية وهذا بعد مهم تختلف فيه التنمية المستدامة في الإسلام عن غيرها.[76] ويمكن أن نقول أن التنمية المستدامة في معناها .

{{هي تلك التنمية التي تهدف إلى المحافظة على المصادر واستمرار تزويدها للأجيال القادمة وذلك عن طريق ترشيد الاستهلاك في الحاضر }}.

المطلب الثاني: أهداف وأبعاد التنمية المستدامة:

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة:إن التنمية المستدامة عملية واعية معقدة طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها لذلك فإن التنمية المستدامة وإن كانت غايتها الإنسان إلا أنه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها لهذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغييرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الإضرار بعناصر البيئة المحيطة.

هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين ومن هنا نستنبط أن التنمية المستدامة ترتكز على جملة أهداف هي:[77]

- المحافظة على المصادر واستمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الاستخدام الفعال للطاقة غير المتجددة وللمصادر المعدنية من خلال الإنتاجية العالية وإعادة التشغيل وتطوير تقنيات بديلة غير مؤدية للبيئة مع المحافظة على التنوع البيولوجي.
- تحسين وتطوير البيئة المبنية، فالمحافظة على المصادر الطبيعية والمصنعة تحتاج إلى تقليل استهلاك الطاقة والمحافظة على إنتاجية الأرض وتشجيع إعادة استخدام المباني.
- تحسين نوعية البيئة، فالتنمية يجب أن تحترم البيئة بحيث تقلل من التلوث وتحمي النظام البيئي وصحة الإنسان.

---

[76] فتيحة قشرو، عبد القادر سوفي، دور الوقف في التنمية المستدامة حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الاسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب، 20-21 ماي 2013، ص04.

[77] محمد بن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص210.

- تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير.
- تفعيل مبدأ المشاركة السياسية فكلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الاستهلاك ومواقع المصادر وأنواع الحياة كما أن الاستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزام سياسية لإحداث التغير من الأعلى والمشاركة من الأسفل.[78]

ومن خلال الاهداف المقدمة نستنتج أن التنمية المستدامة هي في الحقيقة تنطلق من ثلاثة مبادئ رئيسية وهي:

1- الفعالية الاقتصادية.
2- العدالة والانصاف الاجتماعي.
3- المحافظة على البيئة وحمايتها.[79]

التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس وفرص العمل، فهدف نموذج التنمية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها وهو يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم انتاج سلع مادية ولا يقدر حياة شخص ما أكثر من تقديره لحياة شخص آخر، إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد مثلا في المكان الخطأ، فالتنمية المستدامة هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس وهي تحتاج إلى مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، وهي تعالج الإنصاف فيما بين الأجيال، أما فيما يخص المبدأ الثالث والذي ينطوي على علاقة الانسان بالبيئة فلقد بدأت هذه العلاقة تسوء نظرا لسوء استغلال الانسان لعناصرها وتهديده المستمر لنظم البيئة وقد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة ساعد على تردي العلاقة بين الانسان وبيئته.[80]

ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من أن تتوفر مجموعة من العناصر والتي تتمثل أساسا في:

- ثبات أعداد السكان.

---

[78] مجد عمر حافظ أدريخ، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التخطيط العنصري والاقليمي، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية، ، 2005، ص ص22-23.

[79] فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورا ، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص86.

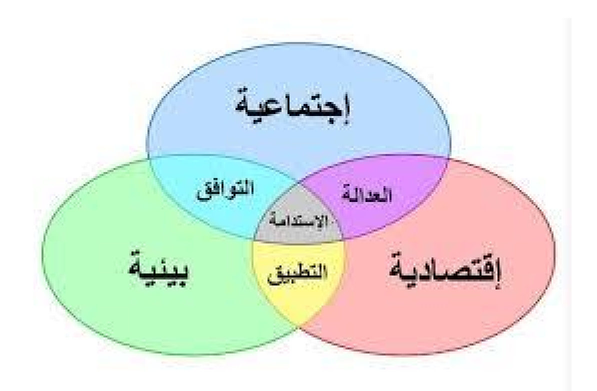
[80] محمد بن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص211.

- اشكال جديدة من التكنولوجيا/نقل التكنولوجيا.
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية.
- تقليل النفايات ومنع التلوث.
- مواقف(مكسب، مكسب).
- الادارة المتكاملة للنظم البيئية.
- تحسين اقتصاد السوق و تشديبه.
- التعليم.
- الوعي وتغيير الاتجاهات(تغيير النموذج).
- التغيرات الاجتماعية والثقافية.[81]

وإضافة إلى اهتمام التنمية المستدامة بالعلاقة المتبادلة ما بين الانسان ومحيطه وبين المجتمع وتنميته، فإنها تهدف أيضا إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.[82] وأكثر من ذلك أهمية التنمية المستدامة تعدت إلى داخل المؤسسات وخلق الميزة التنافسية وذلك من خلال تخفيض التكاليف وزيادة العوائد عن طريق انتاج نفس المستوى من الانتاج في ظل مدخلات أقل ومع بقاء العوامل الاخرى على حالها. سيكون لها اثر بيئي واقتصادي ايجابي.[83]، إذن للتنمية المستدامة أهمية قصوى تبدأ من تركيزها على الانسان وحقوقه، إلى العناية بالبيئة ومنع تدهورها كما تكتسب أهميتها وضرورتها من أنها تربط بين البيئة والاقتصاد والمجتمع في شكل حلقة متصلة تشكل أبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد لا تنفك عن بعضها وهي:

[81] ف.دوجلاس موسشيت، مرجع سابق، ص19.
[82] سحر أمين كاتوت، البيئة والمجتمع،(الأردن: دار دجلة،2009) ، ص143.
[83] فاتح غلاب، مرجع سابق، ص86.



الشكل (3) : أبعاد التنمية المستدامة.

أولا: البعد الاقتصادي: ويقصد بها استدامة الاقتصاد وترشيده، وتوسعة الاسواق لتوفير الارباح وإفادة المجتمعات باستخدام راس المال والممتلكات العينية لتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الثروة، والهدف من مفهوم التنمية الاقتصادية هو تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الادارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية وبناء علاقات اقتصادية متينة[84] وينطوي البعد الاقتصادي اجمالا على العناصر التالية:

1- خفض معدل استهلاك الفرد في الدول المتقدمة من الموارد الطبيعية: فسكان الدول الصناعية يستهلكون(قياس عل متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم) أضعاف ما يستهلكه سكان الدول النامية.
2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تعنى ضرورة إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين الكفاءة واحداث تغيير جذري في اسلوب الحياة وتغيير جذري في اسلوب الحياة وتغيير أنماط الاستهلاك.
3- تحمل البلدان المتقدمة مسؤوليتها عن التلوث وعن معالجته: حيث تتحمل الدول الصناعية مسؤولية زيادة مشكلة التلوث العالمي.
4- المساواة في توزيع والحد من التفاوت في الدخول: حيث إن المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخول هو الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين

[84] مصطفى ياحي، قيمة العمل في الإسلام ودوره في التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة،3-4ديسمبر، 2012، ص74.

مستويات المعيشة في كل من البلدان الغنية والفقيرة كما أنها تساهم في تنشيط عمليات التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[85] وكذلك خفض الانفاق العسكري.

ثانيا: البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستديمة بهذا البعد بشكل خاص وهو يمثل الانسان بالمعنى الضيق إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الانصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال النظر إلى وضرورة عملية الانصاف والعدل القيام باختيارات النمو وفقا لرغبتنا ورغبات الأجيال القادمة وهكذا وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي:

- المساواة في التوزيع.
- التنوع الثقافي.
- استدامة المؤسسات.[86]

ويمكن أن يحقق هذا البعد الوصول إلى ارقى مستوياته وذلك من خلال:

- الاستخدام الكامل للموارد البشرية والاهتمام بكل من الصحة والتعليم حيث تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر والجوع.
- تفعيل دور المرأة في المجتمع: العمل على ادماج المرأة في عملية التنمية و المستدامة وخاصة في التخطيط للمشاريع وتنفيذها وزيادة الوعي لدى المرأة في مجال المحافظة على الموارد وفي استغلالها.
- إتباع الاسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم: بمعنى ضرورة مشاركة أفراد المجتمع مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وتنفيذها.
- إعادة توزيع السكان والحد من معدلات الهجرة الداخلية: حيث تؤدي زيادة المناطق الحضرية إلى عواقب بيئية ضخمة في المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في مشاكل صحية لأفرادها وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها ومن هنا تعنى التنمية المستدامة بالتنمية الريفية للحد من كل هذا.[87]

[85] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف النقاش، التنمية ومشكلاتها، ومشاكل الفقر، التلوث البيئي-التنمية المستدامة،(مصر:دار التعليم الجامعي،2013)، ص107.
[86] رياض طالبي، مرجع سابق، ص12.
[87] عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف النقاش، مرجع سابق، ص108.

ثالثا: البعد البيئي: إن الترابط بين التنمية والبيئة هو ترابط عضوي وثيق الصلة على جميع المستويات ومن المعروف أن التنمية والبيئة كانتا بدائية في القدم والاقتصاد كان بسيطا بدائيا ومع تقدم الانسان ومرور الزمن أصبح اكثر تعقيدا حيث زادت المواد التي يستخدمها وتنوعت انشطته وبشكل عام اتجه الاقتصاد من النمط البسيط إلى المركب وفقا لتطور التنظيمات الاجتماعية التي تمثل النظم البشرية للتنمية والبيئية والتفاعل فيما بينها[88] وهنا تحاول فلسفة التنمية المستدامة أن تحل هذه المعضلة، بالإصرار على أنه يتعين أن تأخذ القرارات التي تتخذه في جميع المستويات في المجتمع، تأخذ في اعتبارها الآثار البيئية التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات، ومن شأن ذلك أن يقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة وتجديد أو تعويض الموارد القابلة للتجديد[89] ونظرا لأن البعد البيئي هو من الابعاد الرئيسة للتنمية المستدامة، لأن النظام البيئي والمشاكل البيئية العالمية هي سبب ظهورها بل كانت السبب الرئيسي في ذلك،[90] ويمكن أن نعالج هذا البعد من خلال نقاط عدة:

- منع تجريف التربة وخفض استعمال المبيدات.
- حماية الموارد الطبيعية.
- ترشيد استهلاك المياه.
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وهناك من يضيف بعد رابع وهو البعد التكنولوجي عن طريق استعمال التكنولوجيا النظيفة في النشاط الصناعي، وتقليل المادة الخام والموارد المستخدمة في الصناعة عن طريق إعادة التدوير واعادة استخدام المخلفات والاسترجاع الحراري للتخلص الآمن من النفايات الصلبة وكذا الحد من انبعاث الغازات الملوثة.[91]

المطلب الثالث: استراتيجية التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.

الفرع الأول: مفهوم استراتيجية التنمية المستدامة:

[88] عامر محمود خراف، قضايا البيئة والتنمية، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص56.
[89] فاروق أحمد مصطفى، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثربولوجية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011)، ص76.
[90] رابح بوقرة،حبيبة عامر ، دور التمويل التبرعي(الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب،البليدة، 20-2013/05/21، ص05.
[91] عبير شعبان عبده، وسحر عبد الرؤوف النفاش، مرجع سابق، ص109.

يقصد باستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة وتشاركية متواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستوى المحلى، وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة: كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على ادارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الادارة المستدامة بدلا نت إعداد خطة كمنتج نهائي.

وتعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD)الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها "مجموعة منشقة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار، تقوم على المشاركة ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، من التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيثما يتعذر ذلك[92]، ولا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يؤخذ بنوع بذاته من النهج أو بصيغة واحدة إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه افضل الطرق التي تناسبه لإعداد استراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا لظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية السائدة فيه، وعليه فإن إتباع نهج موحد للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة غير ممكن، ومن المهم توخي الاتساق في تطبيق المبادئ التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجيات والعمل على أن تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية متكاملة ومتوازنة ،[93]وتعد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أداة تستخدم لصنع القرارات على أساس مستنير، وهي توفر إطارا للتفكير المنهجي في كل المجالات، كما تساعد على ترسيخ عمليات التشاور والتفاوض، والتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص القضايا الاجتماعية ذات الاولوية التي تتفاوت فيها المصالح.[94]، وتواجه استراتيجيات التنمية المستدامة مجموعة من التحديات أهمها:

- تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية: بحسبان أن العمل البيئي هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فإن التقوية المؤسساتية على صعيد الاطراف الثلاثة من شأنها أن تحسن:

1- القدرات المالية والفنية المخصصة للعمل البيئي.

[92] بوزيد سايح ، مرجع سابق،ص93

[93] نفس المرجع، ص93.

[94] نفس المرجع ، ص94.

2- زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات البيئية، من أجل استنهاض العمل الشعبي وزيادة استعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث.

3- تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة البيئية ومتابعتها.

4- الادارة البيئية: تزايد الحديث في السنوات الأخيرة عن الاخطار والتهديدات البيئية التي تواجه مستقبل الجنس البشري واستمراره مثل قضايا ازدحام كوكب الأرض بالسكان وتلوث المياه العذبة، ومصايد الاسماك والإضرار بالأراضي هذا ما أدى بالتنمية إلى الارتكاز على ضمان التناسق الاقتصادي والاجتماعي مع المنظومة البيئية وتحقيق استدامة مكوناتها، على ذلك يمكن تقسيم أشكال استراتيجيات الغدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة إلى:

1- المستوى الوطني: من منظور سكاني: إدارة الخطر، إدارة المناطق الريفية والزراعية، إدارة المناطق الصحراوية.

2- من منظور زماني: (مدى قصير، متوسط، طويل في إدارة الأخطار والكوارث)

3- من منظور مكاني ومن منظور العناصر البيئية: (أرضية، مائية، جوية) (تنظيم الأحياء)[95].

أما عن أسس الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فتتمثل في:

- خلق ثقافة للتنمية المستدامة: ينبغي أن تشكل الاستراتيجية للتنمية المستدامة نمطا حياتيا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- إضفاء الطابع المؤسسي للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: حيث تتطلب عملية وضع هذه الاستراتيجية أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسية، وينبغي ألا ينظر إليها بوصفها عملية مخصصة لهدف معين، أو أنها مهمة تنفذ لمرة واحدة فقط، وينبغي أن تدمج الانشطة اليومية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

---

[95] محمد سمير مصطفى، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ،(الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول ، مقدمة عامة، د.س.ن)، ص ص455-456.

- وضع آليات قانونية مناسبة وآليات للنفاذ: تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات، وكذلك العلاقة بين الناس وبيئاتهم وبينهم وبين بعضهم البعض، وإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنفاذها يعد أمرا ضروريا بالمواصلة عملية وضع الاستراتيجية.

- التنسيق الفعال: لا بد من تنسيق الأفعال الاستراتيجية لكفالة نجاحها، وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الاستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية.

- الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة: يجب إقامة منتديات للمشاورة الدورية على المستوى الوطني والصعيد المحلي، ويجب أن تستخدم هذه المنتديات علاوة عن وسائط الاعلام للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الانمائية للبلد.

- تعبئة القدرة الوطنية على مواصلة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: من المهم أن يجرى بانتظام تحديد المهارات القدرات الموجودة، والأمور التي تستلزم لمختلف الآليات والانجازات التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تلك الآليات وينبغي بذل الجهد لتحقيق الأفضل من بين المهارات والقدرات الموجودة حاليا، ويلزم بناء قدرات إضافية من خلال خيارات التدريبـ كما يلزم تحديد الاحتياجات على النحو المناسب.[96]

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة عادة إلى أربع فئات رئيسية بناءا على تعريف التنمية المستدامة نفسه اقتصادية، اجتماعية، وبيئية ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا لبيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الاجندة21التي أقرت في عام1992وتمثل خطة عمل الحكومات والمنظمات الاهلية تجاه التنمية المستدامة في كل العالم[97] وهي تشمل الأسس التالية:

1- **المؤشرات الاجتماعية:** وهي تشمل ما يلي:

أ- المساواة الاجتماعية: وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشموليتها عند توزيع الموارد، وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية.

[96] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص ص96-97.
[97] أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، مرجع سابق، ص10.

وتعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس وتربط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص واتخاد القرارات وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة والمساواة يمكن أن تكون مجالات للمقارنة والتقييم داخل الدولة نفسها وكذلك بين الدول المختلفة، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما الفقر ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل، ثاني مؤشر وهو المساواة في النوع اجتماعي ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدلات أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

ب- الفقر البشري: وهو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية، توافر الوسائل الاقتصادية[98].

ت- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الاشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الاربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان والذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي.[99]

ث- التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي ومحو الأمية ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ج- السكن: وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد نسبة مساحات السقوف في الابنية لكل شخص.

ح- الصحة العامة: وتقاس من خلال 4مؤشرات رئيسية وهي:

- حالة التغذية وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- الوفاة وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الامراض المعدية لدى الاطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

خ- الأمن: ويقاس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف شخص من سكان الدولة.[100]

وهناك أيضا نسب البطالة.

---

[98] ناجي أحمد عبد الفتاح، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية،(مصر: المكتب الجامعي الحديث،2013)، ص ص147-148.

[99] نفس المرجع، ص149.

[100] مأمون أحمد محمد النور، التنمية المستدامة، مجلة الأمن والحياة، العدد 361،(جمادى الآخرة 1433)، ص61.

2- **المؤشرات البيئية:** وتضم المؤشرات المختلفة الخاصة بالنظام البيئي ونذكر منها:

أ- الغلاف الجوي: ويضم انبعاثات الكربون وارتفاع درجة الحرارة على مستوى العالم وكذلك نسبة انتاج غازات الكلور والفلور والكربون.

ب- الطاقة: وتخص انتاج البترول، طاقة الرياح، الطاقة النووية وانتاج الطاقة بالخلايا الشمسية والغاز الطبيعي وكذلك الكفاءة الطاقة والطاقة المولدة من حرارة الأرض.

ت- الغذاء: ويشمل انتاج الحبوب ومخزوناتها وصيد الاسماك واستعمال الاسمدة.[101]

ث- الأراضي: وهنا يجب تحديد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، عن طريق معرفة طرق ووسائل استخدام الأراضي، ويضم هذا المؤشر كل من الزراعة بقياس مساحة الاراضي المزروعة وكذلك الغابات بالنظر لمساحات الغابات ومعدلات قطعها وأيضا قياس نسبة الأراضي المتأثرة من التصحر.

ج- البحار والمحيطات: بما أن لبحار تشغل ما نسبته70% من مساحة الكرة الارضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أكبر التحديات التي تواجه البشرية.[102]

3- المؤشرات الاقتصادية: ويشمل هذا المؤشر عدة نقاط نذكر منها:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي: وهذا يعبر عن الأداء الاقتصادي.
- حصة الاستثمار في الناتج القومي الاجمالي.
- ميزان، التجارة للسلع والخدمات والدين الناتج القومي الاجمالي.
- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة سنويا.
- المسافة التي يقطعها الفرد حسب واسطة النقل يوميا.
- نسبة استهلاك موارد الطاقة المتجددة ومدى كثافة استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الخطرة وإعادة تدوير واستخدام النفايات.

وهناك من يضيف المؤشرات المؤسسية والتي تضم استراتيجيات التنمية المستديمة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة وعدد أجهزة الراديو وكذا اشتراكات الأنترنيت لكل1000 نسمة وخطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لككل1000نسمة.[103]

---

[101] دوجلاس موسشيت، مرجع سابق، ص ص170-171.

[102] ناجي أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص154-155.

[103] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستديمة في لدول النامية في ظل قواعد العولمة، الملتقى العلمي الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس،سطيف، 7-8أفريل2008، ص08.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال ما تم دراسته في هدا الفصل نستنتج أن الحكم الراشد أتى كرد فعل لمجموعة من الأسباب كان من بينها الفشل في إدارة دفة التخطيط خاصة ما تعلق بالإدارة المركزية و تزايد الاهتمام بالرفاه الاجتماعي و المطالبة بالحقوق و الحريات الفردية ،و ما زاد من انتشاره كفلسفة أو كمفهوم أكاديمي هو تصاعد ثورة المعلومات وموجة العولمة ، فالحكم الراشد إدن ما هو إلا أسلوب للتسيير و لإدارة شؤون المجتمع و دلك بتكامل عمل فواعله الثلاث بدءا من الدولة فالقطاع الخاص و المجتمع المدني و دلك وفقا للمعايير و المبادئ التي جاء بها ،من أجل تحقيق جملة الأهداف المسطرة ،و أن التنمية المستدامة هي أرقى مسارات التنمية الانسانية بحيث تلقي باهتمامها على البحث في الكيفية التي تدار بها الموارد لتلبية الحجات الحالية مع الوفاء بالحاجات المستقبلية للأجيال القادمة و هدا ما يتطلب وضع استراتيجية محكمة من خلال ظبط الاهداف و الموارد و الامكانات ،بحيث يتم التوجه نحو العقلانية في الاستغلال و البحث عن ركائز جديدة للتنمية بدل من المصادر التقليدية .

الفصل الثاني : علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة

.

و في علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة نجد أن هناك مجموعة العوامل و العناصر التي تتداخل و تؤثر على بعضها البعض ،فالفواعل الثلاث للحكم الراشد الدولة ، القطاع الخاص، و المجتمع المدني ،تمثل بدورها و نشاطها في المجتمع ما يسمى بفعل الرشادة في إطار ترسيخها و تطبيقها لآلياته ، كما تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة ، و حماية حقوق الإنسان و إحلال العدالة كآثار كلية لتطبيق آليات الحوكمة على التنمية المستدامة و بدلك يبرز الدور الفعال للحكم الراشد في تدعيم هده الأخيرة ، إلا أن هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون دلك و هده التحديات تختلف باختلاف المجتمعات و تنوع المجالات .

و لدلك سنتطرق في هدا الفصل إلى النقاط التالية و دلك بغرض دراسة طبيعة العلاقة بين الحوكمة و التنمية المستدامة من خلال :

فواعل الحكم الراشد و علاقتها بالتنمية المستدامة .

أثر تطبيق آليات الحوكمة و علاقتها بالتنمية المستدامة .

المبحث الأول : فواعل الحكم الراشد و علاقتها بالتنمية المستدامة .

نتيجة التغييرات الحاصلة في عالمنا المعاصر و كثرة المشاكل و الأزمات التي أصبحت تحول دون تحقيق التنمية ، و من ثمة التنمية المستدامة نلاحظ أن الدولة لا تستطيع أن تخل كل هده المشاكل لوحدها بل أصبح من الظروري أن يسهم كل من المجتمع المدني و القطاع الخاص في حل هده الأزمات لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حياة أفضل للأفراد في الحاضر و المستقبل .

لدلك سنتطرق في هدا المبحث إلى ما يلي :

- دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة .

- دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة .

- دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة.

إن الدولة باعتبارها حقيقة تاريخية لا يمكن فهمها إلا من منطلق تطوري منطقي، حيث يوجد جدل قائم بين فقهاء القانون وعلماء السياسة في تحديد مفهوم لها فهناك من عبر عنها بأنها نظام قانوني تترابط بداخله أجزاء المجتمع سياسيا[1]، وهناك من ينظر لها بأنها: "نظام يمثل القوة والسلطة التي يتمتع بها الحاكم".[2]

وفي هذا السياق المطلوب من الدولة كأحد الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد، أن تعمل على توفير البيئة السياسية والتشريعية الملائمة التي تسمح بالمشاركة الشعبية وإعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة للهيئات اللامركزية لتقوم بوظائفها، وخلق الأطر الحوارية بين جميع الأطراف الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والحكم الراشد يحتم على الدول إعادة النظر في دورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يلي:

- القطاع الخاص الذي يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة، إضافة إلى تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق.
- حاجة المواطنين لمزيد من الاستجابة لاحتياجاتهم من قبل الدولة فيكون المواطن مشاركا بالأنشطة التي تقوم بها الدولة من خلال لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية.
- الضغوط العالمية التي تتحدى كيان الدولة والحكومة.

ففي ظل الدولة التي تتواجد فيها عملية التداول على السلطة، وتوفر الديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة ووظائف الدولة متعددة الجوانب بحيث تركز على إطار التفاعل الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وتمتلك سلطة المراقبة وممارسة القوة.[3]

ولديها مسؤولية الخدمة العامة وتعمل على خلق بيئة مساعدة وهذه الوظائف تعنى ب:

- إيجاد إيطار قانوني وتشريعي مستقر وثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة.
- تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.
- توفير الخدمات بفعالية ومسؤولية.[4]

وكون الدولة تركز على البعد الاجتماعي، فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع، وكونها صاحبة السلطة، إذ تتحكم وتراقب ممارسة القوة وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع، كما أنها معنية بضمان الاستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على توفير الخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

---

[1] عبد الحق حملاوي،الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد- تجربة الجزائر1999-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص36-37.

[2] نفس المرجع،ص، 36

[3] نفس المرجع ،ص 37.

[4] نفس المرجع ، ص37.

فالدولة من خلال المؤسسات الحكومية تعمل على تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم وتزويدهم بالفرص المتساوية، وتأكيد شموليتهم في الأمور الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وفتح المجالات للحصول على الموارد المتوفرة، والحكومات يجب أن تعمل على توسيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية لتكون أكثر تجاوبا لمتطلبات المواطنين، ولتغيير الظروف بشكل سريع ومناسب.

إن الحكم الراشد في القرن21 يفرض على حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أن تعيد النظر في تعريفها لدورها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لاختزال هذا الدور وإعادة النظر فيه، ومع انهيار نموذج التسيير الاشتراكي الذي تمحور اهتمامه أساسا على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أخذ هذا المفهوم يتحول إلى التركيز على دور الدولة اتجاه المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد أشار تقرير التنمية في العالم لسنة1997 تحت عنوان "الدولة في عالم متغير" إلى أن الوظائف الأساسية للدولة في إطار اقتصاد السوق تتمثل في تصحيح نقائص السوق والمساهمة في خلق جو أكبر من الشفافية والعدالة.[5]

فهناك اتجاه لحصر دور الدولة في معالجة مظاهر اختلالات السوق، المتمثلة في الاحتكارات وسوء تخصيص الموارد، والآثار الخارجية السلبية وما يرتبط بها من السلع العمومية، إضافة إلى وجود حاجات لا يقوى السوق على الوفاء بها ولكن هي ذات أهمية كبيرة مجتمعيا وتركها للسوق تنتج عنه أزمات كثيرة، وما يصاحبها من لا استقرار، بطالة، تضخم، تراجع للنمو والدخل، وكذا عدم قدرة السوق على تحقيق عدالة في توزيع الدخول، وعدم توافر المعلومات بطريقة عادلة لكل الأعوان في السوق، وغيرها من الاختلالات مما يؤثر على عقلانيتهم، وقراراتهم ، هذا الاتجاه يحصر دور الدولة في الوظائف التقليدية الرأسمالية: إعادة توزيع الدخول، إعادة تخصيص الموارد، والمحافظة على الاستقرار، باستعمال السياسات الكلية: المالية، النقدية، التنظيمية...والسياسات الاجتماعية، وبدرجة أقل بعض النشاطات الإنتاجية للسلع العمومية، وحماية البيئة.

لكن بعيدا عن ما يراد لها من دور وفق أطروحة العولمة، فقد كان لها دورا بارزا في التنمية، وأساسا في الدول الصناعية الكبرى التي تقود العولمة، فقد لعبت دورا كبيرا في إنشاء وتحسين العديد من العوامل مثل : اليد العاملة، المعارف، التعليم، التدريب والتكوين، معلومات اقتصادية، هياكل قاعدية، ترقية البيئة الثقافية والاجتماعية وبصفة عامة البيئة التي تحتضن التنمية، وتحفز على إنشاء الميزة التنافسية الشاملة للأمة وتطويرها والمحافظة عليها.[6]

ويمكن للدولة مثلا تفادي ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي والذي يعرف هذا الأخير عادة بأنه مبلغ مالي أو مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة [7]، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة

[5] يوسف أزروال، المرجع السابق، ص45.
[6] عبد الله موساي، ''دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة''، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،(د س ن)، ص55.
[7] وليد عبد الحميد عابي: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ط1، (لبنان، مكتبة حسن العصرية،2010)، ص101.

المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج، مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسيعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إذ من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتخبين والتي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة، أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة للتشغيل، ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم، مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجاتهم، وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة.[8]

كما يتبين وبكل إقدار أن للدولة دور لا يستهان به في تحقيق الاندماج والتكامل بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية والإنمائية، مما يكمل الجهود التي تبدلها الحكومات لرسم سياسات متكاملة تعالج في وقت واحد تحديات الحماية البيئية والغدارة المتكاملة للموارد والتخفيف من حدة الفقر والإنصاف.[9]

وبما أن مشاكل البيئة أصبحت تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، فقد انشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، ولذلك نجد أن الدولة تسعى جاهدة إلى حماية البيئة، فحماية البيئة تتطلب وسائل ومجهودات وطنية ودولية، ونجد اليوم أن جميع الدول مطالبة بوضع سياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه [10]وذلك عن طريق ما يلي:

- ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعة بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض.
- ضرورة احترام القوانين والسنن التي سنها الله في الكون، لأن محاولة محوها أو تحريفها يسيء بالبيئة والإنسان.
- ضرورة إصدار قوانين دولية ملزمة لجميع الدول لحماية البيئة ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها.
- ضرورة اعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة، ومحاربة التلوث مثل الجباية البيئية.
- إعداد دراسات خاصة حول البيئة وإنشاء مختبرات علمية لهذا الغرض، وبالتالي حاولت الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والأدوات السياسية لحماية البيئة نذكر منها:

أ- الوسائل القانونية:

تعتبر أكثر وأهم الوسائل حماية للبيئة وانتشارا وقبولا في غالبية دول العالم، هذه الوسائل تحد من التلوث الناتج عن أنشطة الإنسان في مختلف أنواع التلوث، باعتبار أن القانون يكفل حماية

---

[8] نفس المرجع، ص161-162.

[9] عبد الناصر بوتلجة، ميلود بورحلة: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي (التجربة المغربية)، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، ، 03 و04ديسمبر2012، ص126.

[10] كمال رزيق، ''دور الدولة في حماية البيئة''، مجلة الباحث ،عدد5، (2007)، ص95.

متميزة للبيئة، فنظام العقوبات مثلا يهدف إلى تفعيل الأهداف التوعية البيئية التي ترصدها السلطات العمومية، يمكن أن تفرض على الأنشطة الإنتاجية سقفا للتلوث فعليا، أو أن تفرض اعتماد أنظمة إنتاج غير ملوثة لكي يكون احترام هذه القواعد فعليا يجب أن يخضع إلى رقابة صارمة، وفي حالة اختراق القانون تسلط عقوبات جبائية على المتحايلين.

ب- الأدوات الاقتصادية والتجارية:

ت- منذ ندوة ريو1992 يعتبر تطبيق الأدوات الاقتصادية على الصعيد الدولي، اتجاها جديدا لاستراتيجيات الحماية الدولية للبيئة، حيث يتم اللجوء في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة، إلى استعمال أدوات السياسة التجارية ومن ناحية أخرى اللجوء في إطار يتم التفاوض عليه إلى تطبيق أدوات مثل الرسوم[11] والاعتمادات وأسواق الحق في الانبعاثات ،و دلك من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية المتعددة الأطراف حول البيئة.

فأدوات السياسة التجارية تسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:

- الحصول على حظر شامل أو جزئي لتجارة المنتجات المستخلصة من الأنواع المهددة بالانقراض.
- معاقبة أو حظر النقل الدولي لمنتوج ملوث أو خطير.
- إبلاغ البلدان المشترية بالخصائص الإيكولوجية والخصائص المضرة للمنتوج المتبادل.

ث- الوسائل الجبائية –الجباية الخضراء:

تعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة وتتمثل الجباية البيئية في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدول بفرض التعويض عن الضرر الذي سببه الملوث لغيره ،على اعتبار أن الحق في البيئة النظيفة هو الحق المطلق لجميع الأفراد ،على اختلافهم وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر عن عدم الدفع من طرف المكلف.

والجباية البيئية هي إحدى السياسات الوطنية والدولية المستحدثة و التي تهدف إلى تصحيح نقائص عن طريق وضع تسعيرة أو رسم أو ضريبة للتلوث وتستعمل هذه الأموال في الحد من ظاهرة التلوث عن طريق إنشاء أجهزة تسهر على حماية البيئة ومن أهداف الجباية البيئية نذكر ما يلي:

- المساهمة في إزالة التلوث عن طريق ما تتضمنه الجباية من عقوبات.
- ضمان بيئة صحيحة لكل شخص في المجتمع.
- تحقيق تنمية سريعة ذات فوائد مشتركة.[12]

[11] نفس المرجع، ص ص97-99.
[12] نفس المرجع ، ص ص99-100.

وعموما ما يمكن القول أن دور الدولة التنموي يتلخص في العمل على ربط الفرد بترابه الوطني، ليتفاعل معه في ظل شريعة وعقيدة ونظام، ليصنع طعامه وشرابه ولباسه، وهذا الربط من الدولة العمل على:[13]

- فلسفة راشدة وتخطيطا حكيما يؤدي إلى ترجمة خريطة مشروعات حقيقة يمكن القيام بها من خلال مؤسسات وطنية.
- إدارة مشاريع الدولة التنموية بمفاهيم إدارية إسلامية تقوم على العدل مثل الثواب والعقاب والأجر والحياة الكريمة.
- الصياغة التنموية لكل مشرعات الدولة.
- حماية السوق الوطنية من خلال فلسفة راشدة للاستيراد والتصدير والمحافظة على الموارد المتوفرة.
- اعتماد سياسات لحماية البيئة وفرض غرامات على من يتسبب بالتلوث.
- إعداد خطط لإعادة تدوير بعض النفايات، وتشجيع الاستثمار المحلي في القطاع البيئي، وتخصيص مناطق صناعية متخصصة.
- إنشاء المنظومة البشرية التي تخطط للتنمية المستدامة، وتتأكد من اندفاع البشر إليها ثم القيام بقياس النتائج وتصحيح المسارات.
- التعليم والتكوين الأساسيين والمرتبطين بمشاريع التنمية الأساسية.[14]
- تشجيع أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا.
- معالجة المسائل الإنمائية و العامة.
- العمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع.
- النهوض بالمهام الرقابية.
- وضع السياسة العامة وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد الوطني.
- تشجيع التعددية اللغوية والتنوع الثقافي.
- إبرام المعاهدات وبناء جسور التعاون الدولي والإقليمي.[15]

- طرق مساهمة الدولة لتحقيق التنمية المستدامة:

1- **رسم السياسات وصنع القرار:** إن الدولة هي التي ترسم السياسات وتصنع القرارات ومن أهم شروط تحقيق التنمية هو أن تكون هذه السياسات وما يتبعها من خطط ذات شمولية وتكامل بحيث لا تتعارض قوانين وتشريعات مؤسسة أو وزارة مع غيرها، بل على العكس تكون في مجملها ضمن إطار وضع هذه السياسات مراعاة الجوانب ومناحي التنمية المستدامة فلا يتم فصل الجانب البيئي والاجتماعي عن الخطط الاقتصادية فالاقتصاد لا ينفصل عن العمل البيئي والاجتماعي.

[13] عبد الناصر بوتلجة، ميلود بورحلة، مرجع سابق، ص226.
[14] نفس المرجع، ص127.
[15] يمينة محرز، سمية لوجاني، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، تخصص إدارة حكومية وتنمية محلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، ، 2013-2014، ص ص25-26.

2- **الرقابة والمتابعة:** إن الدور المركزي للدولة ومؤسساتها هو لعب الدور الرقابي والمتابع لكافة نواحي التنمية من خلال كوادر مؤهلة تغني مفاهيم التنمية المستدامة وتطبيقاتها ضمن برامج واضحة ومحددة يكون كل منها مدعم ومكمل للآخر، كذلك يقع على عاتق الجهاز الحكومي العناية بالوضع الداخلي للبيئة التي يفترض أن يكون منسجما مع التوجيهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق، الدولية التي تحقق هذه الغاية، وانعكس هذا التوجه على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، تضعها وتطبقها كافة أجهزة الدولة، وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة العمل الحكومي ابتداء بالموظف وانتهاء بالمؤسسة التي يعمل بها.

3- **سن ووضع القوانين:** والمقصود هنا إيجاد ووضع قوانين مفعلة كجزء من الجهاز الرقابي فقوانين الاستثمار والتنمية الاجتماعية وقوانين العمل والعمال وما بين البيئة وأنظمتها يجب أن تتكامل في رؤية قانونية تمكن رجل القانون على كافة المستويات من ضبط العملية التنموية ودفعها للأمام بقوانين عصرية تؤكد النهج الشمولي للتنمية، ومؤهلة بكوادرها لتطبيق القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى الهدف المنشود ذلك يمثل تطبيق جملة القوانين وتفعيلها لضمان الوصول إلى تحقيق هذه التنمية التي تتصف بالمدى البعيد.[16]

4- **تحديد الأولويات والتنسيق بين القوى الفاعلة:** لم تعد قوة الدولة ترتهن بقدرتها على فرض إرادة مؤسساتها على المجتمع بالقوة المادية، بل بقدرتها على تحديد الأولويات والتنسيق بين القوى الفاعلة في المجتمع طلبا لتحقيق هذه الأولويات فالدولة الأقل هيمنة هي الأقدر على تحقيق الأهداف المجتمعية بسبب قدرتها على التكيف والاستجابة لاستحقاقات العولمة، وإيجاد الوسائل الكفيلة لممارسة سلطتها عبر تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية.[17]

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة:

إن من بين أهم المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة هي إعداد خطط متكاملة وشاملة لتنفيذها، كما تقوم أيضا على المشاركة الشعبية وهي عبارة عن ميثاق يتم بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خلال الحوار أي اعتماد أسلوب التنمية من الأسفل إلى الأعلى، والذي يتطلب تحقيقه بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام في المساهمة والمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط المسطرة وهذا ما عمل البنك الدولي مع بداية القرن الواحد

[16] منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ، 2009-2010، ص ص76-77.

[17] نفس المرجع، ص77.

والعشرين على إرساء وبلورة هذا المبدأ عن طريق إدراج العمل مع القطاع الخاص والاشراك الكامل للأفراد في المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة لخدمة التنمية المستدامة.[18]

ولقد تعددت المفاهيم التي تحاول تحديد تعريف معين لهذا الأخير وجل هذه المفاهيم تدور حول التعاريف التالية:

- القطاع الذي يدار لمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.
- القطاع الخاص هو وجود ملكية وسائل للإنتاج في يد فرد واحد أو عدد من[19] الأفراد داخل إطار الشركة ويتحمل مالك رأس المال نتائج نشاط المشروع كما يطلق مفهوم القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يشترط عدم تدخل الدولة أو غيرها في النشاط الاقتصادي والمرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة الحادة نتيجة لعدم تدخل الدولة لتحقيق أقصى ربح ممكن.[20]
- إن هدف المشروع الخاص هو تحقيق الأرباح بأكبر قدر ممكن لذلك يعد القطاع الخاص اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لاقتصاد جل المجتمعات العالمية، إذ يعتبر قطاعا أصليا وأساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يسعى دوما لتلبية حاجات اقتصاد الدولة كلما سمحت أو تركت له الفرصة ليفعل ذلك.
- ويمكن اعتبار القطاع الخاص الحل الأمثل لكل العلل الاقتصادية والاجتماعية فهو يساهم من خلال الدور الذي يلعبه المنتج مصدر بغية تحقيق فرص النمو وتحقيق الاستقرار المالي الاقتصادي، وبشكل عام فإن القطاع الخاص له القدرة على توفير إدارة أكفأ مما يسهم في استخدام الموارد ويحسن أداء المؤسسات فيزيد بذلك من معدلات النمو الاقتصادي وخلق سوق مالية نشط تشجع على الادخار والذي يوجه الاستثمار بالإضافة إلى تخفيف الأعباء عن الدولة من حيث تمويل المشروعات العامة وتحمل الخسائر.[21] وبذلك أصبح القطاع الخاص محور العملية التنموية وذلك نظرا لما يتمتع به من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في عديد من المجالات وفي هذا الإطار تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الانتاجية يرتبط بشكل وثيق[22] بالاستثمارات الخاصة ومع توجه السياسات الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي نحو

---

[18] طارق راشي، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011، ص ص20-21.

[19] موسى سعداوي، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص242.

[20] نفس المرجع:ص،242.

[21] نفس المرجع، ص138.

[22] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث العدد07،(2009-2010)، ص138.

اقتصاد السوق فإن التوجه نحو الاعتماد على القطاع الخاص وتنفيذ برامج الخصخصة أدى إلى زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية.[23]

فنمو الانتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر وذلك بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين المسألة الاجتماعية بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها وأهمها مشكلتا العمل والبطالة فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر وترابطاته مع الأمن والاستقرار الاجتماعي ونفي ذلك يكون بتجاوز حقوق الانسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف وانعدام الأمن ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمالة المنتجة يكون حجر الزاوية في لتنمية والقضاء على الفقر.

لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمل الحد من الفقر، ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال من خلال شريط نمو العمالة وفتح المجال للقطاع الخاص وانخفاض البطالة[24]، دون أن نغض الطرف عن الفعالية الاقتصادية التي تضع في أولوياتها الاستهلاك المستدام وذلك بالأخذ في عين الاعتبار المسائل التي لا تتعلق به بصفة مباشرة والتي من أمثلها آثار استهلاك المنتجات والخدمات على البيئة ورفاهية الآخرين وبذلك يصبح تطوير وتشجيع سياسة الاستهلاك والانتاج المستدام مهم جدا لتحقيق النمو المستدام والذي يتماشى مع الاحتياجات والمتطلبات البيئية والاجتماعية من خلال تركيز مساعي السياسات الاقتصادية إلى استئصال الممارسات الانتاجية والتصنيعية غير المستدامة، حيث يمكن استعمال التشريعات والقوانين، الضرائب، وسائل الاعلام، دراسة اتجاهات المستهلكين وتفضيلاتهم والتعليم، و تشجيع الاستهلاك المستدام والذي يعتبر وسيلة فعالة ومهمة للحد من التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية وتزويد الأسواق والمجتمع بمنتجات مستدامة، ويتحقق الاستهلاك والانتاج المستدام من خلال عمل القطاع الخاص في إطار الخوصصة وتظافر جهود الدولة والمستهلك، وبالحديث عن القطاع الخاص كأهم الأعوان الفاعلين في انجاح سياسة الانتاج والاستهلاك المستدام حيث يعتبر نواة تشكيل سلوك حضاري مسؤول يراعي الضوابط البيئية ويعطي الدور لباقي شرائح المجتمع للالتزام بمبادئ الاستدامة فالإنتاج هو أول خطوة لانتهاج الدرب الصحيح في سبيل الاستدامة من عدمه.

وتتجلى أهمية الدور المنوط بالمنتجين في مرحلة البحث عن تعميم سياسة الانتاج والاستهلاك المستدام، في توفير ميزانيات كافية لعمليات البحث والتطوير فيما يخص خلق منتجات صديقة للبيئة ذات كفاءة بيئية قابلة لإعادة التدوير وتحترم في عملية انتاجها الالتزامات البيئية والمسؤولية الاجتماعية من خلال تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري

---

[23] نفس المرجع، ص183.

[24] عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص36.

وتستخدم موارد متجددة كمواد أولية للمحافظة[25] على المعدل الطبيعي لاستغلال الموارد المتاحة على وجه الأرض في الحاضر والمستقبل وهذا ما يقود إلى ضرورة احترام المستثمرين والمنتجين لمبادئ استدامة البنى التحتية والمحددات الخاصة بالسياسة الاقتصادية للدولة عن تشييد الهياكل الانتاجية بما يكفل استخدام أقل للمدخلات وتقليل نسب ضياعها والنفايات الناتجة عنها.[26]

فالقطاع الخاص يعمل وفق مقتضيات الحصول على نسبة كافية من الأرباح على الرأسمال المستثمر، غير أن منطق الربح يمكن بل يجب أن يساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها، وعليه وجب أن يندرج أداؤه في هدف القضاء على سمات التخلف كما يجب ايضا تطوير أساليب الحكم الصالح والشفافية والمساءلة في القطاع العام، والتركيز على شراكة القطاع الخاص، حيث لا يمكن لهذا الأخير أن يحقق الازدهار في مجمله أو في بعض أجزاءه، إلا بحضور جملة من المؤسسات العامة وأخرى خاصة شفافة تطبق في آن واحد مبادئ النزاهة في علاقاتها، فمن أهم السمات التي يتسم بها القطاع الخاص هوعمله دو الطابع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري أو المحمي بشكل أو بآخر للحد من المنافسة بين شركات القطاع الخاص نفسها أو بينها وبين الشركات الأجنبية، وهذه النقطة التي تركز بشكل حصري على قضية مكافحة الفساد في أجهزة الدولة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، دون النظر إلى جزء كبير من مشكلة الفساد ينبع من علاقات النفوذ بين بعض شركات القطاع الخاص وأجهزة الدولة، ما يؤثر على مستوى الاداء الاقتصادي العام وكذا مدى التزام هذه المؤسسات بالمسؤوليات المناط بها، والالتزامات التي من ضمنها المسؤولية التنموية.[27]

فالقطاع الخاص يكتسي أهمية في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة من خلال ما يتميز به من خصائص ومنها:

- ارتكاز نشاطه الاقتصادي على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب على نشاطه مفهوم الربح في النشاط لطغيان الهدف الاجتماعي ذو الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.
- الكفاءة في ادارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.
- قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الانتاجية والصرامة في الأداء.
- الادارة الكفؤة للنشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص انطلاقا من استهدافه للموارد لبشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.

---

[25] محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية/، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص ص107-108.

[26] نفس المرجع، ص108.

[27] جورج قرم، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وآفاق، البنك الاسلامي للتنمية، ندوة حول القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية الواقع وآفاق ومستقبل، القاهرة، ماي 2003، ص5-6.

- التميز بروح المبادرة وديناميكية الابداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق.[28]

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

إن التغيير الذي حدث في السنوات الأخيرة يشمل على مؤشرات كيفية كحرية الانسان، المشاركة السياسية، نوعية الحياة فضلا عن الجوانب الثقافية كل هذا أدى إلى التغيير في أدوار الفرد بحيث لم تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوعي (مؤسسات المجتمع المدني) على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية بحيث أصبح شريكا فاعلا للقطاع الحكومي في العديد من الخدمات.

فعن دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته بمبدأ تحقيق مسائلة الحكومة ومدى مصداقية تطبيق وتنفيذ البرامج المعمول بها كذلك الرقابة على عمل السلطة والتأثير عليها من خلال الضغط على تغيير القرارات غير الإيجابية في عمل السلطة، وهذا بالنشر والبحث وإيجاد رأي عام ضاغط يتصدى لها وتكمن أهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي، القائم بين الدولة والسوق، وهي قوة موازية لسلطة الدولة وسيطرتها، وتحد من انفرادها بالمواطن والمجتمع، كما أنها تمثل حلقة وصل بين المواطن والدولة فهي بمثابة رأس مال اجتماعي الذي يمكن الأفراد من المشاركة في النشاطات الاجتماعية في إطار مجموعات تؤثر على السياسات العامة وتعزيز القيم التطوعية.[29]

ومن خلال ما سبق تظهر سمات المجتمع المدني والمتمثلة في:

- المجتمع المدني رابطة طوعية يدخله الأفراد باختياراتهم.
- يتكون من مجموعة من التنظيمات والروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الاعلامية والدينية والتعليمية والمهنية والنقابات العمالية.
- يرتكز على قيم الاحترام والتعاون ومفهوم المواطنة.[30]
- منظمات المجتمع المدني هي منظمات تهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع ككل أو تحقيق منافع بعض الفئات المهمشة في المجتمع.
- منظمات المجتمع المدني تسود أكثر في المجتمعات الديمقراطية.[31]

ومن هذا الأخير تظهر أن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدني مؤداها أنه متى ترسخت أسس الديمقراطية قد عمت مؤسسات المجتمع المدني، ومتى انحسرت الديمقراطية

[28] كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 20-21نوفمبر 2011، ص04.

[29] خديجة بوديب، مرجع سابق، ص37.

[30] شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2011-2012، ص13.

[31] نفس المرجع، ص13.

تراجعت مؤسسات المجتمع المدني كما تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا مهما في عملية التحول الديمقراطي من خلال تعريف المجتمع بمزايا الديمقراطية، وتثقيف الناس بشأن القواعد التي تبنى عليها، وبيان أهمية سيادة القانون وقيام دولة المؤسسات، ونشر ثقافة التنوع والحوار، وثقافة القبول بالآخر المختلف.

والمجتمع المدني يعد المسير للمؤسسات الديمقراطية في المجتمع كما يعمل دور الحامي للديمقراطية.[32]

الفرع الأول :وظائف المجتمع المدني :

1- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الافراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه إلى عضويتها.
2- **التنشئة الاجتماعية والسياسية:** وهذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني غلى الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد أعضاء جمعياته ومنظماته على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية.[33]

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة، أضف إلى ذلك أن مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجرى فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي.

3- **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** وعلى رأس تلك الحاجات الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الانسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها، والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة، وهكذا يصبح المجتمع المدني بمثابة محامي يدافع عن المواطنين.
4- **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكومة والمجتمع من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سليمة، وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات

[32] محمد أحمد علي مقني، "مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية"، مجلة البيان، مركز البحوث والدراسات،د ع، (1314 ه)، ص ص42-43.

[33] خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثصره على تنمية المجتمع في دولة الإمارت العربية المتحدة، جمعيات النفع- دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، 2012-2013، ص41.

المجتمع المدني، مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة.

5- **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** فوجود المجتمع المدني يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب وطريقة سليمة ودون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تقوي شعور الافراد بالانتماء والمواطنة.[34]

6- **ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** كان لا بد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة عن العديد من الأدوار التي كانت تؤديها في الماضي وألا تعرض المجتمع للانهيار خاصة عند الفئات التي كانت تستفيد من الدور[35] السابق للدولة وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها، وهناك حالة أخرى وهي عند حدوث غزو أو احتلال أجنبي أو حرب أهلية.

7- **التنمية الشاملة:** وتبرز أهمية المجتمع المدني من خلال منظمات تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وهي تتلقى من الحكومة الدعم والمساندة للقيام بهذا الدور.[36]

الفرع الثاني : دور المجتمع المدني في المجال البيئي:لقد اصبحت الجهود البيئية والتطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما يقوم به المجتمع المدني في التنمية المستدامة، حيث فرض هذا الاخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية العالمية، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة مند البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة فحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة لأن المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا،وتختلف أهداف المشاركة نظرا لأهميتها في البرامج التنموية:

- المشاركة وسيلة لضمان التأييد السياسي والشعبي للمشروعات لأنها تقرب وجهات النظر بين تطلعات الجماهير ومطالبهم من الحكومة وممثليهم.
- المشاركة وسيلة لتحقيق التكلفة، أي أنها يمكن أن تسهم بإيجابية في رفع جزء من العبء عن كاهل بعض المؤسسات.

---

[34] نفس المرجع، ص ص42-45.

[35] خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2،:(مصر، الدار الجامعية، 2010،) ص146.

[36] نفس المرجع، ص147.

- المشاركة مطلب اقتصادي تنموي: من المشاركة نجد جماعات المجتمع تطالب بالعائد السريع والمادي الملموس لمشروعات التنمية خاصة المرتبطة بالاستهلاك[37]

بينما مشاركة القيادات وتفهمها للأوضاع يمكن أن يساعد في أن تعي الجماهير أهمية المشروعات الانتاجية في التنمية وتأجيل بعض الحاجات المادية أو الاستهلاكية لصالح مستقبل المجتمع.

- المشاركة وسيلة لتنمية قدرات المواطنين على عملية اتخاد القرار وتزيد من عدد صناع القرار في المجتمع، مما يساهم في تكوين الكوادر الفعلية في جميع المجالات واكتشاف القيادات على مختلف المؤسسات.

وتتجسد المشاركة من خلال دور المجتمع المدني في حماية البيئة والمتمثل في:

أ- **دور الجمعيات في التربية البيئية:** ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الانسان، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها (تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية واتقاء الضرر البيئي(.

ب- **الدور التحسيسي:** قد يكون أنجح أنواع العمل البيئي هو التوعية بالقدوة، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والامكانيات التي تتاح لها المشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الاشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية.

ت- **مشاركة الجمعيات:** في بلورة القرارات البيئية وذلك من خلال المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل مؤتمر استكهولم(1972) مؤتمر ريو دي جينيرو(1992)، مؤتمر جوهانسبورغ(2002)، فضلا عن هذا مؤتمر الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة الذي عقد في دولة قطر من04إلى06مارس2002، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية والثانية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص[38]

- دور المجتمع المدني في المجال الاجتماعي:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية:

1- **حرية التجمع:** فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيق لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع.[39] باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية وقوة في مواجهة سلطة قوية.

---

[37] منى هرموش، مرجع سابق ،ص ص 60-61.
[38] نفس المرجع، ص ص61-63.
[39] خالد جاسم ابراهيم حسن الحوسني، مرجع سابق، ص47.

2- **التعددية والتسامح:** إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة بالرغم من الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود مؤسسات المجتمع المدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بغض النظر عن الفوارق القائمة بينهم، إن هذا الدور يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات في حالة لمؤسسات الدولية.
3- **الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون:** إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والارشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهديبها مما يلعب دورا هاما في تخفيض معدلات الجريمة، وبالتالي يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمان وسلام واستقرار اجتماعي.
4- **تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية:** فعلى سبيل المثال يمكن تنفيذ برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية وبرامج مساعدات المرضى وتقديم القروض والمنح.
5- **تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني:** إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف الطبقات المجتمع وتفهما وإيثارا من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.[40]

- **الفرع الثالث :دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:**

1- تسهم هذه المؤسسات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل.
2- الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعني حكوماتها من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع.
3- تعتبر كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات.

[40] نفس المرجع، ص ص ، 47-48.

4- إن الانخراط في العمل التطوعي يعتبر بمثابة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.[41]

الفرع الرابع :دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة:

و يساهم المجتمع المدني من خلال كل فئاته في عملية التنمية المستدامة الشاملة بدءا من الأسرة وصولا إلى أرقى صور المجتمع المدني :

1- الأسرة: تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة أجيال تعي جيدا ماهية البيئة وماهية مخاطرها على المجتمع وذلك من خلال القدوة الموجودة لدى الأب والأم في الاهتمام بالنظافة والاستخدام الرشيد لكل شيء حتى تقلل أو تحد من تأثير استخدام الفرد السيء للبيئة، والهدف هو إضافة عضوا نافعا يعي جيدا الأخطار المحيطة بالبيئة يكون قدوة لأهله.
2- دور المؤسسات التعليمية: دورها مكمل لدور الأسرة في الارتقاء بسلوك الطفل في المدرسة حيث توجد إدارات للبيئة بالمدارس تسهم في رفع الوعي البيئي[42] ويجب أن تتضمن المناهج الدراسية مقررا مستقلا عن البيئة وضرورة القيام بانشطة تخدم البيئة.
3- دور العمال والنقابات العمالية: من خلال تعريف العمال بأضرار الاستخدام السيء لبعض التكنولوجيا الملوثة للبيئة والتي قد تسبب لهم الامراض وهنا تطالب النقابات بضرورة الحصول على تكنولوجيا نظيفة وتحقيق المناخ الجيد للعمل.
4- دور المتخصصين والباحثين والأكاديميين: ضرورة عقد ندوات سواءا في المحافل الدولية العامة أو الخاصة أم في وسائل الإذاعة والتلفزيون يوضح فيها العلماء كيفية المحافظة على البيئة.[43]
5- دور النوادي الاجتماعية والرياضية: تستغل وجود صفوة المجتمع لإبراز دور الأفراد في التوعية المسادامة لمخاطر التلوث وخاصة لصغار السن من أبناء وأحفاد الأعضاء أو عن طريق عقد ندوات يدعى لها المتخصصون لابراز مكان الخطر وضرورة العمل على تلافي ذلك مستقبلا.
6- دور المزارعين ومراكز الارشاد والنقابات الزراعية: للنقابات والمراكز دورا هاما في ارشاد وتبصير المزارعين إلى عدم استخدام المبيدات والاهتمام بالزراعة وعدم تلويث مياه الري وعدم تلويث التربة لأنها رأس مالهم ولا تفنى بالاستخدام.
7- دور المؤسسات الدينية: سواء في المساجد أو الكنائس عليها دور هام في توعية الناس من خلال الدروس والخطب الاسبوعية والندوات لابراز مساوئ الاستخدام السلبي والجور على الطبيعة.

---

[41] نفس المرجع، ص ص49-50.
[42] إيمان بوشنيقر، محمد رقامي،" دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامةً"، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد2(حزيران/يونيو، 2013)، ص44.
[43] نفس المرجع، ص44.

8- دور المجالس الشعبية المحلية في المدن والقرى: على المجالس الشعبية المحلية القيام بدورها في خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي، القيام بدورها التنموي والحفاظ على البيئة ورقابة سلبيات الوحدات التنفيذية وفرض عقوبات على المخالفين[44] إعادة اصلاح ما أفسده البعض من خلال محو الاصحاح البيئي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

9- دور الاعلام في تحقيق التنمية المستدامة: نجاح التنمية المستدامة بيئيا يتطلب حسن الادارة البيئية للمشاريع الانمائية بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع، أيضا إجراء التقييم البيئي المستمر للمشاريع التنموية ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب والتثقيف وبالتالي نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية المستدامة والاعلام، حيث يكون للإعلام دور مهما لتوعية القاعدة العريضة من الجماهير بمالهم وما عليهم في هذا المجال وإذا كان الاعلام يلعب دورا تقليديا في الماضي يقتصر على نقل المعلومة وإبراز القضية أو تغطية الخبر، لكننا حين نتحدث اليوم عن الاعلام، فإننا نقصد بالإعلام مفهومه الحديث أي الاعلام التنموي باعتباره شريكا أساسيا في تحقيق التنمية من خلال مشاركته في وضع وتنفيذ وتقييم الخطط التنموية، وذلك عن طريق ما تمثله اهتمامات هذا المجتمع إلى صانعي القرار وواضعي خطط التنمية.[45]

عموما فان المجتمع المدني يلعب دورا جوهريا في تحقيق التنمية البيئية وكذا المستدامة، وتكمن هذه الاهمية في اشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع خطط التنمية، لذلك وجب الاستعانة بهذه المؤسسات والجمعيات التي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في مجال حماية البيئة،
وضرورة إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية التي تمثل المجتمع المدني وكذا الحكومات لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات.[46]

[44] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ص164-165.
[45] نفس المرجع، ص ص165-166.
[46] إيمان بوشنيقر، محمد رقامي، مرجع سابق، ص45.

المبحث الثاني: أثر تطبيق آليات الحكومة على التنمية المستدامة:

بعد التطرق إلى دور كل من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة سنحاول الوقوف عند أهم مؤشرات الحكومة (مسائلة، المحاسبة، الشفافية، حكم القانون، مكافحة الفساد وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ودور الحكم الراشد في ترسيخ وتدعيم هذه الأخيرة، كما سنحاول البحث في أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- مؤشرات الحكومة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
- دور الحكومة في ترسيخ وتدعيم التنمية المستدامة.
- تحديات ومعيقات تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مؤشرات الحكومة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

تتباين آليات الحكم الراشد أو معاييره بتباين الجهات والمصالح فالبنك الدولي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح الاقتصادي في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على ما يحفز النمو والانفتاح السياسي[47] لكن في العموم يمكن أن نتطرق إلى طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة من خلال جملة من الؤشرات وهي:

الفرع الأول: الشفافية: تعني الشفافية ضرورة وضوح العلاقة مع الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات والإفصاح للجمهور عن السياسات المتبعة وبخاصة السياسات المالية وحسابات القطاع العام وكيفية ادارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم كذلك تعني الشفافية الحد من الاجراءات غير المعلنة أو السرية التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيرا على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية(الأهلية) وتمتد وسائل الشفافية ومتطلباتها وتتسع مع اتساع حجم المسؤولية التي يشغلها الشخص وبشكل عام يمكن رصد عدد من المؤشرات الضرورية لضمان شفافية المؤسسة[48]:

- إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة واشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.
- معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها وكيفية الحصول على خدماتها وكيفية تأدية هذه الخدمة.
- وجود سياسة عامة للنشر والافصاح عن المعلومات للجمهور المعني واتاحة الفرصة لهم لحضور الاجتماعات العامة في المؤسسة.

من هنا إن جوهر الشفافية يستند إلى التدفق الحر للمعلومات وأنها تتيح للمعنيين بالمصالح أن يطلعوا مباشرة على العمليات والاجراءات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها ولكي تكون المؤسسة المستجيبة لحاجات الناس ومشاكلهم منصفة فإن عليها أن تكون شفافة وأن تعمل وفقا لسيادة القانون على اعتبار أن الشفافية هي ركن أساسي من أركان الحكم الراشد[49] وآلية فعالة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما تم التطريق إليه وربطه بمتطلبات تحقيقها.

الفرع الثاني: المساءلة-والمحاسبة:يجرنا الحديث عن الشفافية إلى الحديث عن مصطلحين آخرين لهما علاقة وطيدة بها وهما المساءلة والمحاسبة[50]، فالشفافية لا يمكن أن تكون هدف بحد ذاته وإنما هي وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المساءلة والمحاسبة كما أن المساءلة

---

[47] طارق راشي، مرجع سابق، ص33.
[48] عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط 3 ، (فلسطين :رام الله، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان،2013،)، ص ص50-51.
[49] نفس المرجع، ص51.
[50] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص51.

والمحاسبة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفاعلة دون ممارسة الشفافية فخضوع الادارة للمحاسبة يعزز ترشيد الموارد وعدالة توزيع أعباء النمو الاقتصادي وازدهار الثقة.[51]

فعندما تخضع الادارة للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيد أكبر للموارد سواء كانت مالية أو بشرية أو حتى من حيث القيمة والوقت في عملية التنمية لذا فالمحاسبة تساعد في الحقيقة على النمو الاقتصادي ولا تقيده فهي تحقق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق وتخفيض تكاليف المشروعات وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق ومن ثمة زيادة كفاءة الاقتصاد ككل وعل العكس من ذلك فإن غياب الشفافية يؤدي إلى إهدار الموارد وعدم استخدامها الاستخدام الأمثل أي عدم ترشيدها كما أن نقص أو ضعف الشفافية يعطل دور منظومة التنمية ويقلل من كفاءة عملياتها وفعالية سياستها مما يؤدي ذلك إلى تزايد عدم رضى الجمهور أو المواطن، من هنا يمكن القول أن الشفافية والفساد يمثلان طرفي النقيض في معادلة عدالة توزيع أعباء وعوائد التنمية وأن الفساد والشفافية تجمعهما علاقة عكسية فكلما زاد الفساد قلت الشفافية وكلما زادت الشفافية في العمل الاداري قلت نسبة الفساد[52].

كما أن زيادة الانفتاح سواءا من قبل الدول أو من قبل أي منظمة سواء كانت حكومية أو غير حكومية أو أهلية أو أي مؤسسة بغض النظر عن طبيعتها يشجع الجمهور على تحليل سياسات هذه الهيئات والاستناد إلى معلومات دقيقة وتزيد من جدية صانعي السياسات، ومصداقية السياسات المتبعة في جميع المجالات وتوفر معلومات لتحقيق النظام والكفاءة[53] ويمكن حصر المساءلة في ثلاث محاور رئيسية هي:

- المساءلة الذاتية: تتجلى في ما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره.
- المساءلة المجتمعية: عندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير وانتخاب وتشكيل بللأحزاب وشفافيىة للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.
- المساءلة الداخلية وتتمثل في مجموع الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيق الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من امكانية سوء استغلال المسؤولية.

من الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية طردية بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح وهناك مجموعة من الآثار الايجابية يمكن حصرها في ما يلي:

- التخفيف من حدة الأزمات وخاصة الاقتصادية.

---

[51] علي الصاوي، ماهية المساءلة والشفافية ودورهما في تعزيز التنمية الانسانية، المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية، عمان، مسقط، 21-22مارس2000، ص07.

[52] نفس المرجع، ص ص7-8.

[53] محمد مدحت غسان، الشرعية الدولية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2012)، ص104.

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الانفاق وتخفيض التكاليف لزيادة كفاءة الاقتصاد.[54]
- تحقيق التنمية من خلال الآثار الايجابية لحسن التصرف ومراقبة مختلف المقاييس والاتزام بالمواصفات وعدم الاخلال بالمسؤلية الاجتماعية وحماية البيئة، ومراعاتها عند صياغة الخطط وتنفيذ المشاريع والرقابة عليها.

الفرع الثالث: المشاركة:إن الانسان هو أساس عملية التنمية المستدامة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية التقييم التي تركز على الانسان كقائد ومحرك لها ومن بين هذه الميكانيزمات عملية التمكين Empowerrment فيؤكد التراث الأدبي للتنمية أن نجاح التنمية وبرامجها وسياستها وضمان استدامتها وامكانية المجتمع على مواجهة التغييرات العالمية والتفاعل معها بايجابية، ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاركة العنصر البشري وحسن اعداده وطبيعة تأهيله وبذلك تعد المشاركة من أهم اساسيات التنمية المستدامة[55]، فانطلاقا من أن لكل شخص الحق في العيش في بيئة سليمة تضمن له الأمن والصحة والرخاء الاقتصادي والرقي الاجتماعي وحيث تتم المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي وجودة العيش[56] فإن من حقه المشاركة في الحفاظ على كل ما يضمن له الاستمرار والعيش برفاهية والمشاركة هنا تتضمن كل الأعمال والواجبات والحقوق سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية وحتى بيئية على جميع المستويات.

وبالحديث عن الحق المشترك فإن هذا يقودنا إلى الحديث عن الأطراف المشاركة في عملية التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة على وجه الخصوص، وذلك على أساس النوع الاجتماعي ومدى أهمية ذلك في التنمية.

- حيث أن هناك العديد من العقبات المرتبطة بالواقع المجتمعي للمرأة والتي تضعف وتحد من قدرتها على الاستفادة من التنمية والمشاركة الفعالة فيها وبما أن الاختلاف في النوع ينتج عنه اختلاف في اهتمامات وأولويات كل من المرأة والرجل على حد سواء إذا فإن رؤية النوع الاجتماعي تسعى إلى التأكد من أن الفوائد العائدة من التنمية تصل إلى الفئات المستهدفة، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى أن تكون عملية التنمية مشاركة من الجميع، حيث أن المشاركة ستؤدي إلى الشعور بالانتماء وبالتالي الالتزام بما يتم عمله والرغبة في انجاحه، وبالتالي استمراريته ومن خلال الرؤية النوعية يمكن العمل على ما يلي:
- مشاركة كل فئات المجتمع في الاستفادة من برامج التنمية.
- مواجهة حالات عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والتمكن منها.
- تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الفرص المتكافئة في صنع واتخاد القرار.

---

[54] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص59.

[55] د ك م ،التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى، مدونة جهينة،د ص ، على الرابط:
http://bintsulton1.blogspot.com/20//.12/Blog–post05.Ht
تم الاطلاع عليه بتاريخ2015-04-07 على الساعة11:54.

[56] المدرسة المغربية، دليل تربوي حول برنامج الوزارة، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والاحتفال بيوم الأرض، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي- قطاع التعليم المدرسي المملكة المغربية، ص44.

- توفير المعلومات والاحصائيات وتصنيفها طبقا للنوع الاجتماعي وذلك بهدف تحليلها والوقوف على جذور المشكلات التي تعوق تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
- العمل على قطاعات قد تكون غير مطروقة رغم أهميتها لعدم الدراية بها أو احتياجات المجتمع لها على المستويات المختلفة حتى نصل إلى التنمية على المستوى القومي.[57]

وتنبع أهمية مشاركة الافراد في التنمية ومن ضمنها التنمية المستدامة حتى أن التنمية عملية واعية ومقصودة هدفها ووسيلتها الانسان ذكرا كان أم أنثى، فهي تسعى إلى تحقيق نمو متكامل اقتصاديا واجتماعيا وديمغرافيا باعتبار التنمية موارد مادية يقوم البشر باستثمارها من خلال نظام اجتماعي وسياسي، يدرك ضرورة احداث النمو ويتفاعل معه ويخطط له.[58]

ومن أهم الموارد التي يتوجب على كافة المؤسسات، الحكومية، الخاصة، والأهلية من أجل احداث تنمية كاملة مستدامة هي فئة الشباب حيث يتوجب على كافة هذه المؤسسات دراسة كيفية تحويل طاقات وابداعات الشباب، إلى عناصر انتاج ايجابية تخدم وتنمي المجتمع سياسيا، ثقافيا، اجتماعيا، اقتصاديا، بيئيا...الخ[59].

الفرع الرابع: مكافحة الفساد: إن الاسباب التي تقف وراء ظاهرة الفساد وانتشارها كثيرة ومتنوعة وفي مقدمة هذه الاسباب الفقر وتدني المداخيل في المقابل ارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار الجهل، كما أن الجشع الذي يمتلك بعض النفوس يشكل سببا للانزلاق إلى مهاوي الفساد، وإذا كانت هذه الاسباب تحمل طابعا ذاتيا، غياب الديمقراطية وغياب دور المنظمات المجتمع المدني، ضعف استقلالية القضاء...الخ[60]

وللفساد آثار سلبية متنوعة لها الوقع على حياة كل بلد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ونفسيا، فاقتصاديا يؤدي الفساد إلى الاضرار بعملية التنمية فالفساد هو أخذ غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد وغالبا ما تجد هذه الأموال طريقها إلى الخارج بدلا من توضيفها داخل البلاد كما يسبب الفساد احجام رؤوس المال كقيمة اقتصادية ونقصد بها هنا رؤوس الأموال الخارجية عن الاستثمار داخل البلد الذي ينتشر فيه الفساد، أما اجتماعيا فيؤدي الفساد إلى نشوء فئات طفيلية في المجتمع تعيش على الرشوة ونهب المال العام من خلال مركزها في السلطة وتنامي الشعور بالظلم والاغتراب داخل الوطن خاصة لدى فئات الشباب[61] ونحن نعرف كما ذكرنا سالفا الدور المهم الذي يلعب هذه الفئة في تفعيل خطط التنمية المستدامة خاصة ولعل أهم ما لا يحفز الفساد داخل بلد ما ما يلي:

- مصداقية تطبيق القوانين في زجر الراشدين المرتشين.

---

[57] مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، NGOS.c ،كيفية ادماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية، "الأدلة الارشادية" الكتاب الصادر عن مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، ،(د س ن) ، ص03.

[58] وهيبة غالب فارغ، المرأة والسكان والتنمية، ص01.
على الرابط الالكترون

[59] غسان عمايرة، تقرير حول الشباب والتنمية، ، (فلسطين: كدار، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار ، 2008)، ص01.

[60] أمين فرج يوسف، مرجع سابق، ص106.

[61] نفس المرجع، ص106.

- قدرة المواطن على الاطلاع على أنشطة الحكومة والتأقلم معها.
- مستوى حرية الفرد في تشكيل المنظمات غير الحكومية.
- نظم الحوافز على جميع المستويات وفي كل المجالات وعلى مستوى جميع الفئات[62] .
- للفساد العلاقة الوطيدة وتأثيراته المختلفة على حقوق الانسان التي تضع ضوابطها الاتفاقيات الدولية ومعظم دساتير دول العالم التي وجدت نفسها مجبرة على وضع الاطار القانوني لهذه الأخيرة وذلك من أجل المساعدة على معرفة الحدود القانونية لأي فعل ومعرفة[63] من له الحق في اتخاد الفعل اللازم لإيقاف أي تجاوز لحقوق الانسان وذلك بارتكاب أي فعل أو مظهر من مظاهر الفساد بشتى أنواعه.[64]

فالانسان كان ولا يزال محور الحقوق جميعا إما توجد من هذه الفئة لها من الأهمية ما جعلها أساسية للحياة المثالية ومقياس للحضارة وهدف لكل تقدم اجتماعي هذه الفئة أسميت بحقوق الانسان لما لها من اتصال وثيق بكرامته وبصميم شخصيته وللتوكيد على سموها وانسانيتها.[65]

الفرع الخامس:حكم القانون:يعرف حكم القانون بكونه القاعدة الحصرية الناظمة لعلاقة المواطنين بالسلطة وعلاقة السلطة بالمواطنين ما يعني أن قيمته البيداغوجية والسياسية تكمن في قدرته على تأطير الصلة بين الدولة والمجتمع، بشكل يجعلها مقبولة متوازنة وتحظى بالشرعية، إن حكم القانون هو الذي يحول السلطة وسلطة الدولة على وجه التحديد إلى قوة مادية ورمزية غير قهرية ولا ظالمة كما يسمح لحريات المجتمع بأن تكون راشدة، مسؤولة وناجعة على صعيد الممارسة والتطبيق، ومن هنا تتجلى المعاني الحساسة والدقيقة لمفهوم الحكم القانون والمتطلبات التي يستلزمها بغية إدراك المقاصد التي ولد أصلا من أجلها، ويعتبر المفهوم من زاوية ثانية شكلا منأشكال إدارة الحكم، يخضع لجميع بمن فيهم الحكام والمؤسسات والكيانات والهيئات العامة والخاصة للمسائلة له أمامه بعدل وانصاف ومساواة عبر قضاء مستقل ونزيه وفعال، كما يحمي حقوق الانسان ويتيح للمواطنين فرص المشاركة في صنع القرار، ويقيم الفصل بين السلطات ويحقق الشفافية في الاجراءات والقوانين.[66]

وبالرجوع إلى الطبيعة الانسانية فاننا نجد أن لكل انسان رغباته ونزاعاته وطموحاته المشروعة وغير المشروعة لذلك كان النازع الانسان مع أخيه الانسان سمة الحياة في المجتمع ولهذا وجدت العدالة[67] وهذا هو جوهر الحديث عن حكم القانون في علاقته بالتنمية والتنمية المستدامة حيث تتجلى لنا الصورة بوضوح عند الحديث عن العدالة بين الأشخاص وإن صح التعبير بين الأجيال، وكذا احترام القانون وحفظ الحقوق والواجبات اتجاه الأشخاص وأصحاب المصالح.

---

[62] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، <u>الفساد والحكم الراشد</u>، <u>شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم</u>، (نيويورك :مكتب السياسات الانمائية، ،تموز/يوليو1997)، ص52.
[63] International concilon ruman rights,transporency international,corriytion and Ruman Rights Making the commection,2009,P05.www.ichrp.org.
[64] Corruption and luman Rights Maqing the correction,opcit,P05.
[65] غالب غانم، <u>مدخل إلى حكم القانون</u>، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2005-2006، ص19.
[66] رياض يوسف الفرس، كتاب ضد الفساد، (الكويت : جمعية الشفافية الكويتية، 9ديسمبر2009) ،ص18.
[67] منذر الشاوي، <u>دولة القانون</u>، (الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع 2013)، ص208.

المطلب الثاني: دور الحكم الراشد في ترسيخ وتدعيم التنمية المستدامة:

أدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة إلى تربط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى المستوى البيئي ولضمان الترابطية على توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية ووضع الخطط المناسبة الطويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية، والعناية بالتعليم والسكن والبيئة والثقافة والسياسة والتركيب الاجتماعي، ومن هنا ارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضامن الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مشتلزمات تحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يمثل غاية في حد ذاته وهنا لا بد أن يضمن الحكم الراشد توفير المرشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد بدى الاهتمام واضحا مند عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة للمواطنين وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية، فقد بدى الاهتمام واضحا مند عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى صنفت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيق ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان إلى استثمار بعيد المدى[68]

ويقتضي تحقيق التنمية المستدامة أن تكون غايات الحكم الراشد ووسائله على السواء "ديمقراطية"[69]

فالتنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية وتوسيع خياراتهم وامكاناتهم في الوصول إلى مستوى رفيع من الحياة.

إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقة، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية، والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة.[70]

---

[68] محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد، (رهانات المشاركة السياسية) مجلة دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، (أبريل)2011، ص376.

[69] يمينة محرز، سمية لوجاني، مرجع سابق، ص49.

[70] محمد غربي، مرجع سابق، ص ص376-377.

وإن الشرط الأساسي والعامل المحرك للديمقراطية التي تقوم عليها التنمية المستدامة هو الحكم الراشد، لأن الحكم لا يكون مقبولا انسانيا واجتماعيا إذ لم يهدف إلى تحقيق الديمقراطية، بالمثل فإنه لا يمكن أن يتجسد في جو تخلو منه المبادئ الديمقراطية، لأن احترام هذه الأخيرة شرط تطبيق الحكم الراشد.

ولتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية أشكال المشاركة ومسوياتهم عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، وعبر تفعيل الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر ضمان العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني وهذه الصفات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الصالح، ويمكن إدراج خمسة مؤشرات أساسية للتنمية البشرية المستدامة وهي:

- التمكين: أي توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارسة حرية الاختيار بعيدا عن الجوع والحرمان، وبالتالي امكانية مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
- التعاون: وفيها تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج في المجتمع والتشبع والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة.
- العدالة في التوزيع: تشمل الامكانيات والفرص وليس فقط الدخل وكمثال على ذلك حق الجميع في الحصول على التعليم.[71]
- الاستدامة: وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجيات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة الكريمة.
- الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في لحياة بعيدا عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهجير.
- هذه الشروط والمؤشرات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم يقوم على الرشادة والصلاح وضمان حقوق المواطنين والتبصر في مصالحهم، وخدمة المصالح العليا للشعب ونبد المصالح الشخصية وكافة مظاهر الفساد والتسلط[72]

كذلك نجد أن الحكم الراشد يرتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الفقر، فاساءة استخدام السلطة أو ممارستها بطرق ضعيفة وغير لائقة تؤثر بالدرجة الأولى على أولئك الاقل قوة(الفقراء) فهم الأكثر عرضة للمعاناة، نظرا لمحدودية مواردهم وخياراتهم في الكثير من الأحيان.

أما عن أسباب ربط الحد من الفقر بالحكم الراشد فإنه جنبا إلى جنب مع مفهوم الحكم الراشد أدرجت المؤسسات المانحة أيضا تفكير جديد شأن الفقر والعلاقات بين هذين المتغيرين، وهي تدرك تماما أن الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد وليس مقصورا على البعد الاقتصادي وحده، فإلى جانب انعدام الدخل الفقراء يعانون من نقص أو غياب كامل للخدمات والمرافق العامة ووسائل النقل العام، والرعاية الصحية والتعليم والإئتمان، وعدم المشاركة في القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والاقليمي والوطني، وبسبب هذا فالفقراء غالبا ما

[71] يمينة محرز، سمية لوجاني، مرجع سابق، ص ص51-52.
[72] محمد غربي، مرجع سابق، ص377.

يشعرون بأنهم مستبعدون وعاجزون عندما تنتهك حقوقهم، ويستغلون من طرف الأغنياء وأصحاب النفوذ.

هذا الأمر جعل البلدان المتقدمة ومؤسسات الاقراض تقر بأن الحكم الراشد شرط أساسي للحد من الفقر وذلك للأسباب التالية:

- تزايد إدراج رأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي في تحليل الفقر، ما انعكس[73] .

على تزايد أهمية الحكم لما يتميز به من مبادئ خاصة المشاركة الواسعة(الشمولية) والشرعية(حكم وسيادة القانون) والمسائلة.

- الانتشار الواسع للفساد في البرامج التي تدعمها وتمولها المؤسسات الدولية المانحة ما جعل المعونات لا تحقق أهدافها في الكثير من الدول النامية، خاصة هدف التخفيض من أعداد الفقراء.
- بدون الحكم الراشد، ومع ندرة المواد المتاحة فإن الدول والحكومات غير القادرة على التقدم في مكافحة الفقر، وهذا غالبا ما يكون نتيجة لانعدام الشفافية والفساد والمنظومة القانونية غير المستقرة التي تعيق النمو الاقتصادي.
- الحكم الراشد أمر ضروري لأن جميع جوانب الفقر يجب أن تنخفض ولا يتم هذا فقط من خلال زيادة الدخل ولكن ايضا من خلال التمكين وزيادة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفقراء.
- جودة الحكم تعزز الكفاءة الاقتصادية وتقلل من تكاليف المعاملات من خلال التطبيق الفعلي لسيادة القانون والشفافية في الحكومة، وإدارة الشركات والمسائلة لكل مؤسسة وفرد في المجتمع، ما يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نحو تحقيق أهداف التنمية المنشودة.[74]
- كما أن الحكم الراشد أصبح من الآليات الضامنة لحقوق الانسان هذه المنظومة الأخيرة التي أصبحت تحظى باحترام عالمي فائق الاتساع، خاصة مع توسع مفهوم حقوق الانسان ليشمل نطاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه الاجتماعي، حيث أضحى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها مطلبا لا يعلو عليه مطلب، إذ تتطلب ممارسة حقوقه الأساسية ضمان احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبناء نظام حكم ديمقراطي وتقويته، حيث يعد هذا الأخير مكونا محوريا لعملية التنمية التي ترتبط بحقوق الانسان فكريا مثلما عبر عنه الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومع ظهور المتغيرات الجديدة التي أدت إلى تغير المفاهيم واتساعها تطور مفهوم حقوق الانسان حيث أضحى دعامة من دعائم الحكم الراشد بل من متطلباته، وإزداد المفهوم ارتباطا

[73] فرج شعبان، الحاكمية والفساد الاداري والمالي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، ورقة بحثية بعنوان: الحاكمية والحد من الفساد للتخفيف من الفقر – حالة الجزائر- يومي18-19نوفمبر2014، ص ص7-8.
[74] نفس المرجع ، ص8.

بمفهوم التنمية خاصة مع ظهور مفهوم التنمية الانسانية التي تجعل من الانسان محورا أساسيا[75].

فعندما يكون الانسان مهمشا ومضطهدا، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في عملية التنمية الفعلية إذ لا بد من أن يكون الانسان مشاركا ومنتجا ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لانطلاق قدراته وتأهيله التأهيل النوعي الجيد لاكتساب المعرفة والمهارة وزيادة رصيده منها في إطار المواصلة المعرفية والمهارة المتطورة، ولا بد في كل الأحوال من أن يتوافر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة متواكبة مع واجباتها، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة، ويعتبر التحول الاجتماعي والعدالة الاجتماعية هما المنطلق الاساسي نحو التنمية.

ومن بين هذه الحقوق نذكر:

- الحق في العدالة: حيث تعتبر العدالة ركن أساي ومبدأ من مبادئ حقوق الانسان والعدالة تعني تعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع دونما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، وأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.
- الحق في الحرية:حيث اصبحت الحرية تشكل مركزا محوريا في التنمية البشرية، إذ لا يمكن اطلاقا تصور تنمية بشرية دون وجود الحرية من هذه الحريات نذكر: حرية المشاركة، حرية الراي والتعبير، تكافؤ الفرص، سيادة القانون، سلامة الفرد الجسدية.[76]

كما تتم مؤخرا أهمية الحكم الراشد لأجل التنمية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية محليا ثم اقليميا، فتطور مفهوم التنمية وصولا إلى التنمية المستدامة يترابط كل المستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي بالاستناد إلى مقترب متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة[77] والعدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل هو من أدى إلى نشوء العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية المستدامة.

كما إقترن تطور مفهوم التنمية بادخال الحكم الراشد في أدبيات منظمات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والإدارية والدولية فالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لعب دورا كبيرا ومحفزا لمبادئ الحكم الراشد كاساس للسياسات الاقتصادية لذلك تظهر البحوث في شكل عام أن

[75] ليلى لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة جامعة قسنطينة، منتوري، كلية الحقوق، 2009-2010، ص64.
[76] نفس المرجع، ص ص78-80.
[77] فاكية سفتي، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في لقانون العام، تخصص حقوق الانسان والحريات الاساسية، كلية الحقوق ،جامعة فرحات عباس، سطيف، ، 2009-2010، ص ص52-53.

بإمكان البلدان أن تحقق أرباحا تنموية[78] أكبر بكثير عند تحسين الحكم فيها، ويمكن حصر دور الحكم الراشد في النقاط التالية:

- يساهم في زيادة الدخل الفردي للسكان بثلاث مرات تقريبا في المدى الطويل بخفض معدلات وفيات الرضع بحوالي الثلثين، وينمي معدل محو الأمية من15% إلى 25%.
- مهم ايضا في مجالي تنافسية البلد وتوزيع المداخيل فتشير البحوث إلى أن الفساد هو ضريبة كبرى تفرض على المستثمرين الاجانب، وفي العديد من البلدان النامية يمثل الفساد "ضريبة تنازلية" مفروضة على الاسر أيضا: تدفع العائلات ذات الدخل الادنى حصة غير متوازنة من مداخيلها في شكل رشاوي للوصول إلى الخدمات العامة(مقارنة بالمجموعات ذات الدخل الأعلى) وغالبا ما تحصل على نفاذ أقل إلى هذه الخدمات بسبب الفساد.
- يساهم في زيادة معدل الاستثمار ومعدل النمو يبين تحليل الاصلاحات التي غطاها تقرير ممارسة انشطة الأعمال على مدى ست سنوات أن تخفيض الوقت اللازم لتأسيس الشركات بواقع عشرة أيام في البلدان الفقيرة ذات الحكم الراشد نسبيا يرتبط بتحقيق زيادة بنسبة0.4% في معدل النمو و0.27% في معدل[79]

المطلب الثالث: تحديات ومعيقات تطبيق الحكم الراشد على التنمية المستدامة

إن تحقيق تنمية مستدامة يتوجب المرور بعدة تغييرات واصلاحات جدرية وإن أكثر ما يجعل عملية الانتقال والتغيير ناجحة هو الامتثال لمنهاج الرشادة في الحكم على جميع المجالات إلا أن هناك العقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة سواء في عملية تطبيق منهج الحكامة أو في تحقيق التنمية المستدامة وبذلك سنتطرق في هذا العنصر إلى الحديث عن أهم التحديات التي تعترض أو تحول دون تحقيق حكم راشد فعلي ودون تحقيق تنمية مستدامة.

إن من أهم ما يعوق تطبيق آليات الحكم الراشد، مجموعة من المعوقات على اختلاف نوعها ودرجة تاثيرها السلبي حسب الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والسياسي في الدولة الذي يراد تطبيقه بها وعموما يمكن حصر هذه المعيقات فيما يلي:[80]

1- إذ لم تتمكن الهيئات الحاكمة من الفصل الواضح في الذمم المالية والمصالح وبين ما هو خاص وما هو عام، فيتم استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة.
2- إذ لم تستمد أجهزة الدولة في حكمها إلى القانون كقاعدة أساسية في إدارة شؤونها وتعمل في المقابل على تطبيقه تعسفا على شعبها واعفاء المسؤولين الكبار وذوي النفوذ من التقيد به.

---

[78] نفس المرجع، ص52.

[79] عبد القادر يختار، عبد القادر عبد الرحمن، ''دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية''، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت عنوان: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة- قطر- 2011، ص ص7-8.

[80] سفيان فوكة، مليكة بوضياف،"الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، كلية العلوم القانونية والادارية، ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص10.

3- إن لم تتمكن الدولة من تقليص من العدد الكبير للقواعد القانونية والاجرائية المعيقة للاستثمار والانتاج سواء الداخلي أو الخارجي الأمر الذي يدفع إلى تنمية الأنشطة الربحية السريعة غير الانتاجية ويقوي لمضاربات على حساب خلق الثروات المادية.[81]

- التغير السريع في العالم وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة.
- عدم عدالة النظام الاقتصادي الدولي.
- انتشار الفساد وسوء الإدارة والتسيير.
- الضغط الديمغرافي وتغير المناخ.
- عجز التنمية البشرية.
- التنافسية العالمية والتكامل الإقليمي وغيرها من التحديات التي تنتج عن هذه العناصر.[82]
- اهتزاز شرعية السلطة وضعف ثقة المواطنين بها الأمر الذي يولد انتشار القمع ومصادرة الحقوق وانتهاك حقوق الانسان.
- عجز ميزانية الدولة نظرا للنمو الاجهزة البيروقراطية.
- غياب الديمقراطية ونقص الحريات.

إن اجتماع مثل هذه العوامل يؤدي إلى فساد نسق الحكم حيث تنتهك الحقوق والحريات الانسانية ويضيف الخفاف على حرية التعبير ةالتنظيم ضف إلى ذلك انتشار الفساد الاقتصادي والاجتماعي بمعنى تخصيص الموارد النإذرة وتوزيع الناتج المحدود تبعا لاعتبارات غير الكفاءة والصالح العام مما يؤدي إلى إعاقة عملية التنمية.[83]

يواجه تحقيق التنمية المستدامة بالعديد من التحديات التي تضعف من امكانيات تحقيقها ومن أهمها أنماط السلوك الانتاجي السائدة ويقصد بها الأنماط الصناعية والزراعية الحالية وضرورة العمل على السيطرة البيئية على الملوثات البيئية الناجمة عن تلك الأنماط بالإضافة إلى أنماط السلوك الاستهلاكي القائمة سواء على المستوى الفردي أو التنظيمي أو الحكومي وكذلك السلوك الإداري ومدى أهمية تجنب الصراعات والمشكلات التي تقلل من فعاليات تشغيل الموارد البشرية في العمل على تحقيق النمو التراكمي وذلك بربيط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة والسعي إلى الوصول للنمو الاقتصادي النظيف وذلك من خلال تقليل كثافة استخدام الطاقة وتشجيع الانتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والماء بالإضافة إلى التأكيد على تحقيق معدل منتظم لزيادة السكان والعمل على إعادة توجيه العلوم والتكنولوجيا وذلك خدمة للإنتاج وفق الجودة الشاملة والمواصفات العالمية وكذلك لإطالة أعمار الموارد الطبيعية وتخفيض استهلاك الطاقة فضلا عن ضرورة أخد المتغيرات البيئية بعين الاعتبار عن اتخاد القرارات الاقتصادية[84] إلا أن هذه الاستراتيجيات غالبا ما تتعثر بمجموعة من التحديات نذكر منها.

---

[81] نفس المرجع، ص10.
[82] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص121.
[83] سفيان فوكة، مليكة بوضياف مرجع سابق، ص11.
[84] سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر

- في مجال الصناعة.
- تخفيض كثافة استخدام الموارد والطاقة والمياه والانتاج الصناعي.
- الحد من التلوث الصناعي[85]
- القصور في نظم المعلومات والبيانات يمثل عائقا أمام عملية اتخاد القرار ومتابعة التنفيذ.
- تعدد الجهات التنفيذية مما يتطلب زيادة جهود التنسيق اتحقيق التطبيق الفعال للسياسة البيئية.
- انتشار الانشطة الصناعية المتوسطة والصغيرة واستخدامها للزيوت الثقيلة والفحم والمطاط وبعض المخلفات كالوقود.
- نقص التمويل المخصص لتحقيق الانتاج الأنظف.
- في مجال التجارة.
- فتح الأسواق أمام المنتجات الوطنية.
- الإلتزام بالمعايير البيئية للأسواق الخارجية ضمان للإستمرارية.
- ترشيد الاقتصاد[86] والعمل على زيادة فعالية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية مع القضاء على مصدر التبديد[87]
- عدالة توزيع السلع الاساسية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.
- الالتزام بالبعد البيئي لدى تداول استهلاك السلع حيث يتم مزج البعد البيئي بالغطار الاقتصادي بحيث يتم تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد زيادة استغلال الموارد الاقتصادية إلى استدامتها[88]

في مجال البترول والطاقة:

- الاعتماد على البترول في توليد الطاقة وهومن أحد موارد الطاقة الناضب ويقصد بالمورد الناضب، الموارد التي ينفد ما يتوفر منها في الطبيعة أو في مكان معين نتيجة استخراجه أو استخدامه[89].
- صعوبة التخلص الآمن من مخلفات الحفر والتنقيب والملوثة بالزيت والمعنوية على نسبة من الإشعاع ومن المحفزاتCATOLYST المستنفذة في قطاع التكرير.

في مجال الموارد المالية:

العربية، ص ص3-4. على الرابط .iefdedia.com/arab/34936 تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/17،على الساعة (11:52)

[85] د ك م ، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية اعداد المؤشرات لها، (جمهورية مصر العربية،: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الدولة لشؤون البيئة، االجنة الوطنية للتنمية المستدامة د س ن)، ص5.

[86] نفس المرجع، ص6.

[87] عياش بلعاطل، سميحة نوي، "آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 11و12مارس2013، ص05.

[88] إيمان زهران، الاقتصاد البيئي وأطروحات التنمية المستدامة، على الرابط: Shobabuvenos-com/poste602755 تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2015/04/16 على الساعة 15:22.

[89] عماد تكواشت، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2011-2012، ص3.

- محدودية الموارد المائية في ظل نظام الطلب على المياه ضمن متطلبات التنمية المستدامة من عمليات التوسيع في استصلاح الأراضي والتنمية الصناعية المتسارعة وارتفاع مستوى المعيشة المتزايد.
- الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القديمة الخصبة.
- التصحر وزحف الكثبان الرملية.
- في مجال النقل والمواصلات.
- رفع كفاءة السلك الحديدية في نقل البضائع.
- كهربة خطوط السكك الحديدة لترشيد استهلاك الوقود والحفاظ على البيئة. رفع كفاءة وجودة وسائل النقل العام ونشر الخدمة[90].

[90] د ك م ،نحو استراتيجية وطنية للتنمية، مرجع سابق، ص9.

- خلاصة و استنتاجات:

ما يمكننا قوله في نهاية هدا الفصل هو أن الحكم الراشد في علاقة تأثيرعلى التنمية المستدامة ، هو أن كل من الدولة كفاعل رئيسي تبدأمنه عملية التغيير من خلال المنظومة التشريعية و الترسانة القانونية ، و ظبط العلاقات ما بين الأفراد و هي الموجه للعملية التنموية الشاملة بما فيها التنمية المستدامة و هدا من خلال القوة الشرعية التي تمتلكها و لا يتمتع سواها بها ، و تمتد تأثيرات الحكم الراشد إلى ما يسمى بالقطاع الخاص و الدي يعتبر من بين الفواعل الداعمة للتنمية بالنظر إلى الدور الدي يلعبه هدا القطاع إدا ما تحدثنا عن المنافسة و اقتحام السوق و المخاطرة ما يؤدي إلى تحمله لأعباء كانت في السابق ملقات على عاتق الدولة مثل قيامه باستقطاب العمالة المنتجة و تخفيف حدة البطالة و كنتائج طلردية التخفيف من حدة الفقر و النهوض بالتنمية البشرية و قيامه بانجاز المشروعات الضخمة و ما إلى غير دلك و أما فيما يخص المجتمع المدني فإن علاقته بالتنمية المستدامة فهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستوى التمكين في دولة ما حيث تعمل الجمعيات الأهلية على زيادة مساءلة الحكومة و كدلك نشر الوعي و حماية الحقوق خاصة ما تعلق منها بالحريات الفردية .كما أن إنجاح العمليةالتنموية يتوقف بالأساس على العمل المتكامل لنخب المجتمع و كدلك المختصين و العلماء و وسائل الإعلام التي تعمل على إيجاد آليات للتنسيق و التواصل كما لايمكن أن نحقق تنمية مستدامة دون أن تكون هناك شفافية في عمل هده المؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية كما يتعين على البعض منها إتقان مايسمى بفعل المساءلة و المحاسبة و هدا لأن أي عملية أو أي مشروع ناجح لابد أن يكون مبني على أسس قوية بإدخال عنصر المشاركة على اعتبار الانسان وسيلة و غاية التنمية كما يجدر الاشارة إلى أن مكافحة الفساد تأتي بالدرجة الأولى في مراحل الانتقال نحو القطيعة مع التخلف و احداث دولة القانون و التي تنطوي علاقتها بالتنمية المستدامة في أن القانون يحمي الحقوق و يضمن العدالة إلا إن هده العلاقة التفاعلية ما بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة تقف أمام تحقيقها مجموعة من العوائق و التحديات التي يتوجب تجاوزها من أجل المضي قدما في عملية الانتقال نحو تنمية شاملة مستدامة .

الفصل الثالث : الحكم الراشد و التنمية المستدامة في الجزائر.

تعد الجزائر واحدة من بين دول العالم الثالث التي كرست مبادئ الحكم الراشد و عملت على تفعيله في إطار جهود مسطرة و خطط مستقبلية من أجل دفع وتيرة التنمية و الخروج من الحلقة المفرغة للفقر و التخلف حيث عملت على مكافحة الفساد و العمل وفق مؤشرات التنمية كما وسعت علاقاتها من أجل إرساء الحكم الراشد و استدامة التنمية و المعرفة مدى نجاعة ما قامت به الجزائر خلال المدة الممتدة ما بين 2000 و 2014 وهذا كتحديد نسبي سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع كل من الحكم الراشد و التنمية المستدامة في الجزائر وواقع الجهود المبذولة وسياسات الاستدامة التي قامت بها الجزائر و سنقف على متطلبات ترشيد التنمية و أهم ما يعيق تقدمها و في الأخير دراسة في أفاتها من خلال ما تم التطرق إليه.

المبحث الأول :واقع الحوكمة و التنمية المستدامة في الجزائر .

إن الحكم الراشد على اعتباره فلسفة جيدة للتسيير فرضتها مجموعة من الظروف و على اعتبار أن المصدر لهذه الفلسفة هو طرف إلى الشق المتقدم من العالم فان الدول المتخلفة تحتم عليه الأخذ بهده الفكرة إذا ما أرادت أن تنمو و تطور ذاتها، و لذلك توجب إحلال نوع من الاعتماد على الذات و على الجهود الخارجية ، لترسيخ الحكم الراشد و استدامة التنمية و على ضوء هذه الفكرة فان حقيقة المسيرة التنموية للجزائر لا تختلف كثيرا على ما ذكر سابقا. و بذلك فإنها قد بدلت جهودا و سعت إلى التركيز على بعض نقاط قوتها من اجل تدارك الوضعية التنموية الهزيلة و محاربة الفساد و سنعالج في هذا البحث واقع الحكم الراشد في الجزائر وواقع التنمية المستدامة فيها من أجل أو بغرض تحليل أسباب التخلف بالتطرق إلى بعض من مؤشرات التنمية بحسب ما جاءت بها تقارير التنمية البشرية و بعض المصادر الداخلية الأخرى.

المطلب الأول: مظاهر و مؤشرات الحكامة في الجزائر:

لقد ظهر الاهتمام المتزايد للسلطة الجزائرية بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما اء في دراسات البنك الدولي ،و مشاريعه حول الحكم الراشد و محاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له،حيث جاء على مستوى التنظيمات القانونية و الدستورية محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ، كاحترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية ، و تعزز العدالة الاجتماعية و مكافحة ظاهرة الفساد[1]

كما جاء على لسان رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 2007/11/12بشان مكافحة الفساد في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع إفريقيا " أن الفساد و الرشوة أضحت بالذات إحدى انشغالاتنا الرئيسية [2]، ففي قارتنا أكثر من غيرها، تنجز عن كل ارتشاء و تغاط للفساد يقتضي التعبئة الفعالة و الالتزام النشط لقاطبة البلدان الإفريقية، ناهيك عن مكافحة الآفة النكراء المتمثلة في الرشوة و الفساد، و هكذا كان تحديد مبادئ و سبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد من أولى اهتمامات الدولة الجزائرية من خلال البحث على أنجع الآليات للحد من هذه الظاهرة ما تجسد على المستوى الإفريقي في:

- مساهمة الجزائر في تأسيس " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"
- انضمام الجزائر إلى الآلية الإفريقية للتقويم من قبل النظراء التي تمت المصادقة ليها رسميا في قمة دورية للاتحاد الإفريقي في 10 جويلية 2002 وتضطلع هذه الآلية بالتقييم الدوري الذي تحزه الدول الإفريقية في مجال الحكم الراشد، و الإصلاحات التي تباشرها الدول في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة السياسات و المؤسسات الاقتصادية و غيرها.[3]

وفيما يخص انضمام الجزائر هذه الآلية و التي كانت من أول دول شمال إفريقيا انضماما إلى المبادرة والتي خضعت للمراجعة سنة 2005، و في هذا الإطار أجرت رئيسة مجموعة الشخصيات البارزة في الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، السيدة" ماري ماجليك سافاتي" خلال زياراتها للجزائر ،محادثات مع مسئولي الحكومة و المجتمع المدني حول تحضير التقرير

---

[1] سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمبة المستدامة بالدول العربية،حالة الجائر ، مرجع سابق ص 05

[2] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الاورو متوسطية كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بلقايد-تلمسان- 2011-2012 ص 79

[3] نفس المرجع، ص 79

الوطني للتقييم الذاتي الذي قدمته الجزائر للآلية الإفريقية للتقييم من قل النظراء فيم بعد، وقد استقبلت من طرف الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية الذي أعرب لها عن الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية شخصيا لإعداد أفضل التقرير الوطني للتقييم الذاتي بإشراك كل الفئات الوطنية و ممثلي مختلف الفاعلين في الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية بمؤسسات الدولة و المجتمع المدني و المتعاملين الاقتصاديين وقد اطلع السيد عبد القادر مساهل مسئول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء على مختلف إجراءات التنظيم لا سيما اللوجيستية و المالية لضمان السير الحسن لمسار لتقييم الذاتي.

كما ركز الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في كلمة ألقاها في الاجتماع الثاني لمنتدى رؤساء دول و حكومات آلية مراجعة النظراء،و الذي عقد على هامش الاجتماع الثاني عشر للجنة التنفيذية لرؤساء كومات التيار على أهمية الآلية في تحقيق نهضة إفريقيا و دعم الشراكة مع الدول الغربية كونها تؤكد عزم الدول الإفريقية على المضي قدما في دعم الديمقراطية و الحكم الرشيد في القارة[4]

أيضا من الأسباب و الظروف التي واجهت النظام السياسي الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، فرضت على الدولة الجزائرية أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية من أجل بناء دولة و مجتمع يواكب رهانات و تحديات التطور العالمي من خلال مايلي:

- محاولة تمسك الجزائر على مستوى البني الدستورية و الانونية بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية[5]، و يتعلق الآمر بالعناصر التي لا تقوم الديمقراطية الحقيقية من احترام مبادئ حقوق الإنسان و حرياته الأساسية وضمان احترام التيارات السياسية و الاجتماعية المختلفة مع فتح المجال للحريات السياسية و تأسيس الأحزاب السياسية و ما يؤكد محاولة الجزائر هو التوسع النسبي لهامش المشاركة السياسية و استيعاب الأطياف المجتمعية المتعددة بإصدارها أول دستور يعترف بالتعددية حيث وضع هذا الأخير الأسس الأولية لمرحة بناء دولة ديمقراطية و تعددية، و تعزز التنوع و المنافسة السياسية النزيهة بعيدا عن أشكال المحسوبية و المحاباة.[6]
- عزم الدولة الجزائرية على المستوى الظاهري و النظري مكافحة الفساد الذي يحتل راس أولوياتها و ما يؤكد هذه النية مختلف التشريعات المتعلقة بالتصدي لهذا الخطر

[4] شعبان فرج ، مرجع سابق، ص 203.
[5] جابر ناصر، مرجع سابق، ص 42.
[6] أزروال يوسف، مرجع سابق، ص 100.

المهدد لكيان الدولة و وحدة المجتمع، كما انضمت الجزائر ووقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 31 أكتوبر 2003 من قبل قرار 4/58 و التي على أساسها خرج القانون رقم 101/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.

- التدابير الوقائية من الفساد في القطاع العام.
- إنشاء هيئة و وطنية للوقاية من الفساد و تحديد نظامها القانوني.
- تحديد الواعد و الأحكام القانونية الجنائية و الإجرائية و القضائية المتعلقة بتجريم الفساد.
- تحديد مبادئ و سبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته [7]

و من خلال ما سبق سيتم التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد وواقع تطبيقها في الجزائر و من بين أهم هذه المؤشرات مايلي:

1. مؤشر الشفافية وضبط الفساد:

- تحظى الشفافية اليوم بأهمية عالمية ووطنية تعنى بها المنظمات العالمية و المنظمات الوطنية فهي تعمل على تقليل الغموض و الضبابية، و تساهم في القضاء على الفساد و غموض التشريعات، كما تعمل الشفافية على اختيار قيادات تتصف بالموضوعية و النزاهة و الانتماء و الولاء للمؤسسات و الصالح العام.[8]
- و ما نلاحظه في الجزائر غياب تام للشفافية و هو ما اثر بشكل كبير على فعالية السياسة العامة في الجزائر و فشلها في العديد من القطاعات و كذلك ما نلاحظه غياب المعلومة الكافية عن برنامج عمل كل قطاع و الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة مشاكل القطاع و مشاكل المواطنين و كذلك غياب المعلومات عن إنفاق الأموال العمومية وهو ما ساهم بشكل كبير في انتشار الفساد بشتى أنواعه في كل القطاعات حيث كشفت وسائل الإعلام العديد من الفضائح في الآونة الأخيرة من اختلاسات للأموال العمومية كفضيحة الخليفة و فضيحة سونطراك.[9]

---

[7] جابر ناصر، مرجع سابق،ص 42-43

[8] فارس بن علواش بن بادي السبيعي، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2010،ص 18.

[9] جابر ناصر، مرج سابق، ص 45.

- قد أشارت منظمة الشفافية العالمية إلى أن الجزائر حافظ على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 و من حيث الشفافية و تراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12 إلى 13 خلال ستتني 2006،2007.[10]

السنة	المرتبة العالمية	مؤشر مدركات الفساد	أعلى و أدنى قيمة
2004	97	2,7	2,3/3,0
2005	97	2,8	2,5/3,3
2006	84	3,1	2,7/3,6
2007	99	3,0	2,7/3,2
2008	92	3,2	2,9/3,4
2009	111	2,8	2.5/3,1

- جدول رقم (01): يوضح مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2009/2004

إن أهم ما يلاحظ في هدا الجدول هو أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يسجل أي تحسن و هو مضطرب نوعا ما و غير قار حيث سجل انخفاضا في مستوى تحسنه و تراجعا في السنوات القليلة المنصرمة حيث احتلت الجزائر مرتبة 111 عالميا سنة 2009.

و الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات ذات الطابع الخاص لذلك نجد أن المشرع الجزائري اتخد مجموعة من الآليات و التدابير التي تهدف إلى الحد من الفساد الإداري و الوقاية منه المتمثل في مجموعة من آليات الوقاية و المنع من جرائم الفساد في الوظيفة العمومية بالإضافة إلى الآليات الرادعة و المتمثلة في الهيئات و الأجهزة و من بين هذه الهيئات:

- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته:لقد جاء القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته بعدة وسائل و آليات للحد من تفشي جرائم الفساد وردع مرتكبيه و لكن اهم هذه الهيئات أو الآليات هي الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و المنصوص عليها في المواد من 17 إلى 24، ولقد نصت المادة 18 من القانون 06-01 تحت عنوان النظام القانوني للهيئة على أن الهيئة سلطة إدارية مستقلة، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية ، تحدد تشكيلة الهيئة و

[10] بلخير اسيا، مرجع سابق،ص47

تنظيمها و كيفية يسرها عن طريق التنظيم، و تعني الاستقلالية ضمان حماية قيام الهيئة بمهامها بحياد تام، بعيدا عن جميع أشكال الضغط و التأثير[11] تضلع هذه الهيئة بمجموعة من المهام ذكرتها المادة 20 من القانون 06-01 هي:

- اقتراح سياسية شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون و تعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسيير الشؤون و الأموال العمومية.
- تقديم توجهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية و الآراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته و النظر إلى مدى فعاليتها.
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة و التحري في وقائع ذات علاقة بالفساد و من بين الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الفساد التي انضمت إليها الجزائر هي:[12]
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.:حيث صادقت الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 128.04 مؤرخ 29 صفر عام 1425 الموافق لـ 19 أفريل 2004. على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك يوم 31 أكتوبر
- اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته:صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 137.06 مؤرخ في 11 ربيع الأول عام 1427 الموافق لـ 10 أفريل 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع لفساد و مكافحته المعتمدة بمايوتو في 11يوليو 2003.
- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 249.14 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1435 الموافق لـ 08 سبتمبر 2014 يتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010.

[11] ايوب لعمودي، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيم سياسي و اداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة، 2012-2013 ص 53.
[12] نفس المرجع، ص 54.

2- مؤشر سيادة القانون:

تستلزم سيادة القانون تامين حماية حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد و الجماعات بشكل متساوي و كذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون،و تعلو سيادة القانون على سلطة الحكومة و هي تحمي المواطنين من أي إجراءات تعسفية تتخذها الدولة ضدهم وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة و خضوعهم للقانون و ليس لنزوات الأقوياء[13]

إن الأطر القانونية ضرورية لخلق وضع معيشي آمن و بيئة عمل مواتية للمواطنين العاديين و الرواد من رجال الأعمال، و المستثمرين، و ويطلب الإطار القانوني الفعال و العادل أن تكون القوانين معلنة و معروفة للمواطنين سلفا، و أن توضع هذه القوانين موضع التنفيذ و ان توجد الوسائل الكفيلة بتطبيقها.[14]ان مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية الذي تحرص الدولة العصرية على اعتماده كخاصة من خصائصها الجوهرية. [15]

و في هذا السياق نشير إلى أن مسيرة بناء دولة القانون في الجزائر كانت قد بدأت منذ صدور 1989.، الذي اعتمد على خلفية انتفاضة أكتوبر 1988، تم تكوين مبدأ الفصل بين السلطات ، حرية التعبير و التعددية الحزبية وهذا لأول مرة و لو نسبيا في تاريخ الجزائر المستقلة ، غير إن الأحداث الدامية التي عرفتها البلاد مطلع التسعينات من القرن العشرين عقب وقف المسار الانتخابي كان لها أثرها البالغ و السلبي في توقف هذه المسيرة بل و تراجعها،قبل أن تنطلق من جديد بمجيء الرئيس بوتفليقة الذي و بمجرد انتخابه فتح عدة ورشات للإصلاح لعل أهمها ورشة إصلاح العدالة، لتستأنف مرة أخرى عقب الأحداث التي عرفتها البلاد مطلع يناير من سنة 2011، حيث بادر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في خطاب شهير له بتاريخ 15 أبريل 2011 عن حزمة ثانية من الإصلاحات مست على نحو مباشر موضوع التعددية الحزبية و حرية التعبير و انتهت مطلع سنة 2012 بإصدار قانونين عضويين جديدين خاصين بالأحزاب السياسية و الإعلام، فضلا عن قوانين أخرى لها صلة بدعائم دولة القانون ، يتعلق الأمر بالقانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات و القانون العضوي رقم 12-

[13] برنامج ادارة الحكم في الدول العربية ، مرجع سابق،ص:55.
[14] نفس المرجع،ص56.
[15] غالب غانم ، مدخل إلى حكم القانون المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة ، لقاءات و محاضرات في حكم القانون ، 2005 ، 2006 ص6.

102 المحدد لحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، فضلا عن القانون العضوي رقم 12-03 المحدد لكيفيات تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة[16]

و للتعرف على مدى سيادة القانون في الجزائر سنتناول التطرق إلى مبدأ الفصل بين السلطات فهدا المبدأ يعتبر من أهم دعائم دولة القانون و من المبادئ التي باتت عليها جل النظم السياسية المعاصرة كونه يكفل الممارسة الديمقراطية.في أي نظام حكم متى توافرت شروطه طبعا[17] إلا أنه من حيث الواقع لا نجد فصل بين السلطات في التجربة الجزائرية حيث نرى هيمنة السلطة التنفيذية عن باقي السلطات، فالسلطة التنفيذية المجسدة في شخص رئيس الجمهورية بوصفه المجسد لرئاسة الدولة ووحدة الأمة ، و رئيس مجلس الوزراء باعتباره المكلف الفعلي بتنفيذ الأنشطة الحكومية – فهي السلطة التنفيذية- تؤثر في السلطة التشريعية من خلال الوسائل التالية:

- من ناحية تشكيل البرلمان يتولى الجهاز التنفيذي الإشراف على العملية الانتخابية بدءا من إعداد القوائم و إلى غاية توزيع المقاعد.
- يصادق رئيس الجمهورية على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .و له حق المبادرة بتعديل الدستور و إصداره بعد الموافقة عليه طبقا لأحكام المواد 03-178 من الدستور و المادة 61 من النظام الداخلي لمجلس الأمة.
- التشريع بمراسيم رئاسية من قبل رئيس الجمهورية هدا الحق الذي منحته المادة 124 من دستور 96 لرئيس الجمهورية من اجل الحيلولة دون إصابة مؤسسات الدولة بتسلسل خلال فترة عطلة البرلمان ، وقد استغلها رئيس الجمهورية لتمرير قوانين قد تقع فريسة الجدل و المزايدات و قد تخضع لتعديلات غير مرغوب فيها، و من أمثلة دلك نجد قانون القرض و النقد الذي طرح أسبوعا قبل افتتاح الدورة الخريفية لسنة 2000 على مجلس الوزراء، و نظرا لاستقلالية رئيس الحكومة آنئد بسبب الخلاف حول نفس القانون جمد الأخير سنة كاملة ليمرر في العام الموالي أياما قبل افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان، وأيضا قانون المالية التكميلي لسنة 2005 الذي ألغى المادة المانعة لاستيراد الخمور والدي أعيد طرحه في 2015 وتم تجسيده ، و بالإضافة إلى

[16] محمد هاملي، اليات ارساء دولة القانون في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2011-2012 ص07.

[17] محمد هاملي،هيمنة السلطة التنفيدية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري،دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري و الفرنسي، (الإسكندرية دار الجامعة الجديدة، ،2014)، ص 03.

قوانين الجنسية، المحروقات ، السلم و المصالحة، وهنا يطرح التساؤل كيف يستشار الشعب مباشرة حول الميثاق ثم يحرم من المشاركة في وضع قوانينه التطبيقية.[18]

و بالنسبة لهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية فرئيس الجمهورية في الظروف العادية بعض الوظائف القضائية أو حق التدخل في اختصاصات السلطة القضائية باعتباره القاضي الأول في البلاد، وحقه في إصدار العفو و تخفيض العقوبة و استبدالها، و كدا سلطته في تعيين القضاة. أما في الظروف الاستثنائية فقد حول المشرع لرئيس الجمهورية جملة من التدابير ذات الصيغة القضائية بحجة اتخاذ إجراءات وقائية أو استعجاليه لأسباب الأمن و النظام العمومي. [19]

و على الرغم من أن دستور 1989، في سبيل تجسيد دولة القانون اقر استقلال السلطة القضائية حتى لا تخضع إلا للقانون فيما تصدره من أحكام و حتى لا تتأثر بالاتجاهات السياسية و لا بالضغوط المادية و المعنوية و لا تتحيز لأي طرف كان[20] إلا أن الملاحظ أن تلك الاستقلالية غير كاملة فالقضاة لا زالوا يخضعون لابتزاز أصحاب السلطة و النفوذ، حيث تم كشف العديد من القضايا التي تورط فيها قضاة تعددت الأسباب فيها بين الرشوة، إساءة استعمال المنصب، الوساطة... الخ

و من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن دولة الحق و القانون لان السلطة التي تستعمل العدالة للوصول إلى أهداف سياسية و إن كانت هده الأهداف ايجابية، فإنها ستفشل لأنها تستعمل العدالة يوما للوصول إلى أهداف أخرى،و مازالت العدالة تشكل إحدى الوسائل التي تستعملها السلطة للقضاء على المعارضين أو إقصاء من ليس مرغوب فيه،لدا شرعت في حملة لإصلاح العدالة و عصرنتها تبا لما صرح به الرئيس الجزائري قائلا " لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون بدون ديمقراطية حقيقية، وبدون تعددية سياسية، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية" [21]

03 مؤشر المشاركة:المشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح و الديمقراطي، المشاركة تني أن يكون للجميع دور،ويجب أن يكون لجميع الرجال و النساء رأي في صنع القرارات

---

[18] أسيا بلخير، مرج سابق، ص 144.145

[19] شفيق شيخي ،انعدام الاستقلال الوظيفي للقضاة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،في القانون العام ، فرع تحولات الدولة ،كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2010-2011،صص60-61.

[20] بن يمينة شايب الدراع ، إشكالية البناء المؤسساتي للديمقراطية في الجزائر المكتسبات- الأهداف المنتظرة-ا(د ب ن ، لأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية د س ن)، ص 136.

[21] اسيا بلخير، مرج سابق،ص145.

التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم وهدا النوع من المشاركة يقوم على حرية التنظيم و حرية التعبير.[22] و هده الأخيرة لن تكون إلا من خلال الأحزاب السياسية لام حرية تعدد الأحزاب السياسية في المظهر الجوهري للديمقراطية.

لقد حاولت الجزائر أن تتماشى مع خصائص الديمقراطية و التي تنطوي أساسا على التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات حرة و نزيهة ، و كدا احترام حرية التعبير و المعارضة و التعددية السياسية،وكدا احترام الحرية الفردية، و حقوق الإنسان، و نلاحظ دلك من خلال طبيعة التحول الدي مس محاور النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينات و التي نتج عنها دستور 1989، فبموجب هدا الدستور ت الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية وكل هدا في سبيل تفعيل الديمقراطية، ودلك بتعزيز التعامل الديمقراطي في الحياة السياسية الوطنية و كمثال على دلك الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002 حيث شاركت فيها 23 حزبا سياسيا، قدمت 829 قائمة فيما بلغ عدد قوائم المستقلين 175 قائمة و أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2002-2007) على النتائج التالية:[23]

جدول رقم (2) : يوضح نتائج الانتخابات التشريعية لسنوات 2000-2007

الأحزاب	عدد المقاعد المحصل عليها(مج389)	النسبة%
جبهة التحرير الوطني	199	51.16
التجمع الوطني الديمقراطي	47	12.08
حركة الإصلاح الوطني	43	11.05
حركة مجتمع السلم	38	09.77
الأحرار	30	07.11

[22] الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي على الرابط http://www.startimes.com/faspx?t=16619145اطلع عليه يوم 2015/04/28 على الساعة 19:50.

[23] حسيبة غروي،دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الزائر من 1997- مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2012 ص 135.136

حزب العمال	21	5.40
الجبهة الوطنية الجزائرية	08	02.06
حركة الوفاق الوطني	مقعد واحد	00.26
حركة النهضة	مقعد واحد	00.26
حركة التجديد الجزائري	مقعد واحد	00.26

المصدر: المج ش و، الجلسات التأسيسية ، دورة الخريف 2002، الفترة التشريعية الخامسة جانفي 2003

و في قراءة لنتائج هده الانتخابات نجد: انخفاض نسبة المشاركة و التي يمكن إرجاءها إلى عوامل ثقافية و اجتماعية مرتبطة أساسا بالمستوى الثقافي للجزائريين يضاف إليه فشل النظام الحزبي السائد بكل توجهاته بما فيه الأحزاب الوطنية الإسلامية في استمالة الناخبين لخطابهم السياسي.[24]و قد جرت الانتخابات الرئاسية في الجزائر بتاريخ 08 افريل 2004 .وقدم ست مترشحين ملفات الترشح إلى المجلس الدستوري وهم: عبد العزيز بوتفليقة، علي بن فليس، عبد الله جاب الله،سعيد سعدي،لويزة حنون،أحمد طالب الابراهيمي،فوزي رباعين،موسى تواتي،أحمد غزالي، إلا أن المجلس الدستوري أقصى أحمد غزالي و موسى تواتي لعدم قدرتهما على جمع التوقيعات من المواطنين أو المنتخبين و أحمد طالب الإبراهيمي بحجة ن الأعضاء المؤسسين لحركة الوفاء و العدل أعضاء سابقين في الجبهة الإسلامية للاتقاد المحضورة.[25]

وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 46.17 % و الجدول التالي يوضح معطيات المشاركة:

جدول (3) :نسب المشاركة للانتخابات الرئاسية 2004.

عدد المسجلين	17.951.127
عدد المصوتين	8.288.536
نسبة المشاركة	%46.17
الناخبون الممتنعون	9.662.591

[24] حسيبة غروي، مرجع سابق،ص136

[25] عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2008ص 102.

عدد الأصوات المعبر عنها	10.179.709
عدد الأصوات الملغاة	867.669

و اعتبر وزير الداخلية يزيد زرهوني في المؤتمر الصحفي الذي عقده للإعلان عن نتائج الانتخابات أنها ناقصة و أرجع دلك إلى نداء المقاطعة الذي أطلقه بعض الاقصائيين – تنسيقية العروش- و الذي أسهم في عدم إجراء الانتخابات في ثلاث ولايات من منطقة القبائل حيث لم يتمكن 150 ألف ناخب من المشاركة في الاستحقاق الرئاسي، و 80 ألف ناخب في ولاية تيزي وزو، و نحو 10 ألاف ناخب في ولاية البويرة علاوة على إلغاء التصويت في الثكنات.[26]

أما عن الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 ماي 2007 فقد بلغ عدد أو مجموع الهيئة الانتخابية الجزائرية المقيمة سواء على مستوى التراب الوطني أو بالخارج المدعوة للانتخاب 389 عضوا بالمجلس الشعبي الوطني ، وبلغ عدد المترشحين لخوض هده الانتخابات 229 مرشح يمثلون 24 حزبا و ذكرت وزارة الداخلية في بيان لها أن هناك 186 مرشحا مستقلا في 102 قائمة على مستوى 31 ولاية ، أما فيما يتعلق بنصيب المرأة في المشاركة في الانتخابات فمن مجموع المرشحين الإجمالي 1225 لم ترشح الا 108 امرأة على المستوى الوطني و هو ما يعادل 8.33% من الترشيحات الإجمالية مما يعكس الحضور المتواضع للمرأة على مستوى الساحة السياسية كفضاء عام.

اما نسبة المشاركة في هده الانتخابات فقد بلغت 36.51 فقط من الأشخاص المسجلين أقل بكثير من نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 2002. ودلك يعود إلى عدم اقتناع الشعب الجزائري بالوعود المقدمة له.[27]

كما جرت الانتخابات الرئاسية في 17 افريل 2014 حيث في 02 فيفري 2014 لأول مرة في انتخابات رئاسية جزائرية و عربية قارب عدد المترشحون حوالي 100 مترشح و الدين سحبوا استمارات التوقيعات لـ 84 مترشح.

و قد ترشح رئيس البلاد في 23 فيفري 2014 و الذي وصلت عهدته الثالثة للنهاية، انطلقت الحملة الانتخابية يوم 23 مارس 2014 و انتهت يوم 13 افريل 2014 عند منصف الليل و

[26] عامر صبع، مرجع سابق،ص103

[27] اسيا بلخير، مرجع سابق، ص139.

شارك أكثر من 22 مليون ناخب جزائري في هده الحملة فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رابعة.

وقد أسفرت الانتخابات على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

اسم المترشح	الحزب	نسبة أصوات الناخبين	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	%81.53	8.130.398
علي بن فليس	مرشح حر	%12.18	1.244.918
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	%3.36	343.624
موسى تواتي	الجبهة الوطنية الجزائرية	%0.56	57.590
لويزة حنون	حزب العمال	%1.37	140.253
علي فوزي رباعين	عهد 54	%0.99	10.146

[28]

جدول (4): يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2014.

أعلن المجلس الدستوري مساء يوم الثلاثاء في بيان له حول النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية الذي جرى يوم 17 افريل 2014 و التي سجلت نسبة مشاركة بلغت 50.07% و أكدت فوز المترشح عبد العزيز بوتفليقة بالأغلبية المطلقة و اعتبر المجلس الدستوري أن الانتخابات قد جرت في ظروف حسنة مما سمح لجميع الناخبين بممارسة حقهم الدستوري كاملا و اختيار الدين يرونه مؤهل لقيادة البلاد بكل حرية مؤكدا في نفس الوقت صحة الانتخابات و نزاهته و شفافيتها.[29]

- **المجتمع المدني:**
- لقد ظهرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر بشكل واضح و جلي خلال الفترة الممتدة ما بين أحداث اكتوبر 1988 و 1995 و يأتي دلك بسبب التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم و على الرغم من التطور

[28] الانتخابات الرئاسية الجزائرية ، على الرابط: /ar.wikipedia.arg/wiki اطلع عليه يوم 2015/05/04 على الساعة 21:22 د ص.

[29] المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية لرئاسيات 17 أفريل 2014 -www.aps.dz/ar/dossier.election presidentielle.2014-ar/3517 اطلع عليه يوم 2015/05/04 على الساعة 21:50 ،دص .

الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات و السرعة التي عرفتها الحركة الجمعوية في بداياتها، إلا أنها عرفت تراجعا في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1990-1992 و يمكن إرجاع هدا التراجع إلى الوضعية السياسية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد و التي تميزت بتفاقم الأزمة بعد توقيف المسار الانتخابي، إلا أن استقرار الوضع الأمني و انتهاج الجزائر لسياسة المصالحة الوطنية و ميثاق الوئام المدني أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر.[30]

و نظرا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهده المنظمات فقد عملت على خلقها بمختلف الطرق و ساهمت في تقديم العون لها و من ضمنها الإعفاءات الجمركية و الضريبية و التخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات.

فالمجتمع المدني لا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب بل تجاوز دره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية و الثقافية و التنموية فقد أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

أ. تدعيم الخدمات الصحية و خاصة في المناطق الريفية القريبة.
ب. في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
ت. في مجال حقوق الإنسان و الدفاع عن الحريات.
ث. في مجال التنمية و الاهتمام بالطفولة و الشباب.
ج. في مجال الخدمات العامة و تقوية البنية الأساسية للمجتمع.
ح. في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر.[31]

- **القطاع الخاص:**

بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية المتعاقبة،انطلاقا من إعادة الهيكلة إلى استقلالية المؤسسات حتى توجت في الأخير بالامر رقم 95-22، المؤرخة في 26 أوت 1995 المحدد للمجالات الاقتصادية و التي عزمت الدولة التخلي عنها لصالح القطاع الخاص كليا أو جزئيا، وبدلك منحت القطاع الخاص المزيد من الفرص للمساهمة في عملية التنمية كهدف وطني و عن دور القطاع الخاص في عملية

[30] مرسي مشري، التحولات السياسية و الشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات مداخلة ملقاة في الملتقى الوطني حول :المجتمع المدني في الجزائر و الية تفعله، كلية العلوم القانونية و الادارية ،جامعة الشلف، 2008 ، ص ص 10-12.
[31] محمود قرزير، مريم يحياوي، ورقة بحثية بعنوان :دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات و التغيير ، جامعة بسكرة، د س ن، ص ص 10-11

التنمية فهو يمثل اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية[32] و الاجتماعية و كمثال على دلك فقد ساهم في تكوين القيمة المضافة سنة 2001 بنسبة 47.5% و سنة 2006 بنسبة 99.85% وأيضا ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي إلى حدود 28.84 % سنة 2006.[33]

وقد وصلت القيمة المضافة التي حققها القطاع الخاص سنة 2009 إلى 54.7% و هي نسبة لا باس بها و هو راجع إلى الأهمية التي حظيت بها مختلف المواثيق و القوانين التي أعطت له مكانة في تفعيل التنمية.

كما يلعب القطاع الخاص الجزائري دورا رئيسيا و هاما في عملية التشغيل و التنمية انطلاقا من الرؤية الاقتصادية و هي إيجاد قطاع رائد و فعال و دو قدرة على تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي و يعمل على توفير فرص العمل المجدية للمواطنين ، و تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال السنوات الأخيرة أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل حيث سجل عام 2011 نسبة 60% من إجمالي اليد العاملة أي ما يعادل 5756000 عامل، و سنة 2012 . 57.2% ليرتفع سنة 2013 إلى 58.80%.[34]

---

[32] خميس خليل ، ''مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر''،مجلة الباحث، عدد 09، (2010)،ص203.

[33] عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث،عدد07 ،(2009-2010) ، ص 144.

[34] يمينة محرز، سمية لوجاني، مرجع سابق ص 100

المطلب الثاني: واقع استدامة التنمية في الجزائر.

إن دراسة الواقع التنموي لأي دولة هو عبارة عن دراسة ما تم انجازه من طرف مؤسساتها الرسمية في فترة زمنية محددة أي المدة التي رسمت مسبقا كخطط بمداها القصير، المتوسط، أو الطويل و يتم دلك من خلال المقارنة المرجعية بين ما تم تحقيقه على ارض الواقع و ترجمته إلى انجازات و بين ما تم تسطيره مسبقا كأهداف رصدت لها الجهود و الإمكانات المادية و البشرية للتحقيقها و لبلوغها.

و سنقوم بدراسة واقع التنمية المستدامة باختيار مجموعة من المؤشرات و محاولة التطرق لها من مجموع جوانبها.

الفرع الأول: البعد الاجتماعي.

أولا البطالة: تجسدت جهود الدولة الجزائرية لخلق مناصب شغل و القضاء على البطالة في الفترة ما بين 2000 و 2014 في المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد إلى المرحلة 2001، 2004 من أجل إنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكويني قدره 09 مليار دينار إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة سمع بتوفير مناصب عمل بتكلفة متوسطة تقدر بـ 108406 دج سنويا إلا أن هدا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة و بتكلفة زهيدة نوجزها فيمايلي:

- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤ ثرة في الحياة اليومية للمواطن.
- التعقيدات الإدارية في تحويل ورشات هدا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك المستفيد.
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص.[35]
- كان هدا البرنامج ذا مستوى محلي دون أن يرقى إلى المستوى جهوي أو وطني كما قامت الدولة الجزائرية بإقامة برنامج عقود ما قبل التشغيل و كان دلك عام 1998 و يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هدا الجهاز و يهدف إلى تشجيع و تسهيل إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل سجلت الوكالة مند انطلاقها إلى غاية

[35] عبد الغني دندان، عبد الرحمان بن طحين محمد،دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970،2008 مجلة الباحث، العدد 10،(2012) ، ص 182.

2002: 142695 طلب فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب[36] حسب وكالة التنمية الاجتماعية[37] بغلاف مالي قدر بـ 75000 دج لكل مستفيد، هذا إضافة إلى بعض السياسات الأخرى مثل برنامج الإدماج المهني للشباب و برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية، و للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية تدخلت الدولة لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر و أزمة السكن و لحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2004،2001 وأدى إلى تقلص نسبة البطالة من 27.3%ليصل سنة 2003 إلى 23.7% و عام 2004 وصلت نسبتها إلى 17.65%.

كما تجدر الإشارة إلى تطور نصيب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل حيث تمكن من خلق مناصب عمل ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال 2001 ، 2005 و في 17 أفريل 2005 أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ضخم يهدف إلى تدعيم النمو و قد امتد إلى سنة 2009، و بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01و المتعلق بتطوير الاستثمار أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدم و متابعة الاستثمار سابقا تزامن معها تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و حتى التنظيمية، أدت هذه التعديلات الإتيان بنتائج أفضل و تجلي ذلك في حجم الاستثمارات ، عدد المشاريع بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة حيث بلغ عدد المشاركين حتى سنة 2009 إلى 71185 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل [38]كما التزم رئيس الجمهورية بإحداث 02 مليون منصب عمل خلال الفترة 2005-2009 وذلك عبر برنامج النمو. [39]ولقد استهل مجلس الوزراء أعماله متناولا بالدراسة والمواقف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من2010إلى2014 يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية أعادوا الاعمار الوطني التي 000قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة2004،2009 ويستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة

---

[37] نفس المرجع ، ص 182.

[38] نفس المرجع ، ص183.

[39] وردة علواش، دراسة قياسية لاثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،(الجزائر:الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية) د س ن ،ص49.

الممتدة ما بين2010-2014، من النفقات21,214مليار دج ما يعادل130مليار وبالإضافة إلى مجموع النقاط التي استهدفها البرنامج فقد شمل شقين اثنين:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ9,700مليار دج.
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ11,534.

يخصص برنامج 2010،2014 أكثر من40% من موارده لتحسين التنمية البشرية هذا ويخصص هذا البرنامج ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشأة القاعدية الأساسية سطر البرنامج أكثر من1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى جملة من المبالغ الأخرى المخصصة لمجالات أخرى، أما تشجيع انشاء مناصب الشغل فيستفيد من350ملياردج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة ودعم وتمويل آليات انشاء مناصب انتظار التشغيل وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق هدف انشاء3ملايين منصب شغل خلال الخمس سنوات المقبلة حتى 2019 .[40]

ثانيا: التعليم: إن أهم ما يميز اصلاح المنظومة التربوية في الجزائر الفترة الممتدة من سنة2000هي تنصيب رئيس الجمهورية للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، فكان على هذه اللجنة أن تتكون من شخصيات ذات الاختصاص في عالم التربية والتكوين والثقافة حيث وقع بروتوكول اتفاق بين منظمة اليونسكو ووزارة التربية الوطنية إثر زيارة المدير العام لليونسكو إلى الجزائر في شهر فيفري سنة 2001هذا الاصلاح الذي عرف تحضير مكثفا قبل البدء في تجسيده قبل مطلع السنة الدراسية 2014/2003 على مستوى السنة الأولى ابتدائي والسنة أولى متوسط أيضا تم تنصيب اللجنة الوطنية للمناهج، صيغتها المحددة في نوفمبر2002 والتي وضعت نتائج أعمالها الأولى، المتمثلة في المناهج التعليمية الجديدة للمستويين المذكورين وتواصلت عملية اصلاح المناهج مع بقية المستويات الأخرى إلى أن تم تعميمها في مطلع السنة الدراسية 2006-2007، بالنسبة للتعليم المتوسط و2007-2008بالنسبة للتعليم الابتدائي أما بالنسبة للتعليم الثانوي فإن هيكلة هذه المرحلة انطلق مع الدخول المدرسي لسنة2005-2006

[40] برنامج التنمية الخماسي2010،2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء على الرابط: 22A lgeriaNUMBESSY KUWAYT.COMlAR INVESTMENT INVEST10PPTاتم الاضطلاع عليه بتاريخ 18أفريل 2014على الساعة 15:15.

وفضلا عن اصلاح المناهج التعليمية يمتد الاصلاح ليشمل مجموع المكونات المتفاعلة الأخرى للنظام التربوي[41]هذا فيما يخص اصلاح المنظومة التربوية وفيما يلي بعض الأرقام والاحصاءات حول مؤشر قياس التعليم الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطلق عليه بدليل التعليم:[42]نسبة للإلمام بالقراءة والكتابة فقد بلغ سنة200167,8 هذا بتحديد الفئة العمرية ما فوق15سنة أما التعليم الابتدائي فقد بلغ نسبة98% والتعليم الثانوي62%[43] أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب من15إلى24عام فقد بلغ نسبة89,2 ولقد استقرت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي62% أما نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس فنسبتها97% من نفس السنة، هذا بالنسبة للإلمام بالكتابة والقراءة والالتحاق بالتعليم، وقد جاء ترتيب الجزائر فيها حسب دليل التنمية البشرية لسنة2003الرتبة107[44] بدليل تعليم بلغ قيمة0,69سنة2002، وقد حافظت الجزائر على هذه النسبة حتى سنة2006وفي سنة2008/2007بلغ0,711[45]

ليصل معدل الالمام بالقراءة والكتابة ما بين2008/2005نسبة72,6%[46]

ثالثا الفقر: سعيا للتخفيف من وطأة الفقر تم ادراج هذه القضية ضمن برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر مند بداية القرن الحالي على جميع مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقوم على ما يلي:

- انجاز خارطة للفقر في الجزائر من قبل وزارة التشغيل والتضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالة الوطنية للتهيئة والتعمير وهذا في شهر ماي2001.
- وضع المخطط الوطني لمحاربة الفقر والتهميش الذي تم اعداده من وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة2001.
- تنظيم ندوة وطنية للقضاء على الفقر والتهميش في أكتوبر2000سمحت بتقييم حجم الفقر في الجزائر.

---

[41] صبرينة حديدان، شريفة معدن"مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل اصلاح التربوي الجديد في الجزائر" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص، ملتقى التكوين بالكفايات في التربية،(د س ن) ، ص197على الرابط:-Kennaonline com/files/0076/76366/ssp112.

[42] م بو لسان، إصلاح المنظومة التربوية النصوص التنظيمية، الجزء الأول، ط2، (الجزائر: زارة التربية الوطنية ، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، ديسمبر2009) ، ص3.

[43] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ،(نيويورك الأمم المتحدة، 2008/2007)، ص344.

[44] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنمية للألفية، تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية، (نيويورك، الأمم المتحدة،2003)، ص272.

[45] بلخير آسيا، مرجع سابق، ص160.

[46] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقة للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، (نيويورك ، الامم المتحدة2010)، ص197.

وفي إطار السياسة الاجتماعية للتضامن الوطني ومكافحة الفقر شرع احداث الهياكل الأولى للإدماج عن طريق العمل بناءا على المرسوم التنفيذي رقم02-08المؤرخ في02جانفي2008يتعلق الأمر بمؤسسات العمل المحمي ومؤسسات الاعانة.

وتعتمد الجزائر على العديد من البرامج الاجتماعية لتقديم تعويضات مناسبة لأصحاب الدخول المحدودة والعاجزين عن العمل ومنها:

- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة: حيث يمنح التعويض للأشخاص المعوزين والقادرين على العمل يقدر مبلغ التعويض ب3000دج في الشهر حيث سمح الإجراء بالإدماج الاجتماعي لعدد كبير من المعوزين.
- اعانة الطفولة المسعفة والأطفال المحرومين.
- التكفل بمصاريف النقل بالنسبة للأشخاص بدون دخل والمعوزين.
- تقديم خدمات الإيواء والرعاية الصحية للمسنين حيث تم فتح14مؤسسة جديدة سنة2009.[47]

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي:سنقوم بمعالجة هذا البعد من خلال نقطتين أساسيتين هما:

أولا: الصناعة: لقد انتهجت الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن 21 سياسة يمكن تسميتها بسياسة الانعاش الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري وقد تم تجسير هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية هي:[48]

البرنامج الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الفترة 2001-2004خصص له مبلغ525مليار دج كما ذكرنا سابقا.

البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009 خصص له مبلغ يفوق150مليار دولار أمريكي.

أما البرنامج الثالث: البرنامج الخماسي2010-2014 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل إلى 286مليار دولار أمريكي.[49]

إن أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو التنوع بين الصناعات غذائية، الكيميائية، المعدنية وباقي الصناعات الأخرى حيث ساهمت هذه الفروع مجتمعة للفترة2008-

---

[47] وداد عباس، "سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، (2013،) ، ص ص162-163.

[48] نبيل بوفليح،"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000،2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، ا لعدد12، (ديسمبر2012) ،د ص.

[49] نفس المرجع ، د ص.

2010بحوالي35% من إجمالي انتاج القطاع العمومي، حيث قدرت قيمة الانتاج الصناعي المباع من هذه الصناعات للفترة التي امتدت من2008-2010بحوالي 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية.[50]

أما القطاع الخاص فيرتكز هو الآخر على فرعين من الصناعة، صناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة ما مثل ما نسبة42% من اجمالي انتاج القطاع الخاص، ويعود تسجيل هذه النسب إلى النص التشريعي والقانوني الموضوع في هذا الاطار وخصوص القانون رقم88-25المؤرخ12جويلية1988المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة. وتنشط حوالي786 وحدة صناعية خطرة أما حجم هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر قدر ب4,3% سنة2008 بالمقارنة مع ارتفاع قدر ب2,8 سنة2008، يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.[51]

في سنة2010 لم يتأكد الانتعاش الطفيف للإنتاج الصناعي الذي عرفته سنة2009(0,4%) إذ تراجع مؤشر الانتاج الصناعي العمومي ب2,6% من ناحية أخرى، وب89,8نقطة في سنة2010[52]

وكم سلف الدكر،فإن الجزائر و عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها منذ 10 سنوات ،هدفت من خلال برامج التنمية لسنوات 2010و 2014إلى استكمال المشاريع الكبرى ،الجاري انجازها على الخصوصفي قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه ب:9700 مليار دينار و اطلاق مشاريع جديدة بمباغ 11534 مليار دينار ،إن أهم ما يمكن قوله هو افتقارها لترشيد الانفاق الاستثماري و الهياكل القاعدية و بدلك يجب اعادة ترشيد عائدات المحروقات ،و كدا البحث عن الشراكة سواءا داخليا أو خارجيا [53]و دلك لخلق بيئة مواتية و بنية تحتية جيدة ،للإشارة فإن الجزائر قد حققت في هدا الدليل ''دليل البيئة المواتية''حسب دليل التنمية البشرية مند 2008ما يعادل 166,5مليار دينار ناتج محلي إجمالي ،كان نصيب الفرد منه 2760دولار أمريكي و بدلك احتلت المرتبة 84 في الترتيب الدولي .وفيما يلي

---

[50] رتيبةعروب،تسعديت بوسبعين ، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية : الجزائر حقائق و آفاق ،ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة ،دس ن ،دص .

[51] نفس المرجع ، د ص.

[52] بنك الجزائر، التقرير السنوي2010 التطور الاقتصادي والنقد للجزائر، جويلية2011، ص23.

[53] فوزية خلوط،''برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة ''،مجلة العلوم الانسانية،العدد29(فيفري2013)صص111 ،112.

جدولرقم (05) يوضح الناتج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد منه .

الناتج المحلي الاجمالي		نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	
بمليار الدولارات	معادلة القوة الشرائية	دولار أمريكي	المتوسط السنوي
166,5مليار دلار	بالمليار دولار 276,0	4,845	لمعدل النمو1,1%

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية، الثرو الحقيقية للأمم ،مسارات إلى التنمية البشرية 2010،ص211.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تكوين الخام لرؤوس الأموال ثابتة (الناتج المحلي الخام)	20,7	22,8	24,6	24,1	24,0	22,4	1‘23	26,3	29,1	38,1	36,2	31,9
استهلاك النهائي للأمر/الناتج المحلي الخام	40,9	43,0	43,2	39,8	37,9	33,2	31,1	31,1	29,6	36,8	33,6	,930
الصادرات/الناتج المحلي الخام	42,1	36,7	35,5	38,2	40,1	47,2	48,7	47,0	47,8	35,2	38,3	38,9
الإرادات/الناتج المحلي الخام	20,8	22,0	25,6	23,9	25,6	24,1	21,9	24,8	28,6	35,8	31,3	28,4

المصدر:تقرير سلسلة الحسابات الموحدة للأمة

جدول(06) بعض النسب المعبرة نسبة للنتاج المحلي الخام.[54]

نلاحظ أن هناك ارتفاع محسوس لنسبة التكوين الخام لرؤوس الأموال بالنسبة للناتج المحلي الخام حيث كان يمثل ما نسبته20,7% سنة2000 ليرتفع سنة2009إلى38,1% ليستقر سنة2011 على نسبة31,9 إلا أن الاستهلاك النهائي عرف تراجعا مقارنة بالسنوات

[54] تقرير سلسلة الحسابات الموحدة للأمة، الحسابات الاقتصادية من2000إلى2010، رقم609، د ص.

2000و2002 حيث بلغت نسبته43,2% وقد انخفض سنة2008إلى 29,6% ليرتفع سنة2011 إلى 30,9% أما بالنسبة للصادرات فقد عرفت هي أيضا انخفاضا بالمقارنة مع السنوات الفارطة حيث سجلت نسبة8,9% أما الواردات فقد وصلت نسبتها سنة2009 إلى35,8 لتنخفض سنة2011 إلى 28,4% .

ثانيا : الطاقة النظيفة و المتجددة:

1- الطاقة الشمسية :رغم الترسانة القانونية التي اعتمدت ما بين 1999و 2001 لا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا جدا بالجزائر و غير مستخدمة بالشكل المطلوب ،و إن كانت الجزائر قد اعتمدت قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى 5% خلال سنة 2012و 10%بحلول سنة 2020و يهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة و البعيدة عن شبكات توزيع الطاقة ، و يتمثل الهدف الآخر في المساهمة في الابقاء على الاحتياطي من المحروقات ،و استغلال حقول موارد الطاقة سيما الشمسية منها ،حيث تم انجاز أول محطة هجينة لتوليد الكخرباء العاملة بالغاز و الطاقة الشمسية بمنطقة **تيلغمت** على بعد 25 كلم ،شمال حاسي الرمل و هي بدلك تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا ،تتربع على مساحة 64 هكتار حيث يوجد بها 224 جامع للطاقة الشمسية ، يبلغ طول كل واحد منها 150 م ،كما تمت برمجة محطتين لسنة 2013و هي محطة **المغير** بولاية الوادي و محطة **النعامة** بولاية البيض و في الفترة الممتدة بين 2016و 2020 سيتم انجاز 4 محطات أخرى بطاقة 300ميغاواط لكل واحدة منها ابتداءا من 2013.[55]

2- طاقة الرياح : يتغير المورد الريحي في الجزائر نتيجة الطبغرافيا و تنوع المناخ ،حيث هناك منطقتين جغرافيتين كبيرتين : الشمال وهو دو معدل سرعة غير مرتفعة جدا و الجنوب دو السرعة الكبيرة و خاصة الجنوب الغربي ،بسرعة تزيد عن 4م /ث إلى 6 م /ث و هي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.[56]

3- الطاقة المائية :إن حصة قدرات الري حظيرة الانتاج الكهربائي هي 5%أي حوالي 286جيغاواط و ترجع هده الاستطاعةالى العدد غير الكافي لمواقع الري ،و إلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة و خلال 2005 تم إعادة هيكلة المحطة الكهرومائية بـ**زيامة** بولاية

[55] حدة فروحات ،''الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر :دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ''،مجلة الباحث،العدد11 ، (2012)،ص153.

[56] نفس المرجع ،ص 153.

جيجل بقدرة 100 ميغاواط ، كما يوجد أيضا الطاقة الحرارية الجوفية في مناطق شمال شرق و شمال غرب البلاد، حيث يوجد أكثر من200منبع حار واقعة أساسا بهده المناطق[57]

الفرع الثالث : البعد البيئي :

أولا : السكان في الجزائر و الصحة.

بعد أن سجلت الجزائر تراجع في النمو السكاني في فترة الثمانينات هدا الأخير الدي لم يسترجع نسقه التصاعدي ،إلا بدية من سنة 2001، حيث عرفت هده المرحلة بمرحلة عودة النمو حيث سجلت في هده السنة 619ألف مولود حي ثم 649ألف في سنة 2003 ،و 669ألف في سنة 2004،و 703ألف مولود حي في سنة 2005،ليصل سنة 2008 إلى 817ألف ،كما أن نسب النمو الطبيعي شهدت تزايد طفيف حيث انتقلت من 1,86%سنة 2008إلى 1,91%سنة 2009و عليه فإن الحركية الديمغرافية في الجزائر تحافظ على وتيرة سنة2003 مع الارتفاع في عدد الولادات و عدد الوفيات [58]

جدول رقم (7) : يوضح تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس في الجزائر 2008/2001

السنوات	معدل و فيات الأطفال (1000)		
	ذكور	إناث	العام
2001	38,9	35,9	37,5
2002	36,1	33,3	34,7
2003	34,6	30,3	32,5
2004	32,2	28,5	30,4
2005	32,4	28,2	30,4
2006	28,3	25,3	26,9
2007	27,9	24,4	26,2
2008	26,9	23,9	25,5

[57] نفس المرجع ،ص،153.

[58] نورة عمارة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد البيئة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،2012 ،ص 142.

حيث نلاحظ انخفاض معدل الوفيات عند الأطفال خاصة ما بين 2005و2006 منتقلا من30,4 في الألف سنة2005، إلى 26,9 في الألف سنة2008 كما هو موضح في الجدول أعلاه.

أما عن التجمعات السكانية فيمكن أن نرصد خمسة مراكز كبرى هي ولايات الجزائر، تيزي وزو، باتنة، سطيف، وهران، وهي تجمعات سكانية مليونية أي فاق عدد سكانها مليون نسمة[59]

المناطق	عدد السكان-نسمة	النسبة%
الولايات الخمس الكبرى	7665807	24
باقي الولايات43	24175542	76
الجزائر	31841349	100

جدول رقم(8): مراكز تجمع السكان في الجزائر2004[60]

وبالنسبة لعدد السكان في الجزائر فقد بلغ38,7مليون نسمة في الأول من جانفي2014 أو أن أهم ما ميز الحصيلة الديمغرافية لسنة2013 هو انخفاض في عدد الولادات لحية وكذلك الوفيات إضافة إلى انخفاض طفيف لمستوى وفيات الرضع مع ارتفاع معتبر لعدد الزواجات حيث انتقل معدل النمو الطبيعي من2,16 إلى2,07 ويعود تراجع هذا المؤشر أساسا إلى الانخفاض المعتبر لحجم الولادات الحية مع تراجع طفيف للوفيات[61]

وفيما يلي جدول رقم (9)يبين تطور عدد السكان بين1990 و2013 وتطور لأهم المؤشرات:

[59] الظاهرة الديمغرافية في الجزائر، على الرابط:ttpmLLWWW.ONEFOD.EDU.DZ تم الاطلاع عليه بتاريخ 11ماي 2015 على الساعة 14:25

[60] نفس المرجع، د ص.

	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2000	1999
عدد السكان في وسط السنة بالآلاف	38297	37495	36717	35978	35268	34591	30416	25022
النمو الطبيعي بالآلاف	795	808	748	731	690	663	449	624
معدل النمو الطبيعي	2,07	2,16	2,04	2,03	1,96	1,92	1,48	2,49

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات2013، د ص.

ونلاحظ أن معدل النمو الطبيعي في ارتفاع محسوس خلال كل السنوات انطلاقا من سنة2000، إلى2012، ومع دخول سنة2013 سجل انخفاضا طفيفا في حين أن عدد السكان في تزايد مستمر وهذا نتج عن العديد من المشاكل كالتلوث وانتشار الأمراض وتشويه الطابع الجمالي للمدن من خلال انتشار النفايات، حيث وصلت نسبة نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون CO2 سنة2006 إلى 4,6 طن نسبة السكان الذين لا يعيشون على أرض متدهورة وصلت سنة 2010إلى6,3%، أما نسبة السكان الذين لا يستخدمون مصادر محسنة كالمياه فوصلت سنة2008 إلى17% ومرافق الصرف الصحي 5% أما عن معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء والمياه من مصادر داخلية وخارجية سنة2004وصلت إلى 324لكل مليون نسمة[62] أما نسبة المصابين بالملاريا لسنة2008 فهي 0لكل100.000نسمة والكوليرا ما بين2005-2010 عدم وجود أي إصابات بهذا المرض.[63]

[62] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، الثورة الحقيقة للأمم، مرجع سابق، ص173.
[63] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك : الأمم المتحدة، 2013)، ص179.

المطلب الثالث: جهود الجزائر لترشيد التنمية المستدامة.

1- سياسة حماية البيئة: نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي عرفتها الجزائر والتي تتم في شكل غير منظم وبعيد عن أي إطار يسمح بضبطها اعتمدت الجزائر على عدة أساليب ووسائل من شأنها الحفاظ على البيئة تكمن هذه الأساليب في:

أ- الأساليب الوقائية لحماية البيئة هناك مجموعة من الوسائل القانونية الوقائية المطبقة في الجزائر من أجل حماية البيئة بدأ بنظام الترخيص، الإلزام، الحضر والتقارير إلى نظام دراسة التأثير نذكر منها:

يقصد بالترخيص الإذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، الهدف منه تقييد حريات الأفراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع وفي التشريع الجزائري أمثلة كثيرة على نظام التراخيص تشمل رخصة البناء وحماية البيئة رخصة استغلال المؤسسات المصنفة، رخصة استغلال الشاطئ والساحل.

الإلزام هو ضرورة القيام بتصرف معين ومن الأمثلة التي تجسد أسلوب الالزام نجد أنه في إطار حماية الهواء والجو نصت المادة 46من قانون03-10على أنه يجب على الوحدات الصناعية اتخاذ كل التدابير اللازمة للتقليص من استعمال المواد المتسببة في إفقار طبقة الأوزون، أما الخطر فيهووسيلة قانونية تقوم بتطبيقه الإدارة تهدف من خلاله منع إتيان بعض التصرفات بسبب الخطورة التي تنجم عن ممارستها وبرجوعنا إلى قوانين حماية البيئة نجد الكثير من هذه القواعد فلقد نص القانون03-10على أمثلة للخطر في المادة33 والتي نصت على فرض نظام حظر داخل المجال المحمي.

ب- الجبائية البيئية: تبعا لمسار الاصلح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر فقد تم اقرار مجموعة من الضرائب والرسوم كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وفيما يلي أهم أنواع هذه الرسوم:

الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة وتتمثل في فرض رسم لإخلال النفايات العائلية والذي تراوح قيمته بين640دج و1000دج سنويا للعائلة، بالإضافة إلى فرض رسوم[64] تحفيزية على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، وكذا النفايات الصناعية الخاصة يقدر مبلغ هذه الرسوم حسب قانون المالية لسنة2002 ب24000دج/طن بالنسبة للنفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، كما تم إدخال رسم على الأكياس البلاستيكية بموجب قانون المالية لسنة2004 ويقدر

[64] عمر صخري، ''دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية''، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد11، (2012)، ص ص160-161.

الرسم ب10,5دج/كغ، وقد تم إدخال الرسم الخاص بالانبعاثات السائلة الصناعية بموجب قانون المالية لسنة2003.[65]والقانون19-01 الصادر بتاريخ2001/12/12 ويحدد الغرامات المالية، فبالنسبة للأفراد تبلغ هذه العقوبة 5000دج لمن أهمل النفايات.[66]

ج- التدعيم المؤسساتي:في إطار رفع النتائج وتحسين الوضعية البيئية في الجزائر، كان لا بد من إنشاء هيئات ووكالات تخدم البيئة، وتحرص على نفاذ التشريعات والقوانين من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، ومن بين هذه الهيئات استحداث وزارة التهيئة والاقليم سنة2002[67]، ووضعت الادارة المركزية لوزارة تهيئة الاقليم تحت سلطة الوزير الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي رقم01-08، ويتألف التنظيم الهيكلي من الأمين العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة، والمديرية العامة للبيئة، ومديرية الاستقبال والبرمجة والهيئة العامة لتهيئة الاقليم، ومديرية العمل الجهوي، ومديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الاقليم ومديرية الشؤون القانونية ومديرية التعاون ومديرية الادارة والوسائل[68]، ولتفعيل هذا تم إشراك الهيئات المحلية (البلدية)، و التي تجمعهم جلسات العمل الدورية حول شؤون البيئة والتي كان محورها سنة2005 المدن الخضراء قصد إعطاء أكثر أهمية للغطاء النباتي في تهيئة المدن، وإلى جانب هذا فقد تم تدعيم الوزارة بممارسات ذات طابع تحسيسي وتربوي ورقابي ومن أهمها:

المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي أسس في أفريل2002 وهو عبارة عن إدارة معلوماتية حول البيئة إضافة إلى مساهمته في اعداد برامج دات الطابع التقني.

- المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة: استحدث في أوت2002 للإشراف على التلوث الصناعي.[69]

وفي إطار التمويل البيئي عملت الجزائر على توفير مصادر تمويل مختلفة ترمي إلى حماية البيئة نذكر منها:

إلى جانب الجباية البيئية وما تبعها من رسوم كأحد مصادر التمويل البيئي فقد اهتمت الحكومة الجزائرية في إطار تمويل المشاريع البيئية بإنشاء المؤسسات التالية:

---

[65] نفس المرجع، ص161.

[66] يحيى مسعودي، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث-حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2009، ص ص122

[67] نفس المرجع ،ص 124.

[68] يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة انيل شهادة دكتورا في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص ص16-17.

[69] يحيى مسعودي، المرجع السابق، ص125.

- صندوق البيئة ومكافحة التلوث(FEDEP): تم انشاء هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية على خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي وقد تم إنشاءه ضمن قانون المالية التكميلي2001، ويتم تمويله من المصادر التالية:
  - الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة75%.
  - الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة75%.

أما عن الاعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتتمحور إجمالا في:

- المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيا الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية.
- تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.
- تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة.
- الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية(FNPLZC)تم انشاءه بموجب قانون المالية لسنة 2003 من أجل تمويل العمليات التالية:
  1- الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
  2- تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
  3- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية[70].

إن النشاطات البيئية قد تتحصل ايضا على تمويل من مصدر خارجي، فهناك اتفاقيات ثنائية وفق برامج موسعة للتعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات مع عدة بلدان منها: ألمانيا، إيطاليا، فرن، اليابان، مصر، تونس، إضافة إلى الأردن وجنوب إفريقيا،[71] لأن ارتفاع تكاليف تمويل مشاريع حماية البيئة استدعى ضرورة البحث عن مصادر للتمويل البيئي الخارجي، وهذا بالفعل ما حدث، حيث انعقد مؤتمر دولي حول انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للأنشطة البيئية والتنمية المستدامة، بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة يومي17و18 جوان2002 شارك فيه العديد من البنوك والصناديق الدولية من بينها:

- صندوق البيئة العالميFEM

---

[70] حدة فروحات، ''استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث، عدد07،(2009-2010)، ص ص131-132.

[71] سمير بن عياش، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي- دراسة حالة ولاية الجزائر(1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر-03- ،2010-2011، ص62.

- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعيةFADES
- الصندوق العالمي للتنمية الفلاحيةFIDA
- البنك الأروبي للاستثمار[72]BEI

وبما أن المياه العذبة تمثل أهم النظم البيئية، والجزائر تواجه مشكلة ندرة المياه نتيجة الارتفاع السكاني السريع، وحتى لا ينعكس ذلك مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب فإن ذلك قاد بالبلاد إلى رفع طاقات تخزين مياه السطح ورفع استثمار[73] طبقات الماء الباطني المتوفرة وإلى نقل وتحويلات أحجام كبيرة للماء وعلى مسافات مهمة، فالنفقات العمومية الممنوحة لقطاع الماء قد ازدادت، فميزانية الاستثمارات في قطاع الماء التي تحوي الري الزراعي تضاعفت لتمر من1% سنة1999إلى 2,6% سنة هذا التطور يعكس أهمية المجهودات المبذولة لتعبئة أكثر للموارد من أجل تلبية الحاجات بالماء الصالح للشرب وللري.

إن تسيير قطاع الماء في الجزائر ينتظم أساسا في إطار القانون المتعلق بالماء قانون12-05أوث2005، هذا القانون الذي يعتبر كوسيلة قضائية ذات غايتين، قانونية وأخرى ذات سياسة إقطاعية.

ويسخر هذا القانون حق الوصول والربط بقنوات الماء للجميع ويحدد الأهداف التالية:

- استعمال رشيد ومخطط للمياه لتلبية حاجات السكان والاقتصاد الوطني.
- حماية المياه من التلوث والتبذير ومن الاستغلال المفرط.
- الوقاية من الآثار الضارة بالماء[74].
- وعموما وفي إطار حماية البيئة فقد ألح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على تفعيل شامل يرتقي بالمنظومة البيئية الوطنية بحلول2014، وفي إطار جلسة تقييمية لقطاع تهيئة الاقليم والبيئة دعا بوتفليقة إلى حتمية مواصلة الجهود المبذولة خلال المخطط الخماسي(2010-2014) والعمل على تناغم البيئة مع التنمية المستدامة عبر إرساء دعائم التنوع البيئي والسهر على مكافحة التصحر وحماية الأنظمة البيئية وتثمينها على مستوى السواحل والجبال والسهول وأدت الجهود المبذولة في هذا المجال

---

[72] حدة فروحات، مرجع سابق، ص ص132-133.

[73] سامية دبابش، التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2012-2013، ص136.

[74] رياض طالبي، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد البيئية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف- ، 2011، ص172.

المدعوة إلى تكثيف أكبر خلال الفترة 2010-2014، على تحويل عميق للإقليم الوطني وستساهم بقوة في تجسيد أهداف الحفاظ على التوازنات البيئية والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الاقليمي وهي أهداف تقع في صميم تصورنا لتهيئة الاقليم على المدى المتوسط والطويل، وعرف البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات المنزلية والملحقة منذ تطبيقه تقدما معتبر تثبته النتائج المتحصل عليها.

- تزويد البلديات ب908مخطط مدير لتسيير النفايات المنزلية والملحقة.
- انجاز100مركز تقني للردم و8مراكز استقبال النفايات السامة.
- إنشاء مؤسسات ولائية وعمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير النفايات[75] بعد ما كان ست سنوات، وإضافة سنة للطور المتوسط حيث أربع سنوات إضافة إلى الاصلاحات التي خصت برامج التعليم واللغات الأجنبية، وتهدف هذه الاصلاحات عموما إلى:
- إعادة تنظيم عام لبنية المنظومة التربوية.
- إصلاح البيداغوجيا التعليمية من خلال مراجعة البرامج والمناهج التعليمية.
- رفع احتكار الدولة للمنظومة التربوية.
- تحسين مؤهلات الأساتذة وأعوان الدعم البيداغوجي والتأطير الاداري في مجال التكوين، والتكوين خلال فترة العمل.
- الأمية: أي تعليم الأشخاص الذين تجاوز سنهم مرحلة التعليم أو لم يعد في مقدورهم الاتصال بمقاعد التعليم النظامي، ولمحاربة الأمية في الجزائر جاء مشروع محو أمية المرأة والفتاة من1990-2001 ليؤكد إصرار الجزائر على تعميم هذا المسعى ليشمل كل فئات وشرائح المجتمع.
- إن الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تمتد حتى2013، تنص على استفادة 150ألف إلى 250 ألف شخص سنويا من برامج محو الأمية لبلوغ معدل سنوي يقدر ب16,7% مع نهاية تطبيق البرنامج[76]
- وفي السنوات الأخيرة وصلت المنظومة التربوية الجزائرية إلى حالة من التراكم الكمي على مستوى عدد المتمدرسين فبعد أن عرف هذا العدد نموا ضعيفا يقدر بنسبة1%

---

[75] تفعيل شامل للمنظومة البيئية بحلول2014 على الرابط:WWW.STARIMES.COM/tm2529920 اطلع عليه يوم2015/05/03على الساعة15:30د ص .
[76] يحيى مسعودي، مرجع سابق، ص111.

عام2005 سجل نموا سلبيا في آخر الاحصائيات المتاحة في عام2008 يقدر بمعدل نمو3,3% وذلك بسبب وصول نسبة التمدرس العام إلى مستوى أفضل وخاصة في المرحلة الابتدائية107,3% عام 2005 و104,1% عام 2008، حيث تمثل النسبة التي تزيد عن المائة شبه المعيدين.[77]

السياسات التعليمية:

تأخذ مسألة التعليم في شتى الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة حجر الزاوية في التنمية، والنهوض بالمجتمعات وبغض النظر عن التفاصيل التي قامت بها الدراسات حول علاقة التعليم بالتنمية والصحة والفقر وغيرها، فإنها تخلص كلها في النهاية على نتيجة واحدة مؤداها أن التعليم سيساهم بشكل فعال ودوري في تقليص حظوظ التهميش والإقصاء والحرمان.

إن الجزائر وفي أولى محاولاتها التنموية طرحت مجانية التعليم أو الحق في التعليم هدفا رئيسيا باعتباره مطلبا شرعيا للمجتمع، وخلال تلك الفترة أقرت السياسة التعليمية إجبارية التمدرس لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين6-14سنة دون التمييز بين الجنسين[78]

وللتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة على المستوى الداخلي أو الخارجي وأمام النقائص الكبيرة التي أصبحت تعانيها المنظومة التربوية الوطنية، تعالت الأصوات من كل مكان وهذا حتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات للمطالبة بالإصلاحات العميقة والجذرية للنظام التعليمي في الجزائر لكن الأحداث التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي أخر الموضوع إلى غاية2000، حيث نصبت في23ماي2000اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية وتم المصادقة على المشروع النهائي للإصلاح الجديد في مارس2001، ودخلت حيز التطبيق تدريجيا في الموسم الدراسي2003-2004 [79]وما يلاحظ على برامج التربية الوطنية، توالي الاصلاحات وآخر هذه الاصلاحات كانت سنة2006، حيث تم تقليص سنة للطور الابتدائي[80].و الدي خضع للمراجعة سنة2014.

---

[77] سوسن مريبعي، التنمية البشرية في الجزائر الواقع و الآفاق ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة منتوري -2- ،قسنطينة،2012-2013،ص114.

[78] يحيى مسعودي، مرجع سابق، ص110.

[79] سوسن مريبعي، _مرجع سابق،ص111.

[80] يحيى مسعودي، مرجع سابق، ص110.

سياسات مكافحة الفقر:سعيا إلى التخفيف من وطأة الفقر تم ادراج هذه القضية ضمن برامج التنمية التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية القرن الحالي على جميع مستويات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تقوم على ما يلي:

- إنجاز خارطة الفقر في الجزائر من قبل وزارة التشغيل والتضامن الوطني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالة الوطنية للتهيئة والتعمير وهذا في شهر ماي2002، بشكل هذا العمل أداة مرجعية تسمح بتعميق فهم هذه الظاهرة لتقييمها، والتعرف على مدى انتشارها وشدتها، كما أنها تمثل توحيد الجهود للقضاء على الفقر المدقع من خلال وضع وإعداد سياسات موجهة للتنمية الشاملة والمستدامة حسب خصوصية كل منطقة.
- وضع المخطط الوطني لمحاربة الفقر والتهميش الذي تم اعداده من قبل وزارة التشغيل والتضامن الوطني سنة2001، وهو يعكس إرادة الحكومة في تجسيد جهودها لتحسين ظروف معيشة المواطنين الأكثر حرمانا.

البرامج الاجتماعية:

تعتمد الحكومة الجزائرية على مجموعة من البرامج الاجتماعية لتقديم تعويضات مناسبة لأصحاب الدخول المحدودة وأصحاب العمل ومنها.[81]

1- برنامج المنحة الجزافية للتضامن: خصصت هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة التالية: أرباب الأسر أو الاشخاص الذين يعيشون وحدهم وليس لهم دخول، الأشخاص المعاقين حركيا وغير القادرين على العمل، النساء المسؤولات عن أسرهن واللاتي ليس لهن دخول مهما كان سنهم...الخ تراوحت قيمة هذه المنحة من1000دج في الشهر سنة2001، ووصلت إلى3000دج سنة2009.[82]
2- برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة: يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل، والذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، تم تحديد مبلغ التعويض سنة 2001 ب3000دج، ووصل المبلغ إلى5000دج سنة2011.[83]

---

[81] وداد عباس ، مرجع سابق ، ص ص161-162.

[82] فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، 2013-2014، ص ص166-167.

[83] نفس المرجع، ص167.

3- التكفل بالأطفال المحرومين والطفولة المسعفة: حيث يتم منع الأسر التي تتبنى بالكفالة أطفال مجهولي النسب أو أيتام منحة شهرية تقدر ب1300دج بالنسبة للأطفال العاديين دون سن19و1600دج بالنسبة للأطفال المعوقين.

4- تقديم خدمات الإيواء والرعاية الصحية للمسنين والمعوقين: تتمثل هذه الهياكل أساسا في دور العجزة والمراكز الطبية البيداغوجية للأطفال المعوقين حيث تم فتح 14مؤسسة جديدة سنة2009 ليصل عددها إلى 289 مؤسسة.

ت- برامج ترقية الشغل والدعم الاجتماعي:كثفت السلطات العمومية تدابير ترقية الشغل عن طريق إحداث نشاطات ومناصب عمل مؤقتة خلال الفترة الممتدة من1999إلى 2008 وفي هذا المجال تم البرامج التالية:

1- برنامج عقود ما قبل التشغيل: وهو برنامج موجه لإدماج الشباب من حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين من مختلف المعاهد الوطنية للتكوين في الحياة المهنية ، بلغ عدد مناصب الشغل المحدثة سنة2008 300520 منصب شغل.[84]

2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: وهو متعلق بدعم انشاء النشاطات من قروض دون فوائد تتراوح قيمتها من20% إلى 25% وتخفيض في نسبة فوائد القروض التي تمنحها البنوك يتراوح بين60% و80% حسب قيمة الاستثمار والمنطقة الجغرافية المقام فيها.[85]

[84] وداد عباس، مرجع سابق، ص ص162.

[85] نفس المرجع،164.

المبحث الثاني: متطلبات ومعيقات تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب من الدولة توفير جملة من التدابير والوسائل من شأنها إصلاح سياسات التنمية وهذا طبعا في إطار تطبيق معايير الحكومة وهذه الأخيرة التي تعمل على القضاء على مختلف التحديات والمعيقات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر ومن هنا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى:

- متطلبات تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر.
- معيقات تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر.
- آفاق تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: متطلبات تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

حسب دراسة تقرير الرصد الذي أصدره FMI والبنك العالمي تم تحديد جملة من الأولويات أو العوامل أو المتطلبات التي لا بد من توفيرها حتى يمكن الاسراع في إحداث التغيير ومساعدة الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا طبعا في إطار تطبيق معايير الحكومة لذلك سنحاول التطرق إلى أهم متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر كأحد البلدان النامية:

1- وضع استراتيجيات قطرية للتنمية طويلة المدى:حيث تعمل هذه الاستراتيجيات على اصلاح السياسات وتقوية المؤسسات والاستثمارات وهو يساعد على التكامل بين مختلف القطاعات، فمثلا تقوية استراتيجيات تخفيض عدد الفقراء يتطلب سياسة مالية ونقدية ملائمة لذا يحاول الكثير من الاقتصاديين الربط بين القطاع المالي الأفضل ومدى قدرته على المساعدة في النمو وتقليل الفقروهناك العديد من الدراسات التي أظهرت فعلا أن التنمية المالية تقلل الفقر، دلك أن تقديم الخدمات المالية للفقراء، يمكنهم من الحصول على وسائل الانتاج لتمويل استثماراتهم وزيادة انتاجهم وتعزيز الانتاجية الزراعية الشاملة مما يسمح بتحسين مداخيل الأسر المعيشية وبالتالي تخفيض أو تقليل مشاكل التغذية كما تتطلب التنمية المستدامة نموا اقتصاديا مستمرا في السياسات لتحقيق أهم التنمية في إفريقيا مثلا والمتعلق بالفقر يتطلب مضاعفة متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى 7% سنويا.[86]

ولهذا فإن أردنا أن نحقق تنمية حقيقة وعلى جميع المستويات لا بد من وضع تصور واستراتيجية واضحة المعالم والأبعاد تحقق وتراعي جملة من الخصائص وهي:

- طبيعة المجتمع الجزائري الذي يعرف تنوعا من حيث التركيبة البشرية حتى الجغرافية.
- عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة.
- عدم وجود برنامج اقتصادي داعم للمؤسسات الوطنية.
- عدم وجود سوق مالية.

---

[86] ذهبية لطرش، متطلبات التنمية المستديمة في ظل العولمة مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ، أيام08/07أفريل2008، ص13.

- الفساد المنتشر في المؤسسات الادارية وكذا البيروقراطية[87]

2- تحويل دور الدولة حيث سيطرت لعقود من الزمن على عملية التنمية كما كان لهيمنتها بالغ الأثر على مؤشرات الاقتصاد وعلى مختلف النوحي الاجتماعية والسياسية[88]، فالنجاح كان محصلة مجموعة من السياسات الاقتصادية التي رسمتها الحكومة ونفذتها باقتدار باستخدام مجموعة من الأدوات الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والكفاءة المجتمعية بغرض توجيه السوق إلى المسارات المرغوب فيها، غير أن هذا لا يعني أن الدولة بإمكانها أن تقود قاطرة التنمية الاقتصادية بمفردها، لأن العالم تغير ومن ثم تقع عليها مسؤولية ضمان قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير المنظمات والسياسات والتشريعات واصلاح النظام الاداري لتهيئة الاطار السليم للقطاع الخاص ليلعب دورا محوريا في التنمية ويتحول من الشريك الأصغر الضعيف الذي يحتاج إلى الدعم والتوجيه إلى الشريك الكامل[89] وهذا حتى لا يؤدي على تهميش وإضعاف دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية شاملة اقتصادية، اجتماعية، وثقافية أي تحقيق أبعاد ومبادئ التنمية المستدامة.

3- إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة، وهذا من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والاجراءات والتشريعات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع، والعمل على الحد من ظاهرة الفساد فتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر له مكانة مهمة في عملية التنمية نظرا لفما يمكن[90] أن يمارسه من تجسيد لمجموعة التوجهات التي تتبناها الدولة في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لذلك وجب أن يتطلب من الدولة تحسين البيئة المؤسسية للأعمال[91] وجذب المستثمرين وتحتاج عملية تحسين البيئة المؤسسية لإدارة الأعمال إلى الاسترشاد بالمرجعيات المقارنة للبلاد أخرى تتنافس مع المنطقة في الاستثمار والتجارة والنمو، تنطوي أجندة الاصلاح هنا على العديد من التحسينات في الادارة الاقتصادية، والكفاءة الحكومية والقضائية والتنافسية في

[87] فؤاد جدو- التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر- مداخلة مقدمة في ملتقى التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات- ، كلية الحقوق والعلوم لسياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، د س ن، ص10.

[88] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص451.

[89] عبد الله علي، ''دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ''،مجلة الباحث، عدد06، (2008)، ص26.

[90] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص451.

[91] محمد العيد بيوض تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس- سطيف ، 2010-2011، ص191.

المعاملات، إيجاد مؤسسات كفؤة للأسواق، ونزاهة في الحكومة وتعزيز المساءلة العامة.[92]

4- زيادة تضمين ومشاركة الجماعات/ الأطراف الاستراتيجية:

يتطلب تحقيق تنمية مستدامة ضرورة تضمين ومشاركة مختلف الجماعات في المجتمع، مشاركة متساوية من الأطراف الرئيسية للتنمية(الدولة-القطاع الخاص، المجتمع المدني) بالإضافة إلى وجود قدرة لهؤلاء الأطراف الرئيسة على التعاون والمشاركة في مسؤولية تحقيق التنمية، والتضمين هو العدالة والمشاركة، والتركيز على بناء قدرات القطاعات والجماعات الضعيفة وتتحقق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص من خلال:

- اشتراك المؤسسات الحكومية وممثلي القطاع الخاص في صياغة السياسات الحكومية، من خلال اللجان والمجالس والاجتماعات المشتركة التي تسمح بتبادل المعلومات بين الحكومة والقطاع الخاص.
- بناء الآليات التي تمكن الحكومة من تقدير والاستجابة للاحتياجات والمقترحات الخاصة بالقطاع الخاص.[93]

أما عن الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني فمنظمات هذا الأخير أصبحت شريكا اقتصاديا واجتماعيا هاما للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث التنمية خاصة على المستوى الاجتماعي الانساني[94]، فالمجتمع المدني يشترك مع الدولة في صياغة السياسات والبرامج التنموية لذلك بناء منظمات المجتمع المدني وتنمية قدراتها المؤسسية يجب أن يتم بالتوازي مع بناء روابط المشاركة بينه وبين الحكومة.[95]

لذلك وجب تفعيل المجتمع المدني لما له من دور فعال في بناء الحكم الراشد، وهذا راجع إلى المشاركة في صنع السياسات وتنفيذها، وتدعى آلية الشفافية والمساءلة في الكشف عن فضائع الفساد ومكافحته وتعزز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية ومنه فإصلاح دور الدولة يستلزم أن يصاحب تمكين قوى السوق وينبغي أن يقترن بذلك جهود مكثفة تسمح للمجتمع المدني أن يلعب دورا فاعلا في التنمية الشاملة.[96]

---

[92] نفس المرجع ،191.
[93] آسيا بلخير، مرجع سابق، ص ص126-127.
[94] مرسي مشري، مرجع سابق، ص10.
[95] آسيا بلخير، مرجع سابق، ص128.
[96] بوزيد سايح، مرجع سابق، ص ص451-453.

5- زيادة مساءلة الحكومة:يقصد بالمساءلة "مطالبة الأفراد الموجودين في السلطة بتقديم اجابات أو تفسيرات عن أسباب فشلهم، ويمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية (المساءلة الداخلية) التي تحكم سلوك كمختلف الأجهزة الحكومية وذلك لحماية المصلحة العامة، كما يمكن ايضا تحقيق مساءلة الحكومة من خلال الوسائل المباشرة المساءلة الخارجية.

أ- المساءلة الخارجية: لقد وضعت هيئة البنك الدولي22مؤشرا لاختبار مدى تجسيد الحكمانية، منها 12مؤشرا يتعلق بالمساءلة العامة منها: درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد، درجة المشاركة السياسة ونوعيتها، درجة الشفافية ومدى القبول الذي تحظى به الحكومة من طرف الشعب، درجة المساءلة السياسية، وهذه المؤشرات تعبر عن مساءلة خارجية تخضع بموجبها الحكومة للاستجواب من قبل المواطنين.

ب- المساءلة الداخلية:وتتضمن آليات موازية تقريبا لمؤشر مستوى الادارة في القطاع العام، تنفذها الدولة مع دعم وضغط شعبيين، كما ترتكز على أنظمة حوافز مختلفة لمراقبة مختلف الوكالات التابعة لها كالفصل بين السلطات ووضع أجهزة رقابة مستقلة.[97]

6- التوسع في مجال الصحة والتعليم:يؤكد المختصين أنه إذا أردت غزو العالم فما عليه إلا الاستثمار في الموارد البشرية، وعليه فإن سعي الدول لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية البشرية تقتضي توسيع سياستها التعليمية والصحية، وذلك بزيادة حجم مخصصاتها في الموازنة العامة لصالح قطاع الصحة والتعليم.[98]

ففي مجال الصحة ترى السلطات الجزائرية أن الرفع من التنمية الصحية الوطنية يتطلب الاعتماد على الآليات التالية:

- مضاعفة الهياكل الصحية وترميمها وتأهيل الامكانات التقنية وفتح الاستثمار الاستشفائي في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي.
- التعيين المتوازن للأطباء المختصين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا.
- إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية.[99]

المطلب الثاني: معيقات وتحديات تحقيق التنمية المستدامة.

أولا :التحديات الاجتماعية:

[97] آسيا بلخير، مرجع سابق، ص ص238-240.
[98] ذهبية لطرش، مرجع سابق، ص18.
[99] إلياس بومعراف، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، (2009-2010)، ص35.

1- تنمية الموارد البشرية: يقصد بتنمية الموارد البشرية تلك العملية التي تعمل على زيادة معارف ومهارات وقدرات وكفاءة الموارد البشرية التي يتمتع بها المجتمع قصد جعلها فاعلة عند دخول سوق العمل ضمن مؤسسات صناعية أو خدماتية وتكون تنميتها وفق نشاطات وأساليب منها: التعليم، التكوين المستمر...العلاقات الانسانية.[100] وبذلك فإن التنمية البشرية محورها الانسان حيث تهدف إلى رفع مستوى حياته إلى الحد اللائق بالإنسان من حيث هو عضو فاعل في المجتمع أما تحقيق هذا الأمر فيكون من خلال الآتي:

- توفير فرص التشغيل وكسب الدخول.
- تنمية القدرات التعليمية.
- السلامة الصحية.
- توفير سياسة حمائية اجتماعية لا سيما للفئات الاجتماعية الواقعة على الدرجات الدنيا والوسطى من سلم الدخل.
- إيجاد شبكات أمان اجتماعي وهي نوع أساسي من أنواع الحماية الاجتماعية.[101]

وتضم التنمية البشرية في محتواها كل من التعليم الصحة وكذلك الدخل وبذلك تعتبر تحديات كبيرة بالنسبة لأي دولة ترغب في بلوغ نسبة عالية من التنمية فهي مرتبطة أساسا بتكوين الفرد وتهيئته لأنه في النهاية هو الغاية النهائية لأي برنامج تنموي.

ففي مجال الصحة يمكن القول أنها أصبحت من الشواغل الاكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أو المتخلفة وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر كذلك مفتاحا لزيادة الانتاج ورفع الانتاجية، فالاهتمام بصحة الأفراد يعتبر عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقة من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها ذلك أن الانسان المكتمل هو القادر على بناء تنمية صحيحة مستدامة[102] ولبلوغ هذه الغاية التي تمثل تحد في آن واحد لا بد من مضاعفة الجهود لأن واقع المنظومة الصحية في الجزائر بالرغم من خطط الاصلاح الشاملة لخدمات

---

[100] هشام بوكفوس، أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة"سوناطراك فرجيوة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنمية الموارد البشرية ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص53.

[101] محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة حالة البلدان العربية"مجلة الدفاع الوطني، د ع، (2012/01/01) ، د ص، على الرابط: www.pebarmag .gov lb /qr/news... .

[102] سوسن مريبعي، مرجع سابق، ص116.

الصحة المتبناة منذ14أفريل2008 لا تزال هي الاسوأ مقارنة مع دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب، فقد خلصت دراسة حديثة لخبراء من جامعة شاربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية لصحة مسحت مؤسسات ومستشفيات المنظومة الصحية بدول المغرب العربي إلى أن الجزائر هي الاسوأ من حيث التغطية الصحية ورغم أنها أكثر إنفاقا على قطاع الصحة.[103] و هدا راجع بالدرجة الاولى إلى سوء التسيير و قضايا الفساد.

ويشكل التعليم في الجزائر الحجر الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية حتى باقي المجالات الحيوية الأخرى وذلك أنه المدخل الاساسي لهذه التنمية فضلا عن ما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية فإنها تركز أكثر على الانسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية، حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقة يأتي في المقام الأول لعل أول هندسة لهذا الأخير تنطلق من المدرسة كمؤسسة رسمية تقوم بإعداد الأجيال اعداد يتوافق ودوره في المجتمع مستقبلا لذلك رصدت الجهود من أجل التغلب على الأمية منذ سنة1963000بمشروع محو الأمية الوظيفي وذلك لرفع قدرات المتعلم الانتاجية قد بين فيما سبق جدول الاحالة على الصفوف الدراسية في الجزائر في الفترة الممتدة من2000إلى2010، التزايد المستمر لأعداد المتمدرسين وهذا راجع لدرجة أولى إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع التعليم كما أن مجانية التعليم في الجزائر لها دور كبير في النتائج المتوصل إليها[104] إلا أن الصعوبة لا تكمن أساسا هنا بل في إعداد السياسة التعليمية حيث تتزايد فيه معدلات النمو السكاني فضلا عن انخفاض مخصصات الاستثمار المادية في التنمية البشرية إضافة إلى تعقيدات وضع السياسة في الجزائر وعدم وضوحها وصعوبة تحديد العوامل المؤثرة بها[105] بالإضافة إلى مجموعة الصعوبات الأخرى التي يمكن اجمالها في اهتمام بالتقدم الكمي بدلا من الاهتمام بفحوى المناهج التربوية وكذلك احتواء ظاهرة التسرب المدرسي ذات الآثار المختلفة.

التحديات الاقتصادية:

1- الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري: حيث أن هذا الأخير يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية

[103] نفس المرجع، ص ص117.
[104] نفس المرجع، ص108.
[105] مسعود البلي ، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2009-2010، د ص.

فالمحروقات تساهم بنسبة 25% من الناتج الداخليو98% من اجمالي الصادرات و64% من الإيرادات العامة للدولة ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين 55%و68% من اجمالي الجباية ونحن[106] نعرف أن من أشد تداعيات الاعتماد على الدخول الريعية وضع الاقتصادات تحت رحمة المتغيرات الخارجية والداخلية بمعنى أن أي هزة تصيب حركة التجارة الدولية تنتقل بسرعة إلى اقتصادات الدول الريعية وكثيرا ما تحدث هزات اجتماعية شديدة الوطأة كون أن هذه الاقتصاديات رخوة لا تستند إلى قوة انتاجية صلبة ذلك أن بنية الاقتصادات الريعية في الغالب تكون غير انتاجية و هدا ما حدث في الهزة الاقتصادية التي حدثت أخيرا و التي أخلت بالانظمة الاقتصادية المرتكزة على المحروقات و منها الجزائر كذلك يقوم الاقتصاد الريعي بتشويه المؤشرات الاقتصادية من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع العقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي واشاعة أنماط الاستهلاك الترفي ويشوع ظاهرة المضاربة وبالتالي وجود فصل بين العمل ومردوده [107]من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى لأن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات[108].

2- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية:إن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت إلى السطح مؤخرا والشعوب القائمون عليها معنى الادارة في العالم المتغير بمعنى استيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث والمسارات الجديدة في ظل تغير مفهوم الحيز الذي اعتادت عليه المؤسسات لصالح فضاء آخر يتميز بسباق محموم على الأسواق وعليه فهي مطالبة.

- حتمية اكتساب القدرة على التعامل في سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت عليه في السابق.
- ضرورة التخلص من أساليب الادارة التقليدية التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق.
- تبني وتطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار وبديل مهم من أجل النمو والبقاء، والتوسع وكذا استغلال فرص جديدة في السوق، إضافة إلى تحقيق التكامل التكنولوجي.

---

[106] مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، على الرابط:...www.veeco.net/portat/index.php ?option-com
تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/27على الساعة18:03.د ص

[107] محمد نبيل الشيمي ،"الاقتصاد الريعي المفهوم و الاشكالية "،الحوار المتمدن ،العدد3637،(13 فيفري ،2012)، د ص .

[108] مصباح حراق ، نفس المرجع، د ص.

- التحكم في مفهوم إدارة الجودة الشاملة وضرورة التحكم في أساليب التسويق الح0000
- إدارة المعلومات بشكل جيد ذلك أن الاستخدام الجيد للمعلومات مدخل من مداخل الادارة الرشيدة.[109]

التحديات البيئية:

1- التلوث البيئي: لقد ارتبطت اشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموي مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الاطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي ورغم إدراك الحكومة لهذا الخطر فقد ازداد وذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل في ما يلي:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية فمند الاستقلال إلى غاية الثمانينات اهتمت الجزائر بالتنمية الاقتصادية ولم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.
- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة فالجزائر تملك ثروة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الأمر الذي أثر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل قطاع الحديد والصلب وقطاع البيتروكيمياء وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية بسبب انبعاث الغازات الناتجة عن احتراق الطاقات المستخدمة في هذه الصناعات وقد تفاقمت خطورة الوضع مع غياب أجهزة التحكم في انبعاث الغازات.
- تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها حيث أن تدني جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن ساهم بالتالي في التلوث البيئي بالإضافة لا توجد استراتيجية التخلص من النفايات الحظرية وفق المعيار.
- ضعف برامج اعادة التطهير واستغلال مياه الصرف فمحطة اعادة تطهير مياه الصرف تعاني عدة مشكلات تتعلق بكثرة العطب وقلة الصيانة وسوء الاستغلال الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مردود ويساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم التلوث.
- سوء استغلال موارد الطاقة وهو يكمن في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية فوصل سنة2006إلى12مليون طن.

[109] ناصر مراد، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، (2009)، ص ص122-123.

- النمو الديمغرافي فالضغطات الديمغرافية من أهم اسباب المشكلات البيئية وفي هذا المجال نجد أن توسع العمران أدى إلى تقليص الغابات والأراضي الزراعية بالإضافة إلى زيادة التلوث وتركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة زيادة استهلاك الطاقة.

2- التصحر:هو انخفاض أو تدهور قدرة الانتاج البيولوجي للأرض مما قد يفضي في النهاية إلى خلق ظروف شبه صحراوية أو بعبارة أخرى تدهور وخصوبة أراضي منتجة وفي مواجهة هذه الظاهرة استهلاك الجزائر مبالغ مالية هامة تجاوزت 120مليون دينار جزائري خلال الخمس سنوات الماضية لتجسيد عشرات العمليات الخاصة بأشغال الصيانة والمحميات ومكافحة الأمراض الطفيلية و صد الكثبان الرملية وتثبيت النظام الرقابي للغابات.[110] فالمناطق المختلفة التي تعاني من التصحر بدرجات مختلفة و لأسباب متعددة أدت إلى خلق تداعيات بيئية و اقتصادية و اجتماعية خطيرة على السكان و من الآثار الضارة للتصحر في الجزائر هو تدني إنتاجية غالبية المراعي الطبيعية التي تعطي أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للاستغلال، و تدهور الغابات و انحسار الغطاء النباتي وفقد التنوع البيولوجي و تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية حيث يتسبب التصحر في انتشار الفقر و تدني مقومات المعيشة في المناطق الريفية مما يدفع بالسكان إلى الهجرة[111] نحو المدينة وهذا يسهم بشكل فعال في زيادة الضغط على المدن و انتشار الآفات الخطيرة كما يساهم التصحر في تدني الاقتصاد الوطني و كذا إرهاق ميزانية الدولة في الجهود المبذولة لإزالته و محاربته و يجعل من التصحر أمر بعيد المنال بالنظر إلى ما يخلقه من أضرار أضف إلى ذلك أنه يساهم في أعاقة تقدم الاستدامة بشتى أشكالها سواء كانت بيئية أو اقتصادية وذلك من خلال التأثير السلبي المباشر و غير المباشر على مقومات التنمية المستدامة.

رابعا: حوكمة الإدارة و القضاء على الفساد:

حققت الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2006 المعلن عنه من طرف منظمة الشفافية العالمية المرتبة 84 من اصل 163 في العالم بـ 3.1 نقطة و في سنة 2007 تراجعت إلى

[110] أحمد عقون، التصحر في الجزائر، على الرابط:-tiout waha 1.BLOGS POT.COM/2009/09/BLOG-POST-8126.HTM
تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/27، على الساعة09:44.د ص.

[111] تقرير اجاع التنفيد الاقليمي التابع للجنة الاقتصاية و الاجتماعية لغرب آسيا ،(اللجنة لاقتصادية و الاجتماعي لغربي آسيا،د س ن) ،ص23

المرتبة 99 بـ 3.0 نقطة و في سنة 2008 حققت نوع من التقدم بـ 3.2 نقطة و حققت المرتبة 92 و في سنة 2009 تراجعت إلى المرتبة 111 بـ 2,8 نقطة [112] و لعل أهم المعوقات التي تعترض مجهودات القضاء على الفساد و إحلال الإصلاح مايلي:

- صعوبة تنفيذ البرامج النوعية و التثقيفية و عدم تحديث آليات الرقابة
- عدم تواجد ما يسمى الإحساس بالمسؤولية.
- عدم قيام الإعلام بدوره الفاعل.[113]
- بقاء منظمات المجتمع المدني بعيدة كل البعد عن الدور الرقابي المنوط بها
- ضعف آليات المساءلة و في بعض الأحيان غيابها تماما.
- عدم وجود متابعة للمشروعات الكبرى التي دائما ما تكون مسرحا لوقوع فضائح الفساد.
- توسيع الجهود من وطنية إلى دولية لمكافحة الفساد في إطار التعاون الدولي.
- عدم اتخاذ التدابير الوقائية لمنع الفساد
- عدم وجود تطبيق فعلي للقوانين
- تقوية جهاز العدالة و تسريع إصدار القوانين.

خامسا: التحديات السياسية: و تتمثل بالاساس في:

1- عدم وجود تداول على السلطة حقيقي و فعلي:هناك من يربط فكرة التعددية بالحكم الراشد و التنمية السياسية المتفقة مع دولة القانون و الحق و الرشادة في صنع و اتخاذ القرار على كل المستويات و الابتعاد عن تركيز السلطة في يد أو مؤسسة واحدة و توفير الشفافية و رقابة المسئولين و الالتزام بتكافؤ الفرص في توزيع الخدمات و توسيع دائرة المشاركة أي أنها تعني التشاور و التداول في القضايا في إطار الضوابط الدستورية و في إطار تعددي بمشاركة الجميع لاختيار الأفضل كما تعني أيضا تعاقب الأشخاص و الحكومات و الأحزاب و البرامج و السياسات و الأجيال على كل المستويات بطريقة سلمية في إطار الضوابط الدستورية و الالتزام الأخلاقية و تعني

[112] Transparancy international ;the global againstcorruption ;corrupetion perceptionindex2006l2007200 8l2009at the web cite www.transparency.org .at 28 .04.2015.at 18/28

[113] فيصل بن طلع بن طايع المطيري، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العدالة الجنائية ، تخصص تشريع جنائي إسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2008،ص ص، 144-145

تحديد المدة عهدة أو عهدتين اعتمادا على نتائج الانتخابات الدورية و ليس خلافة نفس الشخص أو البقاء أو تجديد العهدة كل مرة.[114]

و انطلاقا من هذه الفكرة و حقيقة التعددية و التداول على السلطة نجد أن الانتخابات في الجزائر لا تعبر حقا عن التعددية و التداول على السلطة بل هي آلية لتثبيت أركان النظام و بقاءه و استمراره و ليس تغييره ، كما أن التداول على السلطة غائب تماما مند تولي الرئيس بوتفليقة زمام السلطة و قيامه بالتعديلات الدستورية حول العهدة المفتوحة.

2. ضعف المشاركة السياسية في الجزائر:

وذلك مرده إلى:

- ضعف الأحزاب نتيجة أن الكثير منها لا يملك مقومات الحزب و غياب الذيمقراطية و التداول البيئي داخل الأحزاب و بروز ظاهرة البيع السياسي و ليس التسويق السياسي، أنتج ظاهرة الانقلاب و الحركات التصحيحية داخلها بالإضافة إلى اختراقها و التلاعب بها بواسطة مصالح الأمن التي تعمل على تقسيمها .
- استمرار ضعف المشاركة الانتخابية التي تنقص من مصداقية عملة التداول على السلطة كما حدث في الانتخابات التشريعية و المحلية لعام 2007.
- عدم اعتماد الأحزاب و سيطرة السلطة التنفيذية و تحالفها مع المؤسسة العسكرية و غياب حكومة الأغلبية و حرية التعبير و تعاقب الأجيال.
- تقلص عدد الأحزاب و الكثير منها لا يملك مقومات الحزب السياسي سواء داخل البرلمان أو على مستوى الامتداد الشعبي أو الانتشار على المستوى الوطني من خلال الانتخاب و النتائج التي تعبر عن ضعفها و عدم تماسكها.[115]
- كما أن الذيمقراطية المعلنة عنها في الجزائر ليس تمثيلية و لا مشاركاتية بل هي عبارة عن ديمقراطية مقيدة.[116]

[114] حسن مرزون،الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، 2011-2012 ص 15.

[115] نفس المرجع، ص 311.

[116] اسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الذيمقراطية في الجزائر، (بيروت الجماعة العربية للديمقراطية، 2011)،ص104.

المطلب الثالث: أفاق ترشيد التنمية المستدامة في الجزائر

لأفاق ترشيد التنمية المستدامة في الجزائر هي في مجملها عبارة عن رهانات ستخوضها الجزائر مستقبلا و تحديات يجب أن ترفعها لبلوغ تنمية شاملة و مستديمة تمس كافة الشرائح و جميع المجالات و لهذا يتوجب عليها الافتتاح على العالم الخارجي في إطار شراكات و تعاون مع الفواعل الخارجيين في إطار تبادل المصلحة وكدا نقل التجارب و تحويرها ضمن ما يعرف بالخصوصية.

و في هذا الإطار نظم المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 09 و 10 جوان 2014 بالجزائر مؤتمر دولي رفيع المستوى تحت عنوان التنمية البشرية و مجتمع الرفاه وفقا لرزنامة ما بعد 2015 حيث تضمن الإطار الجديد للتنمية ما بعد 2015 مايلي:

- إحداث القطيعة مع تصور التنمية القائم على المبادرات الخارجية للتوجه أكثر نحو نموذج آخر قائم على المبادرات المستلهمة من الداخل و مرتكز على التملك الوطني.
- مضاعفة المجهود من أجل فعالية المساعدات و إقامة شراكة تساهمية عالمية جديدة و قوية على أساس جديد و عادل .
- ترقية الشراكات المتبادلة و المثمرة بالحرص على الانسجام و التوفيق بين المساعدة و الدعم الدوليين و الأولويات الوطنية و الجهوية.
- تعزيز المسؤولية المشتركة و نظام التضامن الدوليين نحو المناطق الهشة أمام الصدمات الطبيعية و الاقتصادية.[117]
- تعزيز الشراكة من أجل التنمية لا سيما الشراكات متعددة الأطراف التعاون الثلاثي و التعاون جنوب جنوب.
- ترقية الابتكار و مشاركة أكبر للتمويل الخاص (الوطني، الدولي) للتنمية أما فيما يتعلق بالآليات الوطنية لتنفيذ الإطار الجديد للتنمية ما عد 2015 فتتمثل في:
- تشجيع مقاربات منسجمة لمتابعة و تقييم السياسات الوطنية للتنمية التي تدعمها ممارسات و مناهج موحدة و تطوير مناهج تشاركية.

---

[117] المجلس الوطني، الاقتصادي و الاجتماعي،التنمية البشرية و مجتمع الرفاه وفقا لرزنامة ما بعد 2015، (الجزائر، قصر الامم نادي الصنوبر 09.10 جوان 2014) ، ص06.

- تعزيز الأنظمة الوطنية لمتابعة و تقييم التقدم في مجال التنمية البشرية و ترقية دراسات التأثير كوسيلة لتحسين السياسات العمومية.
- تعزيز القدرات الوطنية و الجهوية للقياس و التفاعلية و تنظيم دراسات تصورا للفقر و كدا السعادة بمعنييها المادي و الروحي.
- تسهيل بنوك المعلومات على المستويات الداخلية ،و تطوير الوسائل المناسبة للقياس و التقدير.
- تحسين التواصل و التنسيق لا سيما في مجال بتبادل المعلومات الإحصائية مع منظمة الأمم المتحدة.

و تضمنت فصول هدا الإعلان على ان تقضي رزنامة التنمية لما بعد 2015 على الفقر في البلدان السائرة في طريق النمو الهادف رئيس، من خلال التطبيق المتوازن لجميع ركائز التنمية المستدامة الذي أكدت عليه(ريو + 20) (RIO+20) [118]

أولا:التنمية السياحية المستدامة: تعد السياحة في العصر الحالي موردا هاما لكثير من الدول يتطلب الاهتمام و القيام بتطويره و تنميته ليصبح موردا مستداما تستفيد منه الأجيال المتعاقبة، و في هذا الشأن بادرت الجزائر نظرا لما تملكه من منتجات سياحية هامة و متنوعة بمشاركة إستراتيجية موجهة أساسا لتنمية قطاع السياحة و جعله أكثر جاذبية للسواح الداخليين و الخارجيين و بان هدا المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة لأفاق 2025 بأهدافه و برامجه و آلياته، ليضع معالم صناعة سياحية جذابة شعارها التميز و النوعية لضمان موارد بشرية و مالية إضافية أكثر استقرارا[119]

وقصد أزيلت العقبات التي تقف أما التنمية و ترويج المنتجات السياحية من جهة ووضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير و تنظيم للقطاع من جهة أخرى هناك جملة من الإجراءات وهي دعم مختلف الاستثمارات السياحية و تتمثل جوانب الدعم هذه في:

- التهيئة و التحكم في العقار السياحي.
- تاطير و تمزيل المشاريع السياحية.
- دعم التدريب و التكوين دعم النوعية.
- دعم الترويج السياسي.[120]

---

[118] نفس المرجع، ص ص 7.6.

[119] عبد القادر لحسن،''إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025 الآليات و البرامج'' مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02،(2012) ، ص 171.

[120] نفس المرجع،ص178.

أما فيما يخص برامج تنمية القطاع السياحي وفقا لما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SOAT2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياحة في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات و جميع المناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية الثقافية و التاريخية للبلاد و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية، يجب النظر إليها لم تعد خيار بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل مورد بديل للمحروقات،و تتمثل الأهداف الإستراتيجية للمخطط:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى(مثل الصناعة التقليدية،النقل،الخدمات،الصناعة،التشغيل)
- تحسين التوازنات الكلية، التشغيل ، النمو، الميزان التجاري و المالي ، الاستثمار.)
- التوفيق بين الترقية السياحية و البيئية.
- تنمية التراث الثقافي، التاريخي، الشعائري كون هده العناصر تمثل عوامل جد مهمة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة عليها احترام التنوع الثقافي حماية التراث و المساهمة في التنمية المحلية
- التحسين الدائم لصورة الجزائر بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية.[121]

أما بالنسبة لمخطط إنعاش السوق السياحية في الجزائر فهي تمثل طرق إنعاش سريع و مستدام للسوق السياحية تضمن إعادة اعتبار للدور و المكان الذي يتعين على السياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة، و فيمايلي عرض إجمالي لهده المخططات الخمسة بحسب ما جاء المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025.

1. مخطط وجهة الجزائر: ودلك بتحسين صورة الجزائر لزيادة الاستقطاب

[121] نفس المرجع ،ص 180.

2. الأقطاب السياحية للامتياز:القطب السياحي هو تركيبة من العرض السياحي للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة، التسلية الأنشطة السياحية و الدورات السياحية بالتعاون مع مشاريع التنمية المحلية.
3. مخطط النوعية السياحية: لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبرى إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني فهو يركز على التكوين و التعليم فالمخطط النوعي للسياحة يشمل:
   - تحسين النوعية و تطوير العرض السياحي
   - منح رؤية جديدة للمحترفين.
   - حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية.
   - نشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية.
4. مخطط الشراكة العمومية- الخاصة: لا يمكن تصور تنمية مستدامة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي و الخاص للاستجابة (لطلب الجماعي للمنتجات السياحية)[122]

ثانيا: المخطط الوطني للطاقات المتجددة:يشكل إدراج تطوير الطاقات المتجددة ضمن باقي الطاقات الأخرى وفق المخطط الوطني الذي أعدته الجزائر من أجل تطوير هذه الطاقات رهانا أساسيا من أجل الحفاظ على الموارد الحفرية(النفط و الغاز)، في البلاد و تنويع فروع الإنتاج و المساهمة في التنمية المستدامة حيث أن كل هذه الاعتبارات تبرر إدماج الطاقات المتجددة من الآن ضمن إستراتيجية توفير الطاقة على المدى الطويل مع إبلاء أهمية كبيرة لاقتصاد الطاقة و الفعالية الطاقوية. وفي هذا الصدد يأتي المخطط الوطني لتطوير الطاقات المتجددة في خمس محاور و تمثل في الإمكانات التي ستوضع في كل قطاع، النشاط الطاقوي و برنامج الفعالية الطاقوية و القدرات الصناعية التي ترافق البرنامج و البحث و التنمية و الإجراءات التحفيزية و التنظيمية، و يشتمل البرنامج على إنشاء في آفاق 2025 حوالي 20 محطة للطاقة الشمسية الحرارية و الهوائية و المحطات الهجينة(شمسية و غازية) و سيتم القيام بهذه المشاريع الثلاثة لإنتاج الكهرباء و الموجهة للسوق الوطنية على ثلاث مراحل حيث تخصصت المرحلة الأولى (2011-2013) لإنشاء مشاريع نمودجية

[122] نفس المرجع،ص ص 182.181.

لتجريب التكنلوجيا الموجودة أما المرحلة الثانية(2014-2015) [123]وهذه الفترة مثلت بداية البرنا مج و انطلاقته و المرحلة الثالثة(2016-2030) مخصصة للانتشار الواسع لهذه المشاريع و يسعى البرنامج إلى 2600 ميغاواط سنة 2020 مع إمكانية تصدير 2000 ميغاواط من أجل بلوغ حوالي 2000 ميغا واط سنة 2030 بالنسبة لسوق الوطنية و 10000 ميغاواط موجهة للتصدير، و تمتد برمجة نشاطات ترمي إلى تطوير الإمكانات الصناعية المرافقة و إنجاح البرنامج الوطني للطاقات المتجددة[124] من خلال تعزيز النسيج الصناعي من أجل تحقيق إدماج أكثر من 80% في أفق 2030،و تتعلق هذه النشاطات ببناء مصنع لإنتاج الصناعة الضوئية الفولطية بقدرة إنتاجية تقدر بـ 120 ميغاواط سنويا من قبل سونلغاز من خلال فرعها رويبة /إنارة و الذي تم تشغيله في 2013 إضافة إلى انجاز مركز وطني لمطابقة التجهيزات الموجهة لمنشأة الطاقة المتجددة.[125]

و لدعم التنمية المستدامة بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدهم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال انجاز المشاريع التالية:

- مشروع حماية الساحل.
- مشروع حماية التنوع البيولوجي.
- انجاز مشروع خاص بالبيئة.
- وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم
- عمليات تحسين المحيط الحضري.
- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

في إطار المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على أفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار عامل النوعية و الإنتاجية و تحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.[126]

---

[123] لتطوير المكثف للطاقات المتجددة من أجل الحفاظ على المحروقات، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة على الرابط portai.cder.dzlare......jl hghaùghu ugdi fjhvdo ugn hgshu. تم الاضطلاع عليه : 03.05.2015 ،على :12:30

[124] نفس المرجع ، د ص .

[125] نفس المرجع، د ص .

[126] سعيدة رحامنية،مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد، على الرابط -Digitallibrary.unio batma.dz :8080/jspui/handle/.../70 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2015/05/03.

خلاصة و استنتاجات:

قمنا في هدا الفصل بدراسة واقع الحكم الراشد و الأداء التنموي في الجزائر بحيث تطرقنا إلى بعض المؤشرات كالمشاركة و التمكين و دعم إرساء دولة القانون و الجهود التي بدلتها الدولة من أجل تحقيق نوع من الاستقرار على الصعيد الداخلي و تحقيق مؤشرات ايجابية على مستوى المعايير الدولية وذلك من أجل تسهيل الأمور و تعبيد الطريق أمام السياسات التنموية و دعمها و استدامتها و القضاء على جملة التحديات و الصعاب التي تعترض و تحول دون تحقيق التقدم و إحراز القطيعة مع حالة التخلف إلا أن هده الجهود تعوقها مجموعة من العقبات و هي تجسيد ديمقراطية فعلية تقوم على المشاركة و تقبل الآخر كما يجب أيضا تجاوز حالة الاعتماد على الاقتصاد الريعي نحو الاعتماد على الزراعة و الطاقات المتجددة بما أن الجزائر جغرافيا جزءها الأكبر صحراء و هذا يمنحها الاستفادة من الطاقة الشمسية كما يتوجب أيضا و بشكل عام القضاء على الفساد بكل أشكاله و هذا كله لن يتم تحقيقه كأهداف و غايات و القضاء عليه كمعوقات و عراقيل إلا من خلال إستراتيجية تنموية وطنية شاملة في إطار الآفاق التي هي محفزات للمضي نحو الرشادة و تحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة:

في الأخيرما يمكن قوله هو أن موضوع الحكم الراشد يستمد أهميته بالنظرالى ما يتمتع به من مكانة في الأوساط العلمية و الأكاديمية كمفهوم أو فكرة يمكن من خلالها تحقيق التنمية و لقد تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهوره بين أسباب داخلية و أخرى خارجية ،و بين أسباب اقتصادية و أخرى سياسية اجتماعية، ايديولولجية،و في مجملها هي حاجة النوع البشري إلى صيغة جديدة لاستغلال الثروات بعقلانية و بوجه يكفل النمو و الازدهار على جميع الأصعدة و يحقق العدالة و يمكن جميع الفئات من بلوغ الرفاه ، الذي أصبح غاية قصوى للمجتمعات و مبلغ همها، بالإضافة إلى هذه الدوافع فان الدافع الأكبر لبروز الحكم الراشد و الذي دفع به إلى الخروج إلى حيز الوجود في حلته المؤسساتية و الإدارية و تركيزه على التنمية البشرية عي المؤسسات المانحة التي جعلت منه قالبا لكل السياسات التنموية.

و من خلال دراستنا فان التنمية المستدامة هي أعلى مراتب التنمية في تطورها الزمني و هي التنمية التي تضمن احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بنصيب الأجيال اللاحقة و بدلك اكتسبت التنمية المستدامة خاصية الاستمرارية و الشمولية، يكون فيها الفرد هدفا ووسيلة في نفس الوقت،متضمنة التعاون من طرف الجميع، و الجميع هنا نقصد بها من طرف جميع الفاعلين داخل الدولة و خارجها و الارتقاء بمستوى التفاعل ليكون دوليا كما تتمثل التنمية المستدامة ثقافة تنموية تجمع ما بين الاقتصاد و البيئة وهدا حقا ما أكدته اللجنة العالمية للتنمية و البيئة، و كما للحكم الراشد مبررات ظهوره، نفس الشيء بالنسبة للتنمية المستدامة و لعل السبب الرئيسي في ظهورها هو إعادة النظر في بعد لم يتم سابقا الاهتمام به وهدا الاهتمام تصاعد نظرا لتفاقمه مع مرور الوقت و هو نضوب الموارد و تدهور البيئة و سبب أخر هو في الحقيقة نتيجة للسبب الأول و هو محاولة جعل خطط التنمية أكثر إنسانية من خلال التعليم في نصيب الأجيال اللاحقة و نظرا لعجز الأنظمة الاقتصادية المختلفة عن التوفيق بين تحقيق التنمية و بين استدامة التنمية، كان الحكم الراشد الحل الأمثل لخلق نظام اقتصادي و اجتماعي و سياسي ملائم و تسيير هده المعلومة وفق ما يستدعيه تحقيق التنمية المستدامة ، التي لا يمكن إرساؤها إلا في حضور الآليات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية، وحقوق الإنسان و النزاهة و الشفافية و العدالة الاجتماعية يحث يؤدي دلن إلى الرفاه و هدا عن طريق المشاركة، المساءلة و المحاسبة و سيادة القانون.

ادن الحكم الراشد هو الكفيل بضمان متطلبات التنمية المستدامة فمن خلال دراستنا للعلاقة التفاعلية بينهما توصلنا إلى أن الحكم الراشد يوفر آليات مكافحة الفساد و إرساء الإصلاح و الإدارة الجيدة لشؤون العامة و ذلك من خلال:

- تنمية المورد البري و تحسين أدائه ودلك بتوفير احتياجاته النفسية و المادية، لتحقيق التنمية على اعتبار الإنسان غاية ووسيلة.
- وضع إستراتيجية تنموية شاملة بالارتكاز على معطيات واقعية و تشخيص للمشاكل و العراقيل و تبني العقلانية في التسيير و تعزيز نظم المحاسبة و المسائلة و مكافحة الفساد
- خلق بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار و للحرية الاقتصادية و التنافسية في إطار منظومة تشريعية تكفل حق الجميع بما في دلك الحق في بيئة سليمة بتقنين الأنشطة الصناعية.
- خلق نوع من الاستقرار داخل النظام السياسي من خلال الديمقراطية الحقيقة و الاستقلال السلطوي ، و نزاهة الانتخابات ، و حق التعبير و الإعلام، و مشاركة جميع الفاعلين في صنع القرار
- القضاء على الفساد بكل أشكاله و استئصال جذوره و استبدال الحكم الطالح بالحكم الصالح على مستوى جميع الأصعدة و في كل المجالات.
- إزاحة كل العقبات التي من شأنها عرقلة خطط التنمية المستدامة و القضاء على الفقر و البطالة و الأمية.
- قياس الأداء التنموي لمعرفة مدى التقدم المحرز و مقارنته بالأهداف المسطرة من أجل تدارك الهفوات و معرفة أين نحن من الإصلاح.

أما عن نتائج الدراسة التي خلصنا إليها من خلال واقع التجربة الجزائرية في تبني الحكم الراشد و ترشيد التنمية المستدامة فكانت كالتالي:

- في المجال السياسي لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عن الديمقراطية الحقيبة فهي لا تزال ديمقراطية مقيدة.
- كما أن الممارسة السياسية في الجزائر لا ترقى إلى التجسيد الفعلي بل هي مجرد خطابات و شعارات بعيدة كل البعد عن مقومات الرشادة حيث تلمس أحزاب سياسية كثيرة إلا أن البلاد لا تزال تتعامل بعقلية الأحادية في الانتخابات الدورية و الأعداد الكبرى للأحزاب السياسية طغت عليها التعديلات الدستورية لعدد العهدات و فتحها و

بقاء نفس الشخص في السلطة فتح المجال للشك في نزاهة الانتخابات و حقيقة التعددية في الجزائر.

- إن المشاريع الكبرى التي خططت لها الجزائر في المجال الاقتصادي لم تتم على أكمل وجه و لا في آجالها و معظم هذه المشاريع سرعان ما يتم اكتشاف الخلل فيها بالإضافة إلى قضايا الفساد.و التي هي تمثل أكبر عائق يحول دون تحقيق تنمية مستدامة و يلغي تماما صيغة الحكامة في التسيير.
- غياب الدور الحقيق للقطاع الخاص و المجتمع المدني و بعد هذه الفواعل عن ثقافة الحكم الراشد فالمجتمع المدني تحت رحمة السلطة الحاكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أما القطاع الخاص فحمله لا يرقى إلى الوجه المطلوب و لا يستطيع فتح مجال المنافسة مع الاستثمارات الخارجية وذلك بالنظر إلى الجودة و كذلك ضخامة الأعمال و التوسع في الأنشطة و الأعمال و تنوعها.
- لمسنا أيضا من خلال دراستنا أن الواقع التنموي و جهود الدولة في القضاء على الفقر و الأمية و البطالة و إن حققت نوعا ما تقدما إلا أنها لم تقم بالغرض المطلوب ذلك أن الفئات الهشة في الجزائر و ظاهرة الفقر و البطالة و خاصة المقنعة منها لا تزال تضرب بأثرها السلبي على الاقتصاد الوطني . و تعرقل مسيرتها التنموية بالإضافة إلى مشكل التلوث الذي أفرز و لا يزال عدة مشاكل و زاد من حدة الوضعية الصحية للجزائر، كما أنه أضحى يشكل استقطاب المنظومة التشريعية و القانونية في مجال عمل المنظمات و المؤسسات الصناعية بحيث سعت الجزائر في مهمة القضاء على التلوث الصناعي إلى إرساء مجموعة من القوانين المنظمة للمجال الصناعي، إلا أن المسؤولية البيئية لا تعد اهتماما بليغا بالنسبة للمؤسسات الربحية.
- كما أن الواقع التنموي في الجزائر يرصد العديد من التحديات التي يتوجب على الدولة أن تتجاوزها فهي بالدرجة الأولى يتوجب عليها أن ترسخ الحكماتية كمفهوم و استيعابها من طرف المواطنين و خلق ثقافة بيئية بدا من التصنيع إلى الاستهلاك الأ خضر و خلق جو من التعاون المشترك داخليا و خارجيا من اجل تحقيق أهداف التنمية للألفية.

و في الأخير لتحقيق تنمية مستدامة يكفي أن نفعل آليات الحكم الراشد و نطبقها بصرامة و نضف عليها طابع الخصوصية و نسرع من التغيير نابع من الذات، و معرفة أين يكمن الخلل وصياغة حلول معقولة و مناسبة تتماشى و الإمكانات المادية و البشرية و إحداث القطيعة مع الأهداف الشخصية على حساب المصلحة العامة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1 الكتب:

1- أبو أصبع صالح خليل ،الاتصال و التنمية المستدامة في الوطن العربي،(الأردن: دار البركة للنشر و التوزيع، 2009).

2- أحمد مصطفى فاروق ، التنمية المستدامة والسياحة دراسة أنثربولوجية، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011).

3- أمين كاتوت سحر ، البيئة والمجتمع،(الأردن: دار دجلة،2009) .

4- أودوفور فولت ماير ، المجتمع المدني و العدالة، تر:رافدا النشار،(القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2010).

5- بشارة عزمي ، المجتمع المدني دراسة نقدية (بيروت، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2012).

6- بن قانة اسماعيل محمد ، اقتصاد التنمية(نظريات، نماذج، استراتيجيات)، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).

7- البياتي فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي(الاردن :دارآيلة ،2008).

8- تاروس قريصة صبحي ، مذكرات في التنمية الاقتصادية،(مصر: الدار الجامعية، د.س.ن).

9- تودارو مشيل ب ، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، (المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 2006)

10- د م ، المنجد في اللغة و الاعلام ،(بيروت :دار المشرق 2003)،ط40.

11- سمير مصطفى محمد ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، (الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الأول مقدمة عامة ،د.س.ن).

12- شعبان عبده عبير ، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية ومشكلاتها، ومشاكل الفقر، التلوث البيئي-التنمية المستدامة،(مصر:دار التعليم الجامعي،2013).

13- عابي وليد عبد الحميد: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ط1،(لبنان: مكتبة حسن العصرية،2010).

قائمة المراجع

14- عبد الفتاح ناجي أحمد ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية،(مصر: المكتب الجامعي الحديث،2013).

15- عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، ط3،(فلسطين :رام الله، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان،2013).

16- عمايرة غسان ، تقرير حول الشباب والتنمية، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، (فلسطين: كدار،2008).

17- غانم غالب ، مدخل إلى حكم القانون،(المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، 2005-2006).

18- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية(نظريات سياسات، وموضوعات)، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)،

19- قيرة اسماعيل و آخرون، مستقبل الذيمقراطية في الجزائر ، (بيروت الجماعة العربية للديمقراطية، 2011).

20- الكايد زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا و تطيقات (الأردن : المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2003).

21- كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) .

22- محمود خراف عامر ، قضايا البيئة والتنمية، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).

23- مدحت غسان محمد ، الشرعية الدولية والشفافية في ظل النظام الدولي الراهن، (الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع،2012).

24- المشاقبة أمين عواد ، المعتصم بالله داود علوي ، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد ،(الأردن: در الحامد لنشر و التوزيع 2012).

25- مصطفى قاسم خالد ، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط 2،(مصر: الدار الجامعية، 2010)

26- منذر الشاوي، دولة القانون، (الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع ،2013) .

27- موسشيت دوجلاس ، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة،(مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،2000).

28- ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة(عنابة: منشورات جامعة باجي مختار،2010).

29- النسور بلال علي ، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، الأردن نمودجا،(الأردن: دار جليس الزمان، 2011).

30- هاملي محمد ،هيمنة السلطة التنفيدية على السلطة التشريعية في النظام الدستوري الج زائري،دراسة مقارنة بالنظامين الدستوري المصري و الفرنسي،(الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2014) .

2- الدراسات غير المنشورة:

1- أحمد أيمن طه حسن ، المؤشرات المفاهيمية و العملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، التخطيط الحضري و الإقليمي ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين، 2008 .

2- أدريخ مجد عمر حافظ ، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الاراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، التخطيط العنصري والاقليمي، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين ، 2005.

3- أزروال يوسف ،الحكم الراشد بين الأسس النظرية و آليات التطبيق ، دراسة في واقع التجربة الجزائرية ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسثير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص تنظيم سياسي و إداري ، كلية الحقوق ،جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة 2008،2009

4- بركات سليم ، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في _القانون ، فرع الدولة و المؤسسات العمومية ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ، 2007 ، 2008 .

5- بلخير آسيا ، إدارة الحكمانية و دورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية و التطبيق (الجزائر أنموذجا : 2007/2000 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، رسم السياسة العامة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2009.

6- بن طلع بن طايع المطيري فيصل ، معوقات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة و مكافحة الفساد،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العدالة ، تخصص تشريع جنائي اسلامي، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض، 2008.

7- بن علواش بن بادي السبيعي فارس ، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، الرياض، 2010.

8- بن عياش سمير ، السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي- دراسة حالة ولاية الجزائر(1999-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والاعلامية، جامعة الجزائر-03- ،2010-2011.

9- بوديب خديجة ، دور مؤسسات اللاتحاد الأروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

10- بوصنوبرة عبد الله ، الحركة الجهوية في الجزائر و دورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية،د ج ، 2010-2011 .

11- بوكفوس هشام ، أساليب تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية دراسة ميدانية بمؤسسة"سوناطراك فرجيوة" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تنمية الموارد البشرية كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ،جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.

12- بيوض محمد العيد ،تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس- سطيف ، 2010-2011.

13- تكواشت عماد ، واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

14- جابر ناصر ، السياسة العامة و الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 2013.

15- جاسم ابراهيم حسن الحوسني خالد ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثصره على تنمية المجتمع في دولة الإمارت العربية المتحدة، جمعيات النفع- دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013

16- حاجي فطيمة ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة2005-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014.

17- حملاوي عبد الحق ،الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد- تجربة الجزائر1999-2007، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، 2012-2013

18- خلاف وليد ، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية العلاقات الدولية ديمقراطية و رشادة ، كلية الحقوق ،جامعة منتوري قسنطينة، 2009 ، 2010 ، ص 23.

19- دبابش سامية ، التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسة العامة والادارة المحلية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2012-2013.

20- راشي طارق ، الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011.

21- سايح بوزيد ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد و التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان، 2012-2011 .

22- سعداوي موسى ، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في التخطيط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

23- سفتي فاكية ، التنمية الانسانية المستدامة وحقوق الانسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في لقانون العام، تخصص حقوق الانسان والحريات الاساسية، كلية الحقوق ،جامعة فرحات عباس، سطيف، ، 2009-2010

24- شيخي شفيق ، انعدام الاستقلال الوظيفي للقضاة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في القانون العام،فرع تحولات الدولة،جامعة مولود معمري، تيزي وزو كلية الحقوق، 2010-2011.

25- صبع عامر ، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2008

26- طالبي رياض ، التنمية الريفية المستدامة في اطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2010-2011 .

27- طالبي رياض ، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد البيئية المتجددة دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس والمغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير ، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2011.

28- العايب عبد الرحمن ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011،

29- عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، الدراسات الأورومتوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2011 ، 2012 .

30- عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، تخصص الدراسات الاورو متوسطية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بلقايد ،تلمسان ، 2011-2012.

31- عمارة نورة ، النمو السكاني و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسثير في اقتصاد البيئة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،2012.

32- العيد بيوض محمد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية/، دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، 2010-2011،

33- غروي حسيبة ،دور الاحزاب السياسية في رسم السياسة العامة-دراسة حالة الزائر من 1997- مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012

34- غلاب فاتح ، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة دراسة لبعض المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتورا في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

35- فرج شعبان ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإتفاق العام و للحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 03 ، 2011-2012 .

36- فرج شعبان ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2011-2012.

37- فلاح أمينة ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، الديمقراطية و الرشادة، كلية الحقوق و العلوم الانسانية ،جامعة منتوري ، قسنطينة، ، د.س.ن على الرابط www.elma3a3aif.bahr.org

38- لبال نصر الدين ، دور الحكومة المحلية في إرساء المدن المستدامة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير ، إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2011 ، 2012 .

39- لعجال ليلى ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة كلية الحقوق ،جامعة قسنطينة، منتوري، 2009-2010.

40- لعمودي أيوب ، أبو أصبع، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ورقلة، ، 2013.

41- لعمودي ايوب ، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري بالقطاعات الحكومية الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم السياسية،تخصص تنظيم سياسي و اداري ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

42- محرز يمينة ، لوجاني سمية ، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة، تخصص إدارة حكومية وتنمية محلية، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2013.

43- مرزون حسن ،الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر 1989-2010، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر03، 2011-2012

44- مريبعي سوسن ، التنمية البشرية في الجزائر، -الواقع والآفاق-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الوارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-02- ،قسنطينة،2012- 2013.

45- المزواد صباح ،دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة ، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة- علي منجلي – مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية،، جامعة منتوري ، قسنطينة، د س ن .

46- مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2009،

47- مسعودي يحيى ، إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2009.

48- مطير سمير عبد الرزاق ، واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد و علاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة الدولة و الحكم الرشيد ، جامعة الأقصى ، 2013 .

49- هاملي محمد ، اليات ارساء دولة القانون في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في القانون العام، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2011-2012.

50- هرموش منى ، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009-2010.

51- وناس يحيى ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2007.

3- المجلات والدوريات

1- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية في استراتيجية تطوير القطاع الخاص، MPRA، العدد 28 ، (مارس 2014) ص على الرابط: http://mpra-ub-uni-mufrchfn-de/54816 تم الاضطلاع عليه بتاريخ : 10 ماس 2015 ،على الساعة 15:32.

2- بوزيد سايح ، ''سبل تعزيز المساءلة و الشفافية لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية''، مجلة الباحث ،عدد 10، (2012).

3- بوشنيقر إيمان ، محمد رقامي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الانسان، العدد2، (حزيران/يونيو 2013).

4- بوفليح نبيل ،"دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة2000،2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد12، (ديسمبر2012).

5- بومعراف إلياس ، عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد07، (2009-2010).

6- بونوة شعيب ، مولاي لخضر عبد الرزاق ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث العدد 07 ، (2009،2010) .

7- حديدان صبرينة ، شريفة معدن"مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل اصلاح التربوي الجديد في الجزائر" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص، ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، د س ن، ص197على الرابط:

8- خلوط فوزية ،''برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة ''،مجلة العلوم الانسانية،العدد29، (فيفري2013).

9- خليل خميس ، ''مساهمة القطاع العام و الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر''،مجلة الباحث، عدد 09، (2011).

10- دندان عبد الغني ، عبد الرحمان بن طحين محمد،''دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970،2008 ''، مجلة الباحث، العدد 10،(2012).

11- رياض يوسف الفرس، كتاب ضد الفساد، جمعية الشفافية الكويتية، د ع، (9ديسمبر2009)

12- صخري عمر ، ''دور الدولة في دعم تطبيق نظم إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية''، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد11، (2012).

13- عباس وداد ، "سياسات مكافحة الفقر دراسة حالة الجزائر"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، (2013)

14- علي عبد الله ، ''دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ''،مجلة الباحث، عدد06، (2008).

15- غربي محمد ، ''الديمقراطية والحكم الراشد''، (رهانات المشاركة السياسية) مجلة دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، (أبريل2011).

16- فروحات حدة ، ''استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-'' مجلة الباحث، عدد07، (2009-2010).

17- فروحات حدة ،''الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر :دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر ''،مجلة الباحث،العدد11 ، (2012)،

18- كمال رزيق، ''دور الدولة في حماية البيئة''، مجلة الباحث ، عدد5، (2007).

19- كيفية ادماج النوع الاجتماعي في سياسات وأنشطة المنظمات غير الحكومية،(مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، NGO.S.c : "الأدلة الارشادية" الكتاب الصادر عن مركز خدمات المنظمات غير الحكومية، د س ن ، ص03.

20- لحسن عبد القادر ،''إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025، الآليات و البرامج'' مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، (2012).

21- مأمون أحمد محمد النور، ''التنمية المستدامة''، مجلة الأمن والحياة، العدد 361،(جمادى الآخرة 1433ه).

22- محمد أحمد علي مقني، ''مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية''، مركز البحوث والدراسات مجلة البيان، ،د ع ، (1314ه).

23- مراد ناصر ، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر" مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، (2009).

24- موساي عبد الله ، دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال اف ريقيا ،العدد السادس،د س ن.

25- مولاي لخضر عبد الرزاق ، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية،دراسةحالةالجزائر،مجلةالباحث،عدد07،(2009،2010) .

4- المداخلات و المؤتمرات:

1- بحوث وأوراق عمل، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان: التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، مصر، 2007.

2- البراوي أنمار مهي ، محددات الحوكمة دراسة سياسية لعينة مختارة من الدول، لبنان : المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 15-17 ديسمبر 2012 .

3- بلعاطل عياش ، سميحة نوي، "آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11و12مارس2013.

4- بوثلجة عبد الناصر ، ميلود بورحلة: دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي (التجربة المغربية)، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الاسلامي، جامعة قالمة، يومي03و04ديسمبر2012.

5- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني دول دور

القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية

6- بوقرة رابح ، حبيبة، دور التمويل التبرعي(الوقف) في تحقيق التنمية المستدامة وتفعيله في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي(الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، 20-2013/05/21.

7- غانم غالب ، مدخل إلى حكم القانون المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة ، حكم القانون لقاءات و محاضرات، 2005 ، 2006 .

8- والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 20-21نوفمبر 2011.

5- التقارير:

1- الأمم لانهاء الفاقة البشرية، (نيويورك، الأمم المتحدة،2003).

2- برنامج الأمم التحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، أهداف التنميةللألفية، تعاهد بين

3- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الفساد والحكم الراشد، شعبة التطوير الاداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الانمائية، نيويورك، تموز/يوليو1997.

4- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، الثروة الحقيقة للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، (نيويورك ، الامم المتحدة2010).

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، محاربة تغير المناخ،(نيويرك الأمم المتحدة، 2008/2007).

6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك الأمم المتحدة، 2013).

7- بنك الجزائر، التقرير السنوي2010 التطور الاقتصادي والنقد للجزائر، جويلية 2011.

8- تقرير اجاع التنفيد الاقليمي التابع للجنة الاقتصاية و الاجتماعية لغرب آسيا ،(اللجنة لاقتصادية و الاجتماعي لغربي آسيا).

9- تقرير سلسلة الحسابات الموحدة للأمة، الحسابات الاقتصادية من2000إلى2010، رقم.6092.

10- م بو لسان، إصلاح المنظومة التربوية(النصوص التنظيمية، مديرية التقويم والتوجيه والاتصال، وزارة التربية الوطنية، الجزء الأول، ط2، ديسمبر.

11- المجلس الوطني، الاقتصادي و الاجتماعي،التنمية البشرية و مجتمع الرفاه وفقا لرزنامة ما بعد 2015،الجزائر، قصر الامم نادي الصنوبر 09.10 جوان 2014.

12- المدرسة المغربية، دليل تربوي حول برنامج الوزارة، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والاحتفال بيوم الأرض،(المملكة المغربية :وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي- قطاع التعليم المدرسي ،د س ن).

6- المواقع الالكترونية:

1- أحمد عقون، التصحر في الجزائر، على الرابط: tiout waha 1.BLOGS POT.COM/2009/09/BLOG-POST-8126.HTM
اطلع عليه يوم2015/05/03على الساعة15:30

2- الآليات القانونية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر و العالم العربي على الرابط

http://www.startimes.com/faspx?t=16619145اطلع عليه يوم 2015/04/28

على الساعة 19:50.

3- أمحند برقوق، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقارنة في الحسية الديمقراطية ، على الرابط الالكتروني

http://www.politics.ar/index.php/permalink/3017.html يوم 10.03.2015

على الساعة 15:30

4- الانتخابات الرئاسية الجزائرية ، على الرابط :/ar.wikipedia.arg/wikiاطلع عليه يوم 2015/05/04 على الساعة 21:22 .

5- إيمان زهران، الاقتصاد البيئي وأطروحات التنمية المستدامة، على الرابط: Shobabuvenos-com/poste602755 تم الاضطلاع عليه بتاريخ 2015/04/16 على الساعة 15:22

6- برنامج التنمية الخماسي2010،2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء على الرابط: 22A lgeriaNUMBESSY KUWAYT.COMlAR INVESTMENT INVEST10PPTتم الاضطلاع عليه بتاريخ 18أفريل 2014على الساعة 15:15

قائمة المراجع

7- التطوير المكثف للطاقات المتجددة من أجل الحفاظ على المحروقات، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة على الرابط portai.cder.dzlare......jl hghaùghu ugdi fjhvdo ugn hgshu. تم الاضطلاع عليه : 03.05.2015 ،على :12:30.

8- تفعيل شامل للمنظومة البيئية بحلول2014 على

الرابط:WWW.STARIMES.COM/tm2529920

تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/27، على الساعة09:44

9- د ك م ، أدبيات الحوكمة ، دراسة أجريت بالتعاون مع برنامج الديمقراطية و حقوق الانسان، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، ص 25، على الرابط: ...www.ad.gov.eg/admin ، تم الاطلاع يوم 25 مارس 2015 ، على الساعة 11:22

10- د ك م ،التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى، مدونة جهينة،د ص ، على الرابط: http://bintsulton1.blogspot.com/20//.12/Blog–post05.Ht

11- رشاد أبو جامع فرغلي حسن، الحكم الراشد، على الرابط الالكتروني http://www.forum.ok.eg.com/show.php?main=18id=28502 يوتم الاضطلاع عليه بتاريخ 2015-03-05 ، الساعة 17:30.

12- سعيدة رحامنية،مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الحكم الراشد، على الرابط Digitallibrary.unio-batma.dz :8080/jspui/handle/.../70 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2015/05/03

13- سمر خيري مرسي غانم، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الاسلامي دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/27على الساعة18:03

14- صبرينة حديدان، شريفة معدن"مدخل إلى تطبيق المقاربة بالكفاءات في ظل اصلاح التربوي الجديد في الجزائر" مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص، ملتقى التكوين بالكفايات في التربية،(د س ن) ، ص197على الرابط:-Kennaonline com/files/0076/76366/ssp112

15- الظاهرة الديمغرافية في الجزائر، على الرابط:ttpmLLWWW.ONEFOD.EDU.DZ تم الاطلاع عليه بتاريخ 11ماي 2015 على الساعة 14:25

العربية، ص ص3-4. على الرابط .iefdedia.com/arab/34936 تم الاطلاع عليه بتاريخ:2015/04/17،على الساعة (11:52)

16- المجلس الدستوري يعلن عن النتائج النهائية لرئاسيات 17 أفريل 2014 www.aps.dz/ar/dossier.election-presidentielle.2014-ar/3517 اطلع عليه يوم 2015/05/04 على الساعة 21:50

17- مصباح حراق، تحديات الاقتصاد الجزائري، على الرابط:www.veeco.net/portat/index.php ?option-com...

7- المراجع باللغات الأجنبية:

الدوريات:

1-International concilon ruman rights,transporency international,corriytion and Ruman Rights Making the commection,2009,P05.www.ichrp.org.

2- Jonathan M.Harris,Basic principles Dervelopment ?Global Development and Environzment Insttute Working poper00-04June2000

3-Ngair woods , ‘’ the chalange of good governance for the IMF and the world banke themselfs ‘’, world developement , vol 28 n° 05, 2000

At a cite webe :W W W.OECD.org/insights.

4- Robert.w.kates ,thomes M.parris ,Anthony A.leisorouritz, what is sustainable Development ? Goals,INDICATORS,VOLUES,AND

PRACTICE,Environement Science and policy for sustainable Derrolopment,VoL47,Nun3,APRIL,2005.

5- Tracey Stronge ,Anne Boyley ,Sustainable Dervelopment(Kinking economy Society ,environment ,O E C D publishing ,2008 .

المواقع الالكثرونية :

6- Transparancy international ;the global againstcorruption ;corrupetion perceptionindex2006l20072008l2009at the web cite www.transparency.org .at 28 .04.2015.at 18/28.

قائمة الملاحق :

قائمة الأشكال :